منشورات مرايانا

مرايانا
Marayana

■ **مديرة النشر:** سناء العاجي ■ **رئيس التحرير:** هشام روزاق ■ عدد خاص ■ شتنبر 2022 ■ الإيداع القانوني: **2022PE0011** ■ الرقم الدولي الموحد للدوريات: **2820-6843**

غير مخصص للبيع

شباب في مرايانا

■ بطالة ■ تعليم ■ إدمان ■ حريات فردية ■ تربية جنسية
■ الانتحار ■ مساواة ■ تزويج القاصرات ■ أطفال متخلى عنهم ■ كفالة الأطفال ■ عمال التوصيل ■ المؤثرون

ثماني مليارات نسمة هو العدد الذي يرتقب أن يصل سكان العالم إليه في نونبر 2022. ولعل هذه مناسبة جديرة بالاحتفال حيث يعيش هذا العدد من السكان لأول مرة في التاريخ على وجه الكوكب في آن واحد. في حين استغرق وصول عدد سكان العالم إلى مليار نسمة مئات الآلاف من السنين، يُتوقع اليوم أن يزيد عن 9.7 مليار نسمة مع حلول عام 2050. قد يعزى ذلك إلى التقدم في مجال الصحة الذي أدّى إلى إطالة العمر، وخفض أعداد وفيات الأمهات والأطفال، وأدى إلى تطوير اللقاحات. كما أنه بمثابة مقياس لأوجه التحسن التي جرت في التعليم والتنمية والابتكارات التكنولوجية علاوة على المكاسب المحرزة في المساواة بين الجنسين.

8 مليارات من الأشخاص = 8 مليارات من الفرص

بمناسبة اليوم العالمي للسكان، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب حملة تحت شعار: "8 مليارات من الأشخاص = 8 مليارات من الفرص"، إذ إن تمكين السكان من خلال الحقوق والاختيارات كفيل بتحقيق مجتمعات أكثر عدلًا وازدهارًا واستدامة.

يمثل الشباب القوة النشيطة التي يتم بفعلها تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة. ولا يتم هذا إلا عند توفرها على الرعاية الصحية والتعليم الجيد، والمهارات والقدرة على الحصول على فرص العمل، والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات والاختيارات المصيرية. في إطار عمله في مجال الشباب، يركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على الفتيات. وسيتمحور إطار التعاون الاستراتيجي للسنوات الخمسة القادمة (2023-2027) مع المملكة المغربية حول الإجراءات التي من شأنها حماية حقوقهن والنهوض بها، وتمكينهن، وتحقيق إمكاناتهن الكاملة.

يصبو صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب أن يساهم عمله في تحقيق رؤية النموذج التنموي الجديد (2021-2035)وأن يساعد على تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية (ODD) في أفق 2030 للنهوض بوضعية النساء والفتيات كاستراتيجية رئيسية لبناء مستقبل أفضل. إن مستقبلنا الجماعي يعتمد على كيفية دعمنا للفتيات وهن يبدأن رحلتهن من المراهقة إلى سن الرشد. إذ يتمثل الاختبار الحقيقي لنجاح خطة التنمية المستدامة فيما إذا كانت الفتيات يتمتعن اليوم بالصحة والسلامة والتعليم والحقوق الكاملة، مما يسمح لهن بتهيئة مستقبل مشرق لهن ولنا جميعا.

الصحة الجنسية والإنجابية رافعة للنهوض بحقوق النساء والفتيات

يركز صندوق الأمم المتحدة للسكان عمله على الحقوق المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية التي تؤثر بشكل كبير على مسارات الأفراد ولاسيما النساء والفتيات. فقد خلصت دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخرا إلى أنه عندما تتلقى الفتيات التثقيف الجنسي الشامل والخدمات الصحية عالية الجودة، مع تمكنهن من الالتحاق بالتعليم والانضمام إلى سوق العمل، فإنهن يصبحن قادرات على اتخاذ قرارات مستنيرة وإيجابية بشأن حملهن وتوقيته واختيارهن لشريك الحياة.

من شأن القيام اليوم بإزالة الحواجز التي تعترض سبيل الفتيات أن يضاعف من فرص نجاح التنمية المستدامة. ويساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان على إيجاد مسارات استباقية وتحويلية من خلال النهوض بالبرامج التي تدعم مساعدة الفتيات على الذهاب إلى المدرسة والبقاء فيها مدة أطول. إن الفتيات اللواتي يتممن تعليمهن الثانوي ويحققن انتقالاً سليماً إلى سن الرشد يمكن أن يتوقعن مضاعفة دخلهن ثلاث مرات.

يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستثمارات الرامية إلى حماية صحة وحقوق الفتيات، وتهيئة فرص الحصول على العمل اللائق المدفوع الأجر خارج المنزل، وحمايتهن من زواج الأطفال، والعنف في المنزل والمجتمع المحلي، والممارسات الضارة الأخرى، وتشجيع الفتيان والرجال على أن يكونوا جزءًا من الحل. إن كل فتاة تنمو متمتعة بالصحة والقدرة على الإنتاج وعدم الإخلال بحقوقها تكون قادرة على تحقيق إمكاناتها وعلى المساهمة في تنمية مجتمعها. من شأن تمكين الفتيات تعزيز الصمود أمام التحديات الهائلة التي تواجه كوكبنا لبناء عالم تكون فيه الصحة والكرامة والتعليم حقوقًا وواقعًا مُعاشا للجميع.

صندوق الأمم المتحدة للسكان وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل على تعزيز الحقوق والخيارات للجميع. تأسس صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 1969، وهو يدعم أكثر من 150 دولة في استخدام البيانات السكانية لتحديد السياسات والبرامج لدعم التوجهات ذات الأولوية فيما يتعلق بالسكان والتنمية. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في المغرب منذ 1975، بالشراكة مع الحكومة المغربية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. يركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على صحة الأمهات والصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات، فضلاً عن دعم رفاه الشباب، مع التركيز على الفتيات.

■ *الدراسة متوفرة على الرابط التالي: https://www.unfpa.org/publications/motherhood-childhood-untold-story*

طاقات (بشرية) متجددة

سناء العاجي
selaji@gmail.com

يصدر هذا العدد الثاني من منشورات مرايانا بتزامن مع الدخول المدرسي.

ونحن نضع لمساته الأخيرة، نسمع هنا وهناك حكايات الأمهات والآباء عن شروط المدارس الخاصة والأسعار الخيالية لمصاريف التمدرس، ونتذكر زمنا غير بعيد كان فيه القطاع الخاص، تحديدا في المستويات الإعدادية والثانوية، يستقبل فقط أولئك الذين لفظهم القطاع العام!

زمن، غير بعيد، كان فيه الراسبون فقط من يتوجهون للقطاع الخاص، بينما التلاميذ القادرون على النجاح بمعدلات جيدة أو متوسطة، يواصلون تعليمهم في القطاع العمومي؛ وكان الآباء والأمهات يقولون لنا بأنّ علينا أن ندرس جيدا حتى لا يكونوا مضطرين لدفع مصاريف لمدارس خاصة "كتنجّح كلشي"، في دلالة على السمعة السيئة للقطاع الخاص حينها... زمن كانت فيه عبارة "كيقرا بالفلوس" شبه إهانة ودليل فشل!

ثم، بضع سنوات بعد ذلك... أصبح القطاع العمومي في المستويات الابتدائية والإعدادية والثانوية، حلّ من لا مال له، إلا في حالات قليلة نادرة يبذل فيها الوالدان مجهودا خاصا لمواكبة أبنائهم وبناتهم؛ أو يبذل فيها بعض المدرسين والمدرسات مجهودا فرديا لتقديم تعليم جيد وفضاء جيد ومواكبة جيدة للتلاميذ.

في مرايانا، نحن بالتأكيد نؤمن بالمبادرات الخاص وبأهمية القطاع الخاص في تطوير أي قطاع. لكن، حين يتعلق الأمر بقطاع حيوي كالتعليم، فمن الضروري أولا أن تكون هناك مراقبة صارمة من طرف الدولة للأسعار ولجودة المحتويات والتأطير، لكي لا يقع الآباء والأمهات رهينةً لجشع بعض المؤسسات. كما أنه على الدولة أن توفر للأسر بديلا حقيقيا وجادا، بحيث يكون ممكنا، بالنسبة لأي شاب أو شابة، أن يختارا التعليم العمومي وهما مطمئنان لجودة التدريس ولتوفر إطار\فضاء تعليمي يضمن كرامتهما وحقوقهما. تماما كما هو مهم أن تتوفر لهما وسائل نقل عمومي تضمن تنقلهم لمؤسساتهم التعليمية بكرامة. على الدولة، أيضا، أن توفر تخفيضات ضريبية للوالدين الذين يدرس أبناؤهم وبناتهم في القطاع الخاص، لأن هؤلاء، في النهاية، يدفعون الضريبة على الدخل لكنهم أيضا يدفعون جزءا مهما من مداخيلهم لتعليم أبنائهم وبناتهم؛ وفي هذا ظلم ضريبي، خصوصا حين يكون البديل المتاح (القطاع العمومي) لا يوفر نفس مستويات التعلم والانفتاح للتلاميذ، وبالتالي فهو ليس بديلا فعليا.

بين الفينة والأخرى، تطالعنا على مواقع التواصل صور وفيديوهات لأساتذة زينوا فصولهم، أو قدموا دعما لتلميذ أو تلميذة هنا أو هناك. أليس يفترض أن يكون هذا هو الوضع الطبيعي والعام؟ لماذا أصبحنا نحتاج للاحتفاء بسلوكيات يفترض أن تكون ضمن الطبيعي والعادي، تماما كما نحتفي بشخص وجد حقيبة أموال يعرف صاحبها، فقرر أن يرجعها له... وكأن سلوكه استثنائي!

لكننا نحتفي لأننا، في أجمل بلد في العالم، وفي القرن الواحد والعشرين، مازال بيننا الآلاف الأطفال ممن يدرسون في ظروف غير إنسانية، كما تتابع في نموذج أطفال جماعة زاوية أحنصال بإقليم أزيلال، جهة بني ملال خنيفرة، والذين رافقتهم مرايانا لبضعة أيام ونقلت معاناتهم في روبورتاج تجدونه ضمن هذا العدد الخاص.

حين نحكم على هؤلاء الأطفال بهذا الواقع، فنحن نقيد مستقبلهم بكل بساطة. نقيد أحلامهم بغد أفضل... وحين يخرج من بينهم، بين الفينة والآخر، تلميذ أو تلميذة يحصلان على معدلات مرتفعة في الباكالوريا وتحتفي بهما وسائل الإعلام، علينا أن نتذكر حينها أنهما ينطلقان بعشرات الحبال التي تكبل الأيدي والأرجل، لأنهما سيجتازان المباريات وسنوات الدراسة العليا مع تلاميذ آخرين درسوا في المدن الكبرى بظروف وإمكانيات بيداغوجية ولوجيستيكية ومادية ولغوية مختلفة. فهل ستكون لهم جميعا نفس الحظوظ في التقدم وفي النجاح؟

لذلك، فعلى هامش بلاغات الحكومة، متى سنعي أن الاستثمار في التعليم هو استثمار في الإنسان... وفي المستقبل؟ وبأن التعليم العمومي الجيد لا يضمن فقط تكوين مواطنين إيجابيين وسعداء ومساهمين في بناء الوطن والمجتمع، لكنه أيضا يضمن اختلاطا اجتماعيا أصبح شبه مستحيل!

أنتمي لجيل كان فيه ابن مديرة المدرسة يدرس مع ابن حارس نفس الفصل، وابن الطبيب يدرس مع ابنة بائعة الخضر. هل مازال هذا ممكنا في مغرب اليوم؟ هل نبني تدريجيا لـ "أبارتايد" يُكوّن جيلا من المغاربة منعزلين في عالم إمكانياتهم الكبيرة أو المتوسطة، عن عالم فقراء لم تعد المدرسة حلمهم للترقي الاجتماعي؟

ولأنه "من الخيمة كيخرج مايل"، فأن نؤسس لتعليم أعرج لا يساوي في الحظوظ والفرص بين يملك الإمكانيات ليدرس في ظروف جيدة تحترم كرامته وتطور شخصيته، ومن "يكتفي بالذهاب للمدرسة"، فهذا معناه أيضا أن نؤثر في كل قضايا الشباب لاحقا: علاقتهم بمواقع التواصل، بالفضاء العام، بالمواطنة، باحترام الآخر، بالجسد، بالحريات العامة والخاصة، باحترام القانون والعيش المشترك، بالمؤسسات، إلخ.

جميل جدا أن ننتمي لبلد يطور بنياته التحتية بشكل ملفت. يبني الطرقات والمحطات والموانئ المتقدمة، يطور الطاقات البديلة والصناعات المتقدمة. لكنه، وبكل تأكيد، ينسى بشكل شبه تام الإنسان فيه. المواطن.

أن تكون شابا في المغرب، فمعناه أن تكون أمام واقعين: إما أنك تنتمي لأسرة لديها حد أدنى من الإمكانيات يوفر لك تعليما جيدا ويعطيك الحق في الاستفادة من كل هذه البنيات التحتية التي يطورها بلدك. وإما أنك تنتمي لواقع اقتصادي واجتماعي هش يجعل الأفق الوحيد المتاح أمامك هو "أن تصبح مؤثرا" في عوالم الأنترنيت، بأي ثمن وبأي وسيلة. هذا لا ينفي طبعا قيمة المجهود الشخصي لكل شاب وشابة... لكن الأكيد أن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتعليمي اليوم يضع عشرات العقبات في وجه كل شابة وشابة لديهم العزيمة والرغبة، ولا تتوفر لديهم الإمكانيات المادية.

حين ستستوعب الدولة أن الرهان على التعليم هو ليس من أجل التعليم في حد ذاته، ولكنه رهان من أجل بناء المجتمع برمته، بناء الصحة والتعليم والمواطنة والعدالة والفن والترفيه والحقوق والمساواة والبيئة... حين ستتوفر نفس حظوظ التعليم والمواطنة والكرامة والحقوق لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية، وحين سيتوفر لكل هؤلاء وسائل نقل تحترم آدميتهم، وقطاع صحي لا يرهن حياتهم وعلاجهم بحسابهم البنكي، ووسائل ترفيه خارج مبارات كرة القدم "فـ راس الدرب" وخارج عوالم مواقع التواصل... حينها، قد يكون ممكنا الرهان على غد أفضل تملك فيه الدولة ما يكفي من الحكمة كي لا تكتفي ببناء طرق ومحطات عصرية... وتنسى في نفس الوقت بناء الإنسان الذي سيستعمل تلك الطرق وتلك المحطات!

مرايانا
Marayana
Marayana.com
تصدر عن:
دايفيرسيتي ميديا
Diversity Medias S.A.R.L

مديرة النشر
سناء العاجي
selaji@gmail.com

رئيس التحرير
هشام روزاق
rouzzak.hi@gmail.com

أعد هذا العدد
علي بنهرار
حسن الحو
دانيا الزعيمي
زينب ابن خلدون
كريم الهاني
نائلة بدرون
ربيع الجزولي

06 عمال التوصيل:
الاستعباد الرّقمي لليد العاملة؟

08 الأطفال المتخلى عنهم
حين يصبح الحب جريمة بأرقام مرعبة

14 من قلب الأطلس
مرايانا تلتقط مشاهد مؤلمة لطفولة مهمّشة!

18 الإدمان في المغرب
مجلس الشامي يعرض أرقاماً خطيرة حول السلوكيات الإدمانية!

وضعية البطالة في المغرب
10 أرقام تُسائل الوعود الانتخابية للحكومة

24 في غياب دراسات وأبحاث تشرحها
ظاهرة الانتحار في المغرب تتفاقم في صمت!

28 التربية الجنسية في المغرب
هل تشفي المجتمع من ازدواجيته؟

مورس قبل 15 ألف سنة
الختان... العملية الجراحية الأكثر إثارة للجدل في تاريخ البشرية
54

32 قصص مغربيّات تخلّين عن «عذريّتهن»:
لحظة الانفلات من قبضة الذكوريّة... حقا؟

«فرصة» / فضيحة
... حين يصبح غدا فعل ماض

هشام روزاق
rouzzak.hi@gmail.com

أن تكون شابا في المغرب هو، في أحيان كثيرة، أمر محبط.

الشباب في النهاية، بالنسبة للبلد، هم مجرد تصنيفات وأحكام مسبقة... هم مجرد "أطفال"، "دراري صغار"، "لامبالون"، "عدميون"، "مستسلمون"...

يفتحون أعينهم، كل يوم، على ضجيج شعارات مزمنة تحتفي بالشباب، وتقتات على أحلامهم، وتعدهم بمغرب يفعل كل شيء لأجلهم... كي يجدوا أنفسهم مع أولى خيوط النهار، على موعد مع أداء مصاريف تعليم لم يعد عموميا، ونقل لم ينتبه لكرامتهم، وصحة... الخاص فيها مصيبة، والعمومي كارثة.

شباب.... يبحث بين ثنايا الإحباط والمجهول والريع والتمكين للنافذين والمحظوظين عن "فرصة"، حتى إذا جاءت تلك الـ "فرصة"، كانت كما لو لتدعوه لقتل كل حلم، ولتقدم له "نموذج" الكفاءة التي يحتاجها البلد.

برنامج "فرصة" الحكومي، لم يكن مجرد فضيحة تواصل، صرفت الحكومة على حفل افتتاحه ملايين الدراهم، من أجل منح "بعض الشباب" حفنة دريهمات. كان أفظع وأبشع من ذلك...

برنامج فرصة، كان ببساطة، فكرة القرار السياسي عن الشباب كما يريده، وكما يراه...

وهم يريدون الشباب، مجموعة "مؤثرين" ينتجون التفاهة والعدم، كي يمنحوا الحكومة تفاهتهم، وكي يكونوا نموذجا ودرسا لكل الشباب، عنوانه..."التفاهة تا تجيب الفلوس أحسن من برنامج فرصة". إذ التعويضات التي منحت "للمؤثرين"... كانت أضعاف أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه الشباب من "فرصة" إن وجدوا لها فرصة. وذاك كان درس "فرصة".

... خارج خطابات الساسة وحكايات بيع الوهم، ستجد الشباب حيث وحدها الأرقام كتاب حقيقة وألم. والأرقام تأتينا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي يؤكد في دراسة له، أن 71 بالمائة من شباب المغرب، لم يسبق لهم الاستفادة ولو من برنامج واحد من البرامج الموجهة ـ نظريا ـ للشباب.

... والأرقام يحملها لنا تقرير محزن للمندوبية السامية للتخطيط، يقول إن:

ـ أكثر من ربع شباب المغرب (1.5 مليون شاب) أي، مما يناهز 26 بالمائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، هم... بدون عمل، وغير متمدرسين،

ـ أكثر من 4 من كل 10 شباب نشيطين عاملين (41،9 في المائة) يمارسون عملا غير مؤدى عنه، حيث يمثلون في الوسط القروي، ما نسبته (58،8 في المائة) و (16،9 في المائة) في الوسط الحضري، وتمثل الإناث نسبة (49،9 في المائة) والذكور (39،7 في المائة).

ولأن لغة الحزن، هنا، لا تكفي، فقد طالعنا نفس التقرير بأرقام أخرى، نقرأ من بينها، أن:

... معدل البطالة، على المستوى الوطني، بلغ 31،8 في المائة في صفوف الشباب بين 15 و24 سنة، مقابل 13،7 في المائة بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و44 سنة و3،8 في المائة بالنسبة للأشخاص البالغين 45 سنة أو أكثر.

أما الأبشع في الحكاية، فهو أن البطالة لدى الشباب، هي بطالة طويلة الأمد، وتتعلق أساسا، بالولوج لأول شغل.

هكذا، يخبرنا تقرير المندوبية السامية للتخطيط، أن 70،4 في المائة من الشباب العاطلين، هم في وضعية بحث عن شغل منذ سنة أو أكثر، وحوالي ثلاثة أرباع الشباب في وضعية بطالة لم يسبق لهم أن اشتغلوا (73،4 في المائة).

أما الرقم الأكثر إثارة للخوف، للرعب والخجل، فهو ما يحمله ذات التقرير، حين يخبرنا أن:

من بين الساكنة في سن التمدرس بالتعليم الثانوي التأهيلي (بين 15 و17 سنة)، نجد أن 12،6 في المائة منهم (270.000 شخص) لا يعملون... لا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين.

هي ببساطة مقرفة، بعض أرقام فضيحة معلنة، تجعل أغلبية سكان المغرب/ الشباب، أقلية في سوق الشغل، وأقلية في المؤسسات التي يفترض أنها تمثل الأغلبية، وأقلية في اهتمام الساسة...

هي أرقام، تكشف أن، بعيدا عن خطابات وشعارات الساسة والبرامج الانتخابوية، التي تعد بتشغيل ملايين الشباب كل سنة، وبتعليم عمومي جيد، وصحة تحرص على حق المغاربة في الحياة، ورفع صاروخي للحد الأدنى من الأجور... الشباب هو في الأصل، خارج حسابات فكرة اسمها غدا.

هو خارج معادلات مستقبل، وصله الشباب شيوخا قبل الأوان...

في العادة... تطلب المجتمعات من شبابها أن يعملوا على تغيير البلد، على جعله أفضل وأكثر قابلية للعيش، وللحلم.

نحن هنا... سنكون محظوظين، إن، فقط، أقنعنا شبابنا أن لا... يغير البلد. أن لا يغادره كي يبحث عن "فرصة" لا مكان فيها للمؤثرين والتافهين... ولحكومة تحتفي بالمؤثرين والتافهين.

حكومة تحتفي بالمؤثرين في بلد... يحتل المرتبة الثانية لأعلى نسب هجرة الأدمغة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا...

... وهذا بعض من كلام.

هم يريدون الشباب، مجموعة "مؤثرين" ينتجون التفاهة والعدم، كي يمنحوا الحكومة تفاهتهم، وكي يكونوا نموذجا ودرسا لكل الشباب، عنوانه..."التفاهة تا تجيب الفلوس أحسن من برنامج فرصة". إذ التعويضات التي منحت "للمؤثرين"... كانت أضعاف أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه الشباب من "فرصة" إن وجدوا لها فرصة. وذاك كان درس "فرصة"

Glovo ،Jumia ،JumiaFood

عمال التوصيل: الاستعباد الرقمي لليد العاملة؟

عمال توصيل الطلبات، هم مستخدمون تابعون للمنصات الرقمية التي يشتغلون لحسابها، بكل ما يحمله التعريف القانوني من معنى العمل لحساب مؤسسة ما. لهذا، يتعين تعيينهم وتسوية وضعيتهم القانونية بعقود عمل مناسبة.

... يوم الأربعاء 8 دجنبر 2021، أطلقت المفوضية الأوروبية حزمة عمل وإجراءات، غيرت بموجبها مصير العمال في هذا القطاع داخل دول الاتحاد الأوربي.

قطاع يشغل، داخل دول الاتحاد، ما يناهز الـ 1.5 مليون شخص، يعملون اليوم لصالح عمالقة مثل Glovo و JustEat و Deliveroo و UberEats.

عمالقة... استغلوا، طيلة سنوات، فجوات قانونية وانعدام الاهتمام لدى المشرع الأوربي، ليمارسوا أبشع أنواع الاستغلال ضد فئات هشة، أبرزها فاقدو العمل والشباب والمهاجرون، ليرغموهم على العمل في ظروف غير إنسانية، وفي غياب أية ضمانات قانونية، وبساعات عمل غير محددة.

تلك وضعية عمال توصيل الطلبات في الاتحاد الأوروبي... وضعية، دفعت المشرعين في بروكسيل، تحت ضغط النقابات والعمال، للتعامل مع ملف حارق، لا تجد له مرايانا غير توصيف واحد: "الاستعباد الرقمي لليد العاملة"، لكن...

ماذا عن تفاصيل الحكاية في نسختها المغربية؟ ماذا عن حكاية الاستعباد الرقمي لليد العاملة في المغرب؟

مرايانا اختارت عمّالاً بإحدى هذه الشّركات في المغرب، ورافقت بعضا من رحلتهم، وهم يحاولون توصيل طلبية لم تدرجها الشّركة، أصلاً، في قائمة خدماتها.

نتحدّث، هُنا، عن... طلبيّة حقوق العاملين.

... "الجميل في العمل مع غلوفو أننا لا نخافُ من سرقة أموالنا أو النصب علينا من طرف الشّركة. نجني نظير ما نستحقّ وما قمنا به. لكنّ... هذا لا يكفي لجعلنا نسكُت عن الجرائم الاجتماعية التي تُرتكبُ في حقّنا من طرَف هذا الشريك، الذي هو في العُمق مُشغّل"، يقول عدنان (24 سنة)، وهو أحد المُشتغلين مع شركة غلوفو للتّوصيل، قابلتهُ مرايانا أمام محطّة القطار أكدال بالرّباط.

غلوفو... أيّة مشاكل؟

التقت مرايانا عدّة مشتغلين في مجال التّوصيل، خصوصاً في حمريّة بمكناس وأكدال بالرّباط. كلّهم يجمعون على أنّ المشاكل التي يعيشونها متعدّدة، وينتظرون من الشركة البدء في التعامل معها وإيجاد حلول لها.

سليمان، 29 سنة، يشتغلُ في مدينة الرباط، يصرّح لمرايانا أنّ أخطر مُشكِل يعيشهُ، هو وزملاؤه، هو الفراغ القانوني الذي يشتغلون داخله. يقول متحسّراً: "إننا نتقدّم للاشتغال في إطار "مقاول ذاتي"، وهذا هو عصبُ المشكل، فالشّركة لا تتعامل معنا كمشتغلين، بل كمقاولين نؤدّي لها مهامّا بالتفويض، وهذه المهام تخلو من أية مسْألة اجتماعيّة. نحنُ لا نتوفّر على التّقاعد مثلاً ولا على الضّمان الاجتماعيّ ولا على التأمين من طرف الشّركة، كلّ ما نملكه هو تأمين الدّراجة النارية".

يضيفُ سليمان أنّه، "إذا أردنا تأدية مصاريف الضمان الاجتماعي كمقاولين، فإن ذلك، سيكون بالضرورة، على حساب الرّبح الزهيد الذي نجنيه؛ لأن المدخول اليومي متذبذب حسب الطلب، ووفق القدرة على الاشتغال لمدّة طويلة، نظراً لكون ساعات الشغل غير المحدّدة تطرحُ أيضاً مشكلاً. نحن من نختار كم من الوقت سنشتغل. أصل الحكاية هنا، أن الذي يريد أن يربح أكثر، ينبغي أن يشتغل لساعات أكثر، حتى لو تطلّب ذلك تعريض سلامته للخَطر مثلاً.

الشركة لا يهمّها أننا نعيل عائلاتنا، يهمّها مدخولها هي، حصراً، ولن تهتمّ إن حدثَ لنا مكْروه أثناء تأدية خدمَاتنا".

زميله يوسُف من مكناس (31 سنة)، يشرحُ لمرايانا أنّ "الدراجة النارية ملكه، وهي بالضرورة ملكٌ لكلّ المشتغلين في غلوفو أو جوميا أو جوميا فود أو أي شركة متخصصة في توصيل الطلبيات للزبائن. هؤلاء المشتغلون لا يمكنهم التفكير في العمل لدى المؤسسة، إن لم يكونوا متوفرين على الدراجة التي تضمن لهم العمل، والتي يجب أن تظل في حالة جيدة، بعيدة عن التلف والأعطال... يقول مضيفاً: "اشتريناها بعرق جبيننا وليستْ مهداة لنا أو مقدمة من طرف الشركة. أيضاً، نحنُ من نُؤدي ثمن صبيب الأنترنيت لمواكبة التّطبيق الهاتفي لتوصيل الطّلبات للزبناء أينما كانوا، وأحيانا تكون المسافة المقطُوعة جدّ طويلة، تستهلكُ وقوداً أكثر مما سنجنيه من عملية توصيل تلك الطّلبيّة".

عادل من مراكش يعضّد ذات الطرح قائلاً لمرايانا: "نشتغلُ في جوّ متواصل من المغامرة، إذ لا بدّ أن نحمل الهاتف لتتبّع مسار الطّريق عبر تقنية الـGPS، وهو ما يعرّضنا لمخاطر مُضاعفة من الاصطِدام في حوادثِ سير، لأن الطرق بمراكش تكون مكتظّة. نضطر إلى مراوغات ماراطونية أحياناً، لكي لا نتأخر أو نتجاوز الوقت المفروض، حتى لا ينزعج الزبون. لنا صديقٌ يعاني من كسُور على مستَوى القدَم، ولن يجد أمامه، طبعًا، سوى متابعة تعويضات التأمين، أما الشّركة... فشيء من ذلك ليس في حساباتها أصلاً".

من جهة أخرى، يعبّر آدم، الذي التقته مرايانا وسط المدينة بالرباط، عن تذمّره الشّديد من أوضاع الخوف اليومي التي يعيشُها هو وزملاؤه جرّاء تفشّي محاولات السّرقة في حقّ العاملين في التوصيل. "يوميّا، يصيبك شكّ في أنّ اللّصوص خلفك. نشتغل في ظروف نفسية فظيعة، تؤثر على عملنا. وقد تدفعنا إلى العدول عن توصيل طلبية ما إلى مكان معيّن نظراً لخطورة الطّريق. وهو ما يـؤدي إلى نـزول رصِيد النّقط الخاصّ بنا في التّطبيق، وتتراجع أرباحنا".

لكنّ إحدى هذه الشركات المعروفة، ومنذ بدايتها بالمغرب، عبّرت على أنّ العقد الذي يربطها بهؤلاء العمال قانوني، ويتم في إطار الإجراءات الجاري بها العمل؛ وأنّ هؤلاء "المقاولين الذاتيين" يوقّعون العقدَ بالتّراضي. كما أن الشّركة كشَفت أنّ الطّلبات التي تتلقّاها من هؤلاء المقاولين كثيرة جداً، ويتمّ انتقاء البعض منهم بعناية ويجري تكوينهم في مجال التوصيل واستخدام التطبيق واحترام قانون السير... ويكونون راضين عن ذلك، بما أنّ العقد شريعة المتعاقدين.

تحايُل... على القانون؟

"يطلبون منك توقيع عقد شراكة بينك كمقاول وبين شركة غلوفو، ولا أحد منا إطلاقاً يشتغلُ كموظّف في الشّركة. نضع معه نسخة من بطاقة التعريف الوطنية ونسخة من السّجل العدلي، ونصبح مسؤولين عن أنفسنا في تأدية مهام الشّركة. في حالة ضياع الطلبية أو أي شيء خاص بالشركة، نكون مطالبين، طبقا للعقد، بتعويضه"، يقول أيمن، أحد المشتغلين في التّوصيل بفاس، في تواصله مع مرايانا.

في تعليق له على وضع العاملين بشركات من قبيل غلوفو وجوميا وجوميا فود وغيرها، قال يونس فراشين، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إن الأمر قانونيّ ظاهرياً؛ لكنّه في العمق تحايل على القانون، واستغلال غير مشروع لمبادرة قامت بها الدّولة لسد بعض ثغرات البطالة وتشجيع المقاولة الفردية في إطار ما يعرفُ بالمقاولة الذّاتية.

"هذه الشّركات، للأسف، ومعها مقاولات عمومية أيضاً، دخلت على هذا الخط لكي تستنزف اليد العامِلة المغربية، دون إشراكها للعاملين كموظّفين لديها، عليهم مجموعة من الالتزامات والشروط، ولديهم مجموعة من الحقوق التي يفرضها قانون الشّغل المغربي"، يضيفُ فراشين.

وفق ما أفاده النقابيّ لمرايانا، فإنّ الأمر يتعلق برغبة صريحة في التهرّب من أداء الواجبات الاجتماعية la fraude sociale، والذي لا يَقلّ خطُورة عن التّهرب الضّريبيّ، لأن أولئِك العامِلين لهم عائلاتٌ، وينبغي للمشغّل توفير الحِماية القانُونية والاجتماعيّة لهم. لقد سمحَ نظام المقاولة الذاتية للجشع الرأسماليّ باستِغلال هذه المُبادرة الجميلة أسوأ استغلال، وضَرب المُكتسبات الاجتماعيّة التي ناضَلت من أجلها النّقابات والحَركة الحقوقيّة لزمن طويل".

لذلك، "الموضوع اليوم في يد الحكومة التي عليها إعادة ضبط القانون وقطع الطريق على مِثل هذه الممارسات التي تنتَهك كَرامة اليد العاملة المغربيّة. والعلاقة بين أجير ومشغّل يجبُ أن تبقى في ظلّ القانون لتحديد الحقوق والواجبات المعروفة والمعمول بها".

المفروض في مدوّنة الشّغل، يقول المتحدّث، أن تحمي الشغّيلة. لكنّ المقاولات لها، في العادة، طرقها للتّهرب من أداء واجباتها في مجال الضّمان الاجتماعي، والعمل على إذلال العاملين وتعريضهم للخطر، والتنصل من كل ماله علاقة بحقوقهم.

يحيلنا هـذا الموضوع على "شعار الدّولة الاجتماعية" المرفوع اليوم من طرف الحَكومة، ويدفعنا إلى التأكيد على أنّ من مرتكزات هذا الشكل من الـدّولـة، هو توفير فُـرص الشّغل الكافيّة لكافة المواطنات والمواطنين. وهذه الأشكال من العمل الهشّ، التي تنهجُها الشّركات المُشتَغلة مع "مقاوِلين ذاتيين" في ظلّ ما يسمّى بالتّدبير المفوّض، تحتاجُ إلى تدخّل الحُكومة لإعادة النّظر في هذا الاستغلال، لتهيئة الشّروط الحقِيقية للدّولة الاجتماعية"، يجملُ فراشين حديثه لمرايانا.

أخيراً، يبدو أن هؤلاء المشتغلين في التّوصيل يتعاملون مع الملايين بالمغرب في شتى المدن الكبرى... يحملون الطلبيات في ذلك الصّندوق الملون الذي يحرصون عليه وعلى ما بداخله. لكنهم، في المقابل، يحملون طَلباتٍ مشرُوعة إلى الشّركة، لا يبدو أصلا أنها تريد التّوصل بها.

فهل ستستجيب هذه الشّركات؟ وهل ستدخل الـدولـة عـلـى الـخـطّ لـسـدّ هـذه "الـثّـغـرة القانونية" وحماية حقوق العاملين في هذا القطاع، وهم بالمئات اليوم، إن لم نقل بالآلاف؟

وهل غلوفو، وجوميا وجوميا فود وغيرها، ساهمت في الحدّ من البطالة فعلاً، وكثير من الشباب راضون في عملهم... أم أنّ الشهادات التي توصّلت إليها مرايانا تظلّ بمثابة شرخ حقيقيّ في الموضوع؟ أسئلة وأخرى تبقى معلّقة إلى أن تجد... إجاباتٍ شافية!

الأطفال المتخلى عنهم في المغرب

حين يصبح الحب جريمة بأرقام مرعبة

الأطفال المتخلى عنهم، ظاهرة ما فتئت تتنامى بالمجتمع المغربي، في ظل التغيرات المجتمعية والانفتاح الذي جعل العلاقات الرضائية واقعا لا يرتفع، رغم ثبات المنظومة الأخلاقية الدينية التي تعتبرها "شذوذا عن الأصل" وتتوعد مقترفيها بالجلد والرجم والعذاب الأليم في الآخرة. لكن هذه المنظومة الأخلاقية، وإن كانت متجاوزة في الممارسة اليومية، لكنها لازالت ترخي بظلالها كمرجع للأحكام القانونية المتعلقة بالأسرة ومقصدا لاستقاء الأحكام الفقهية من أجل الحكم على آثار العلاقات الرضائية وما ينجم عنها من أرقام مرعبة لأطفال، ليس لهم ذنب فيما تمتع به آباؤهم من لحظات حميمية.

أن تُعالج لوعة الحب وسهاده ليس عيبا. أن تفنى في ذات المحبوب تمام الفناء ليس جريمة. أن تستجيب لنداء الغرائز الملتهبة هو التناغم الحق مع الـذات والطبائع الإنسانية في أبهى التجليات والفتوحات الروحانية.

لكن، كيف تتحول لحظة عشق إلى مشكلة ممتدة في الزمان؟ كيف تنقلب دقائق من الحميمية إلى معضلة اجتماعية ومآس إنسانية يصعب حلها في ظل منظومة أخلاقية محكومة بالحلال والحرام و"عيبْ" و"حشومة"، جاعلة من الشرف والعار الفيصل في التعامل مع الآثـار الناجمة عن العلاقات الرضائية؟

في مؤسسات منسية على هامش المدن الكبرى، يعيش مئات من المستفيدين، وجدوا أنفسهم نزلاءَ في مؤسسات اجتماعية تحتضن المتخلى عنهم أو أشخاصا دون سند أسري – حسب التوصيف الجديد للبرنامج الوطني للنهوض بالكفالة -. أشخاص نشؤوا هناك منذ أن فتحوا أعينهم على الدنيا وتدرجوا في مسارهم الدراسي والتكويني. منهم من نجح في الاندماج في المجتمع ومنهم من حالت ظروف كثيرة دون أن يتمكن من الاستقلالية بذاته عن خدمات دور الرعاية الاجتماعية.

الأطفال المتخلى عنهم، ظاهرة ما فتئت تتنامى بالمجتمع المغربي، في ظل التغيرات المجتمعية والانفتاح الذي جعل العلاقات الرضائية واقعا لا يرتفع، رغم ثبات المنظومة الأخلاقية الدينية التي تعتبرها "شذوذا عن الأصل" وتتوعد مقترفيها بالجلد والرجم والعذاب الأليم في الآخرة.

هذه المنظومة الأخلاقية، وإن كانت متجاوزة في الممارسة اليومية، لكنها لازالت ترخي بظلالها كمرجع للأحكام القانونية المتعلقة بالأسرة ومقصدا لاستقاء الأحكام الفقهية من أجل الحكم على آثار العلاقات الرضائية وما ينجم عنها من أطفال ليس لهم ذنب فيما تمتع به آباؤهم من لحظات حميمية.

قبل أن نجرد بعض الأحكام الفقهية المتعلقة بالأطفال المهملين، لا بأس من ذكر بعض الأرقام المرعبة لعدد الأطفال المتخلى عنهم، واتساع الظاهرة لتشمل في المستقبل المنظور... نصف المواليد الجدد بالمغرب.

أرقام مرعبة

في دراسة أجرتها الجمعية الوطنية للتضامن مع النساء في وضعية صعبة، المعروفة اختصارا بجمعية "إنصاف"، خلصت أن مجموع النساء العازبات بين سنة 2003 و2010 بلغ 270 ألف أم عازبة، و24 طفلا متخلى عنه يوميا. كما بلغ عدد الأطفال المتخلى عنهم بين سنتي 2004 الي 2014 ما مجموعه 9400 طفل.

جمعية "الائتلاف المغربي" تقدم رقما آخر بناءً على تقرير "الطفل المهجور بالمغرب"، الصادر عن "اليونيسيف" و "الرابطة المغربية لحماية الطفولة"، حيث كشف التقرير أن المغرب يعرف على رأس كل ساعة طفلا متخلى عنه.

الرقم سيتضاعف حسب المركز المغربي لحقوق الإنسان الذي حدد عدد الأطفال الذين يولدون يوميا بالمغرب خارج مؤسسة الزواج في 100 طفل بدون هوية الأب. نصف هؤلاء الأطفال يعتبرون "أطفال شوارع".

في دراسة ميدانية بعنوان: "مغرب الأمهات العازبات"، يطالعنا رقم جديد مفاده أن 153 طفلا يولدون يوميا خارج مؤسسة الزواج في المغرب. في نفس الدراسة، تعطي جمعية "بيبي ماروك" أرقاما إضافية، حيث تتوزع نسبة الأمهات العازبات بين 75 في المائة في المدن، و24 في المائة في القرى.

وزارة الأسـرة والتضامن بدورها، في أحدث الإحصائيات التي ضمنتها في "المسودة الأولى لبرنامج وطني مندمج للنهوض بكفالة ورعاية الأطفال المحرومين من السند الأسري"، تصرح بما يلي: "يتبين من خلال آخر تقريرين لرئاسة النيابة، أن مجموع عدد الأطفال المهملين قد بلغ، خلال سنة 2018 و 2019، حسب تدخل النيابة العامة، 4458 طفلا، حيث تم سنة 2018 تسجيل 2009 طفل، كما تم برسم سنة 2019 تسجيل 2449 طفل؛ ومن مجموع الأطفال المهملين البالغ عددهم 4458 طفل، فقد تم العثور على 644 طفل حديث الولادة، حيث تم سنة 2018 تسجيل 360 حالة، و284 حالة خلال سنة 2019. أما بخصوص الأطفال المتخلى عنهم، فقد تم تسجيل 1649 حالة سنة 2018، وتسجيل 2165 حالة سنة 2019...".

خلال العشرين سنة المقبلة

أحكام فقهية تهدد مصير نصف المواليد

تعتبر بعض الجمعيات العاملة في مجال الطفولة والمنظمات الدولية أن عدد الأطفال المهملين غير المصرح بهم وغير المسجلين في منظومة الحماية، يفوق بكثير عدد المسجلين في منظومة الحماية لاعتبارات عديدة.

حسب دراسة أنجزت على هذه المعطيات والأرقام، يتبين أن نصف المواليد بالمغرب، في أفق عشرين سنة القادمة، سيكونون قد ولدوا عن علاقات رضائية خارج مؤسسة الزواج. أما إذا تم احتساب عدد عمليات الإجهاض وافترضنا عدم وقوعها ونتج عنها أطفال، فسنكون أمام معضلة اجتماعية حقيقة يزيد من تفاقمها المقاربات المعتمدة لحلها، حيث تعتبر الأحكام الفقهية مفرملا حقيقيا لحلول جريئة تخفف من آثار الظاهرة. وفيما يلي أبرز المعيقات التي تستقي شرعيتها من أحكام فقهية عتيقة.

وسم الابن الناتج عن علاقة رضائية بابن الزنا:

جاء في الحديث الذي صححه ابن القيم والألباني: "ولد الزنا شر الثلاثة" يعني أكثر شرا من والديه، ويرى ابن القيم في "الروض المنيف" أن هذا الحديث محمول على أن غالب أولاد الزنا يكون فيهم شر لأنهم يتخلقون من نطف خبيثة والنطفة الخبيثة لا يتخلق منها طيب في الغالب. فإن خرج من هذه النطفة نفس طيبة دخلت الجنة.

ويقول شيخه ابن تيمية في الفتاوى الكبرى: "وَوَلَدُ الزِّنَا إنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِلَّا جُوزِيَ بِعَمَلِهِ كَمَا يُجَازَى غَيْرُهُ، وَالْجَزَاءُ عَلَى الْأَعْمَالِ لَا عَلَى النَّسَبِ. وَإِنَّمَا يُذَمُّ وَلَدُ الزِّنَا، لِأَنَّهُ مَظِنَّةُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا خَبِيثًا كَمَا يَقَعُ كَثِيرًا. كَمَا تُحْمَدُ الْأَنْسَابُ الْفَاضِلَةُ لِأَنَّهَا مَظِنَّةُ عَمَلِ الْخَيْرِ..".

كما فُصِّلت للابن الناتج عن علاقة رضائية أحكام فقهيه تتعلق بمدى كفاءته للزواج بذات النسب واعتباره أقل منزلة ودون نسب جالبا العار لزوجته والمسبة لأصهاره.

حرمانه من النسب والأبوة:

رغم سهولة إثبات النسب بالوسائل العلمية الحديثة، إلا أن الفقهاء لازالوا مصرين على اعتبار العقد الشرعي هو السبب لإثبات النسب وليس العلاقة الجنسية التي نتج عنها الحمل.

لهذا، ذهب بعض الشافعية لجواز نكاح الأب لابنته من الزنا لأنها لا تعتبر ابنته شرعا، كما فصلنا ذلك في ملف سابق على مرايانا!!! حتى عامة الفقهاء الذين رأوا حرمة زواج الأب من ابنته من الزنا والأخ من أخته، لم يحلوا للأخ أن يختلي بأخته من الزنا من أبيه ولا النظر إليها، لأنه ليس من المحارم الشرعيين.

جاء في الحديث النبوي المتفق عليه: "الولد للفراش وللعاهر الحجر". قال النووي: ومعنى له الحجر أي له الخيبة ولا حق له في الولد..." ويستتبع الحرمان من النسب الحرمان من النفقة والحضانة والولاية وتتحمل الأم وحدها كل ذلك.

لكن، من المفارقات العجيبة في إثبات النسب التي يأبى العقل السليم فهمها، أن المرأة التي غاب عنها زوجها عشرين عاما فحبلت في غيبته، يتم إلحاق الولد به بناء على حديث الولد للفراش ولوجود شبهة العقد الشرعي، قال "ابن قدامة" في المُغني: "حتى لو أن امرأة أتت بولد وزوجها غائب عنها منذ عشرين سنة لحقه ولدها".

تحريم التبني:

من الشرائع المحكمة التي يحرم النظر أو الاجتهاد فيها، رغم انسيابية المستجدات وكثرة المتغيرات، هي حرمة التبني لِشُبَهٍ واهية كاختلاط الأنساب والخلوة، والمصافحة، والرؤية غير الشرعية. تحرم المتخلى عنهم من سند أسري يندمجون فيه اندماج الأبناء الحقيقيين وتجعل عقدة النقص ملازمة لهم أبد الدهر.

إن التبني من الأمور التي تستوجب الضرورة إعادة النظر فيها والبحث عن صيغة شرعية تستلهم من مقاصد الشريعة والتجارب الإنسانية، لتجاوز الأحكام الفقهية الجامدة. ومن عجيب الأحكام أيضا أن الطفل المكفول أو الذي يُفترض أن يكون مُتبنى تبنيا حقيقيا، يوصي الفقهاء بأن ترضعه أخت كفيلته ليجوز لها التكشف أمامه ويحل له الدخول عليها في خلوتها؛ وكأن "جغمة" الحليب تلك هي التي تستنبت الأخلاق والقيم وتلجم الشهوات المكبوتة، وليس التربية الرصينة وغرس القيم الإنسانية والتحكم في الغرائز والطبائع الفطرية.

تحريم كفالة غير المسلم للطفل المسلم:

صيانة لدينه وتنشئته على تعاليم الدين الإسلامي، تحرم كفالة الطفل المسلم من طرف غير المسلم. بهذا التحريم، يتم حرمان العديد من الأطفال المتخلى عنهم من كفالة أسرٍ قادرة على توفير كل شروط الحياة الكريمة للطفل، بدعوى عدم اعتناقها لدين الإسلام، ويُستعاض عن ذلك بزجّ الأطفال دون سند أسري في دور للرعاية الاجتماعية تفتقد لأبسط شروط الكرامة حيث يفقد الطفل إنسانيته وحقوقه وحتى دينه.

إن هذه النظرة الاستعلائية، التي لازالت تشرعن التعامل مع الآخر على أساس دينه، هي نوع من التطرف الخفي والميز العنصري الذي مازال حاضرا في التشريعات القانونية المنظمة للأسرة المغربية، وتتبناه مؤسسات رسمية من المفترض أنها قطعت مع هذا الفكر البائد، وكرست لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا.

تسييج الثقافة الجنسية بحدود الحلال والحرام وعدم الاقتراب من الطابوهات

هذا التسييج، يساهم في تفشي ظاهرة التخلي عن الأطفال.

الحل الحقيقي هو تكريس ثقافة جنسية منفتحة في المقررات الدراسية والإعلام الرسمي، تستجيب لإفرازات الواقع والتغيرات المجتمعية، وليس انتهاج سياسة النعامة وطمر الرأس في الرمال حتى لا نرى واقعا يسير عكس حركة المنظومة الأخلاقية المقدسة.

إن دراسة فاحصة للأرقام الصادمة الصادرة عن المؤسسات الرسمية، والتي تطرقنا لها في الجزء الأول من هذا الملف، وزيارة من عشر دقائق لدور الرعاية الاجتماعية، والاطلاع على الأوضاع البئيسة لمستفيديها، وتقليب النظر في الشوارع والأزقة لرؤية أطفال في سن صغيرة جدا يحتويهم الضياع والتشرد، كفيل بدق ناقوس الخطر واعتبار الأطفال دون سند أسري مأساة إنسانية ومشكلة قد ترقى لمشكل أمن قومي ينبغي التدخل بعجالة وجرأة لمساءلة كل الثوابت والمتغيرات، وامتلاك الشجاعة التاريخية لإحداث طفرة إيجابية تحلحل الأوضاع الراسخة وتخلق مجتمعا متصالحا مع ذاته متعايشا مع مستجدات عصره.

وضعية البطالة في المغرب

أرقام تُسائل الوعود الانتخابية للحكومة

في خضم الحملة الانتخابية التي قادتها الأحزاب قبل 8 شتنبر 2021، قدّم حزب الحمامة، القائد للائتلاف الحكومي، وعودا «مغرية»، من أهمّها أن يخلق مليون منصب شغل مباشر من أجل إنعاش الاقتصاد غداة أزمة كوفيد19-، وذلك من خلال إطلاق برامج أشغال عمومية صغرى وكبرى لفائدة العاطلين، ودعم مشاريع المقاولين الذاتيين، وتسريع المخططات القطاعية...

المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2022، توضّح أنّ الأمر صعب، نظرا لفقدان البلد الآلاف من فرص الشّغل خلال الفترة المدروسة... فهل تنجح حكومة عزيز أخنوش في تحقيق الوعود، أمّ أنّ هناك أسباب موضوعية تشير إلى استحالة ذلك؟

بلغة الأرقام، تكشفُ المذكرة الإخبارية لـ"مندوبية الحليمي" أنّ ما بين الفصل الأول من سنة 2021 ونفس الفصل من سنة 2022، وبإحداث 90.000 منصب شغل بالوسط الحضري وفقدان 148.000 منصب شغل بالوسط القروي، فقد الاقتصاد الوطني 58.000 منصب شغل على المستوى الوطني، بعد فقدان 202.000 منصب سنة من قبل.

التقرير الرسمي بيّن، أيضًا، أنّ فقدان الشغل كان نتيجة إحداث 40.000 منصب مؤدى عنه، مقابل فقدان 98.000 مناصب غير مؤدى عنه. وهكذا، أحدث قطاع "الخدمات"85.000 منصب شغل وقطاع "البناء والأشغال العمومية" 29.000 منصب، وقطاع "الصناعة" 13.000 منصب، في حين عرف قطاع "الفلاحة والغابة والصيد" فقدان 183.000 منصب.

كما "بلغ الحجم الإجمالي للبطالة 1.466.000 شخص، وذلك بانخفاض قدره 68.000 عاطل على المستوى الوطني، 52.000 بالوسط الحضري و16.000 بالوسط القروي"، وفقا للمصدر.

وهكذا، أبرزت المندوبية السامية للتخطيط أنّ معدل البطالة انتقل من 12,5% إلى 12,1% على المستوى الوطني، من 17,1% إلى 16,3% بالوسط الحضري ومن 5,3% إلى 5,1% بالوسط القروي. وقد سجل معدل البطالة ارتفاعا لدى الشباب البالغين مابين 15 و24 سنة، منتقلا من 32,5% إلى33,4%، في حين تراجع في صفوف الفئات الأخرى من الساكنة.

وأما من حيث عدد السكان النشيطين المشتغلين في حالة الشغل الناقص، فقد بلغ 987.00 شخص. واستقر معدل الشغل الناقص في 9,2% على المستوى الوطني، حيث تراجع من 8,9% إلى 8,3% بالوسط الحضري وارتفع من 9,6% إلى 10,6% بالوسط القروي.

بالمقابل، تفيد المذكرة أنّ معدل النشاط مابين الفصل الأول من سنة 2021 ونفس الفترة من سنة 2022، عرفَ انخفاضا بنقطة واحدة على المستوى الوطني، منتقلا من 45,5% إلى 44,5%. هذا التراجع هو نتيجة ارتفع حجم السكان في سن النشاط (15 سنة أو أكثر) بنسبة 1,4% مقابل انخفاض في حجم السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فأكثر بنسبة 1% .

وكان انخفاض معدل النشاط بالوسط القروي (1,8- نقطة)، منتقلا من 51,1% إلى 49,3%، أكبر من انخفاضه بالوسط الحضري (0,7- نقطة)، من 42,6% إلى 41,9%. في حين، تراجعت معدلات النشاط لدى النساء والرجال بحوالي 1,2 نقطة و1,1 نقطة، لتصل على التوالي 20% و69,6%.

هذا، كما انخفض معدل الشغل من 39,9% إلى 39,1% على المستوى الوطني. حيث عرف انخفاضا ضعيفا ب 0,2 نقطة بالوسط الحضري (من 35,3% إلى 35,1%)، في حين فقد 1,6 نقطة بالوسط القروي (من 48,4% إلى 46,8%). وقد تراجع من 62,9% إلى 62,3% لدى الرجال (0,6- نقطة) و من 17,5% إلى16,6% لدى النساء (0,9- نقطة).

المثير أنّ المندوبية تسجل ارتفاعا الشغل بجميع القطاعات، باستثناء قطاع الفلاحة، الغابة والصيد، الذي كان عزيز أخنوش وزيره، حيث ورد في التقرير أنه ما بين الفصل الأول من سنة 2021 ونفس الفصل من سنة 2022، فقد قطاع "الفلاحة، الغابة والصيد" 183.000 منصب شغل (5,4%-).

من جهة أخرى، أحدث قطاع "الصناعة" 13.000 منصب وهو ما يمثل زيادة بـ 1% من حجم الشغل بهذا القطاع. وتجدر الإشارة أن نسبة الأنشطة التقليدية بقطاع الصناعة تقدر ب 45,4% مقابل 43,7% خلال الفصل الأول من سنة 2021.

وعرف قطاع "الخدمات"، إحداث 85.000 منصب شغل على المستوى الوطني مسجلا بذلك ارتفاعا ب 1,7% من حجم الشغل بهذا القطاع .

كما أحدث قطاع "البناء والأشغال العمومية" 29.000 منصب شغل، وهو ما يمثل زيادة ب 2,5% من حجم الشغل بهذا القطاع.

بالأرقام والآثار

نحو تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي

عرف المغرب في السنين الأخيرة، مجموعة من الحركات الاحتجاجية، أغلبها قادها شبان عاطلون عن العمل. من بين مطالب أخرى عديدة، كان الحصول على فرص شغل أهم المطالب.

المعدلات التي تسجلها البطالة في المغرب، خصوصا في صفوف حملة الشواهد العليا، تعدوفق عدد من المراقبين "مقلقة"، وتنذر بزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد.

في غضون ذلك، قلصت الحكومة السابقة، المناصب المالية المخصصة ضمن قانون المالية لسنة 2018 في خطوة تهدف إلى التحكم في كتلة الأجور، على حد تعبيرها، بينما اتجهت إلى انتهاج حلول أخرى، من بينها التوظيف بالتعاقد.

بلغة الأرقام... معدلات البطالة في تزايد!

كشفت المندوبية السامية للتخطيط في سنة 2018، أن معدل البطالة ارتفع على الصعيد الوطني من 9.9 بالمائة سنة 2016 إلى 10.2 بالمائة، عام 2017، مسجلا ارتفاعا من 14.2 بالمائة إلى 14.7 بالوسط الحضري، بينما ظل على حاله، في حدود 4 بالمائة، بالوسط القروي.

المندوبية أشارت في المذكرة التي عممتها عن وضعية سوق الشغل خلال سنة 2017، إلى أن عدد العاطلين ارتفع بـ49 ألف شخص بالوسط الحضري، ليرتفع بذلك عددهم الإجمالي على الصعيد الوطني إلى مليون و216 ألف شخص عام 2017، بينما كانوا مليون و167 ألف شخص عام 2016.

كما أوضحت المندوبية السامية أن معدلات البطالة المسجلة، بلغت عند النساء 14.7 بالمائة، فيما بلغت 8.8 بالمائة بالنسبة للرجال. في رقم آخر، بلغت ذات المعدلات لدى البالغين أقل من 25 سنة، 26.5 بالمائة، مقابل 7.7 بالمائة لمن هم فوق 25 سنة.

في ذات السياق، سجلت ذات المؤسسة ملاحظة "مهمة"، تقول فيها إنه "كلما ارتفع مستوى الشهادة الجامعية المتحصل عليها، قلت فرصة العمل"، على اعتبار أن نسبة العاطلين حاملي الشهادات تبلغ 17.9 بالمائة، بينما تبلغ نسبة الأشخاص الذين لا يتوفرون على أي شهادة 3.8 بالمائة.

نمو مطرد للساكنة النشيطة مقابل انحسار فرص الشغل

يعود ارتفاع معدلات البطالة في صفوف حملة الشواهد بالمغرب، إلى الصعوبات المرتبطة بولوج سوق الشغل، وفق ما أكدته دراسة سابقة للبنك الدولي أنجزها بتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط.

ذات الدراسة، التي تحمل عنوان "سوق الشغل بالمغرب.. تحديات وفرص"، أوضحت أن انخفاض معدل التشغيل والنشاط يعود إلى ضعف خلق فرص الشغل مقارنة بالنمو الذي تشهده الساكنة النشيطة، فنسبة هؤلاء ارتفعت بين 2000 و2014، بنسبة 27.8 بالمائة، في الوقت الذي ارتفع فيه معدل التشغيل بنسبة 20.4 بالمائة فقط.

أما بخصوص ارتفاع معدل البطالة في صفوف النساء مقارنة بالرجال، فيشير المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي، إلى أن هذا الفارق يعود جزئيا إلى إعطاء الأهل الأولوية للذكور على حساب الإناث، إضافة إلى التمييز في الأجور.

وبينما تعمل الحكومة على تقليص الوظائف بهدف محاصرة كتلة الأجور التي ترى أنها تتجاوز 11 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي، يشير مراقبون إلى أن أسباب البطالة بالمغرب تعود إلى عجز القطاع العام عن استيعاب يد عاملة جديدة، مع أنه يعرف خصاصا كبيرا على مستوى عدة قطاعات؛ وبالمقابل عدم قدرة القطاع الخاص على تغطية هذا الدور.

وقد سبق أن أكد وزير الشغل والإدماج المهني الأسبق، محمد يتيم، أن البطالة تمثل تحديا حقيقيا للحكومة الحالية كما تشكل أحد أولوياتها. بالمقابل، لفت ذات المتحدث إلى أن البطالة تتأثر بمعطيات أخرى.

المسؤول الحكومي الأسبق، أوضح أن البطالة تتأثر بالسياق الاقتصادي العام، والنمو والطلب العالمي والاستقرار السياسي في العلاقات الدولية، فضلا عن الظروف المناخية، مشيرا إلى أن اقتصاد المملكة ما زال مرتبطا بالفلاحة، وهو ما يؤثر في الوظائف المستحدثة.

تقليص الوظائف العمومية مقابل حلول أخرى

يقر وزير الشغل والإدماج المهني الأسبق، محمد يتيم، بأن البطالة في المغرب توفر أرضية خصبة للتعبيرات الاحتجاجية غير المنظمة. بالمقابل، يعتبر يتيم أن توفير الشغل لهؤلاء الشباب، يعد مدخلا أساسيا لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وأيضا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص الفوارق الفردية والمجالية.

الحكومة تعهدت في وقت سابق باستحداث مليون ومائتي ألف فرصة عمل في الفترة ما بين 2018 و2021. غير أن قانون المالية لسنة 2018، شهد تقلصا في مناصب الشغل من 23 ألفا إلى 19 ألفا، بتراجع بلغ 4 آلاف منصب شغل، وذلك بغية مواصلة الجهود الرامية إلى التحكم في كتلة الأجور، على حد تعبير رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني.

التشغيل في الوظائف العمومية لم يعد من أولويات الحكومة، وفق ما يفهم من قانون المالية لسنة 2018، بعدما نص على إحداث 19265 منصب شغل فقط، 12 ألف منها مخصصة لوزارة الداخلية والدفاع الوطني، و4 آلاف منصب لوزارة الصحة، و3265 منصب موزعة على باقي القطاعات.

بالمقابل، يبدو أن الحكومة ستعتمد بعد الآن على

التوظيف بالتعاقد، ما سيخلق وفق وزير الشغل والإدماج المهني، محمد يتيم، 55 ألف فرصة شغل مع سنة 2019. إلا أن متابعين، انتقدوا هذا النهج على اعتبار السلبيات التي تكتنفه، كغياب الأمان الوظيفي للموظف الذي تنتهي الحاجة إليه بانتهاء المهمة التي عمل فيها.

في ذات السياق، يرتقب، وفق ذات المسؤول الحكومي، أن تسهم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في خلق 90 ألف فرصة شغل هذه السنة (2018)، خارج قانون المالية، ما يعني أن رواتب الأجراء ستصرف من قبل القطاع الخاص أو برامج تشغيل بدعم المانحين.

من جهته، شدد المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي، على ضرورة تركيز الحكومة على القطاع الفلاحي، مضيفا أن إدماج القطاع مع التكنولوجيات الحديثة، من شأنه توفير آلاف فرص الشغل. ويرى مراقبون أن التعويل على الاستثمارات الأجنبية وحدها، لا يمكن أن يشكل حلا لأزمة البطالة، إنما الحل يكمن في تطوير الإنتاج الداخلي. رأي يوافقه فيه الحليمي الذي أكد أنه على المغرب خفض حجم واردته وتشجيع الإنتاج الداخلي، مقابل رفع الصادرات من 33 بالمائة إلى 40 بالمائة من أجل نسبة نمو أكبر، ومن ثم توفير مناصب شغل أكثر.

كم يكلّف اقتصاد البلد؟

انعدام المساواة الجندرية في سوق الشغل بالمغرب

لأكثر من عقدين من الزمن، بدأ المغرب دينامية لتعزيز المساواة بين الجنسين، قادت البلد إلى جملة من الإصلاحات المؤسساتية، كُلّلَتْ بإدماج النساء في المنظومة الاقتصادية والسياسية والثّقافية، إلخ.

لكن...

على غرار الكثير من الدول النامية، فإنّ المغرب لازال يواجه الكثير من التحديات، فيما يتعلّق بالمساواة الجندرية؛ لاسيما تلك المتعلقة بضعف وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية وتفويت فرص النّمو، إزاء "نقص" في الإمكانات البشرية المتاحة للمغرب.

للوقوف على معالم هذا "الحيف"، مرايانا تحاول استقراء دراسة بعنوان: "الكُلفة الاقتصادية لانعدام المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب". صادرة في فبراير 2021، عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية.

نشاط المرأة في المغرب... نسب متباينة!

في الفترة الممتدّة بين 1999 و2019، بقيَ معدّل نشاط المرأة وانخراطها في عالم الشّغل منخفضاً جدّا، حيثُ كانَ يتراوحُ بين 21٪ و30٪. وذلكَ على عكس معدل نشاط الرّجل الذي كان بين 71٪ و 79٪.

لقد لوحظ، بالموازاة، وجود اتجاه تنازلي للتشغيل بالبلاد، يشملُ النّساء والرّجال على حدّ سواء. تذهبُ التفسيرات إلى اعتباره ناجماً عن عوامل عدّة، على غرار تأثير التّقدم التقني وغزو المكننة والتحول العام للطّلب على العمل، ناهيكَ عن التطور الديموغرافي الذي يشهده المغربُ والعالم وانتشار البطالة، فضلاً عن تغيّر دور المَرأة كفاعل اقتصادي في المجتمع المغربي.

جدير بالذكر أنّ تحليل توزيع السّاكنة النّشيطة والعاملين، حسب الجنس والبيئة وقطاعات النشاط الرئيسية، يكشفُ عن عدّة نتائج.

مثلاً، في المناطق الريفية، فإن حصة الفلاحة في عمل الإناث سائدة ومستقرة، رغم مرور الوقت، عند حوالي 93 ٪.

أمّا من ناحية أخرى، فقد سجّلت حصة الفلاحة في العمل بالأرياف بالنّسبة للرّجال انخفاضاً، حيث تحوّلت النسبةُ من 75٪ في سنة 1999 إلى 62٪ إبّان سنةِ 2019.

كنتيجة لذلك، فإنّ هذه الاتجاهات تؤثر بقوّة على سلوك إجمالي السّاكنة النّشيطة، حيثُ تحصّل الفلاحة على حصّة الأسد من نشاط المرأة بنسبة 47٪. مصحوبةً، بالمقابل، بانخفاض في حِصة الفلاحة بالنسبة للرّجل، من 40.6٪ في عام 1999 إلى 28.3٪ سنة 2019 لفائدة الخَدمات.

في المَناطق الحضرية، عملُ المرأة يتميّزُ بزيادة حادة في نصيب الخدمَات، التي ارتفعت من 54٪ في عام 1999 إلى 71٪ في عام 2019، على حساب الصّناعة. بالنسبة للذّكور، تزداد حصة الخدمات زيادة طفيفة في المناطق الحضرية، حسب الدّراسة.

على ما يبدو، فالنّسب متباينة بخصوص إدماج المرأة في القطاعات الاقتصادية الحيوية بالبلاد؛ بيد أنّها، على كلّ حال، تبقى ضعيفة مقارنةً مع الفرص المتاحة للرّجل، رغم كلّ شعارات المساواة في العمل التي رفعها المغرب.

من بين العوامل التي ساهمت في ضمور دور

المرأة اقتصادياً، هناك الحالة الاجتماعية للمرأة: عازبة أم مطلّقة أم أرملة. إلى جانِب الوضع الاجتماعي والاقتِصادي للزّوج، والذي يحدّد بشكل حاسم القرار المتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل.

هذا دون إغفال القيود العائلية، كعدد الأطفال الذين يعهد للمرأة مهمّة التكفل بهم، والتي تشكّل أيضاً عقبةً رئيسَةً فيما يخصّ ولوج المرأة لسوق الشّغل. كما أنّ هذه القيود، عينُها، تلعبُ إلى حد كبير دوراً في لجوء المرأة إلى النشاط الاقتصادي، بغية تحصيل مصادر دخل إضافية.

المغرب... أي تموقع في المنطقة؟

يكشفُ تحليل إجمالي توظيف الإناث والذكور في المغرب، في قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات، وبالمقارنة مع البلدان الأخرى في منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسـط، عن عدة ملاحظات مهمّة.

النساء المغربيات يعملن في الغالب في الفلاحة، بينما يعمل الـرجـال فـي الغالب فـي قطاع الخدمات.

يختلفُ هذا التوزيع القطاعي للعمل عن نظيره المعتمد في بلدان شمال أفريقيا والشّرق الأوسط (MENA).

في الواقع، فإن نسبة توظيف النساء في قطاع الخدمات أعلى، بشكل عام، في البلدان القريبة من المغرب، كتونس ومصر مثلاً. ممّا يعني أن الخدمات تُشكل القطاع الرئيسي لتوظيف النساء على نطاق واسع في هذه البلدان.

تحليل نسبة النساء والرجال في التوظيف القطاعي في المغرب، مقارنة ببلدان المنطقة، يشير إلى أن المغرب لازال يعاني، إلى اليوم، من مشاركة منخفضة للمرأة في سوق الشّغل، بمعدل مشاركة يقدّرُ بـ27.5٪ في 2018، وفق مؤشّر التنمية العالميWDI.

البلد يشكو، أيضاً، من نسبة منخفضة من توظيف الإناث في الخدمات بنسبة 29.5٪ من إجمالي اليد العاملة في القطاع، وهو ما يوضّحُ أن 8.1٪ فقط من الإناث في سن العمل، يعملن في الخدمات مقابل 34٪ للرجال. فضلاً عن أن نسبة 5.1٪ فقط من النساء في سن الشّغل يعملن في الصناعة، مقابل 14.3٪ في الفلاحة.

ولربما "الكارثة" أنّ 72.5٪ من النساء في سن الشّغل، لا يعمَلن في أي نشاط اقتصادي منتج من القطاعات الثّلاث!

تبقى، إذن، معدّلات مشاركة المرأة المغربية في الأنشطة الاقتصادية متدنّية وهزيلة... وتظلّ نسبة النّساء العاملات في قِطاع الخدمات منخفضة في المغرب مقارنة مع دول المِنطقة وضعيفة جدا بالنّظر إلى وضعِ الدول المتقدّمة...

انعدام المساواة بين الجنسين في قطاع الخدمات بالمغرب، ينبغي النظر إليه انطلاقا من حرمان المرأة من حقها في التعليم، كعامل يؤثر بشكل مباشر على تعميق اختلال التوازن بين المرأة والرجل، من حيث الوصول إلى القطاع، وبالتالي إلى سوق العمل.

بهذا، تكون الدّراسة قد بيّنت مكاسب كبيرة يمكن اللّجوء إليها لخلق النمو، من خلال بلورة تدابير تجمع بين الحد من انعدام المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على التعليم من جهة، وكذلك فيما يتعلّق بالوصول إلى النشاط الاقتصادي من جهة ثانية.

المساواة في العمل... نحو قِيمة مضافة!

بالاعتماد على معطيات مؤشرات التنمية العالمية WDI، فإن الزيادة في تشغيل الإناث، النّاتجة عن تقليص الفجوة المُنتصبَة بين عمل الإناث والذكور في قطاعات الخدمات والصناعة والفلاحة، تُساهمُ بشكل مفصليّ في ارتفاع القيمة المضافة للقطاعات المعنية.

هكذا، فإن تقليص الهُوة بين توظيف النّساء والرجال في الخدمات، بنسبةِ 25%، سيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع، بشكل يتراوحُ بين 8 و13٪.

أكثر من ذلك، فإن التّقليل من حدة التفاوتات الجندرية في القطاع، بنفس النسبة، أي 25٪، من شأنه أن يُساهم في الرّفع من إجمالي الناتج الداخلي الخام للبلد، بمعدّل 5.5٪. فضلاً عن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تتراوح ما بين 5.7 إلى 9.9 في المائة.

كما يمكِن لتقليص مماثل في الفجوة بين توظيف الجنسين، في مجالَي الفلاحة والصناعة، أن يقود نحوَ زيادةٍ بنسبة 6-7٪ في الناتج الإجمالي لهذه القطاعات.

عندما يتساوى تشغيل الإناث مع توظيف الذكور في الخدمات، بمعنى تقليص الفجوة بنسبة 100٪، فإنّ ذلك، حتماً، سيمكّن من تحقيق زيادة في القيمة المُضافة للقطاع تتراوحُ من 29٪ إلى 37٪، وتزدادُ، بالتّبع، حصّة النّساء العامِلات في الخدمات من 9٪ إلى 28٪.

وحين تتكافؤُ الفرص بين الجنسين في الولوج إلى الشّغل في قطاعي الصناعة والفلاحة كذلك، فإنّ نسبة النّساء العاملات في الصناعة والفلاحة ستتحوّل من 21٪ إلى 43٪. وهذا، عملياً، يمكن أن يساهم في زيادة القيمة المضافة للقطاعين بشكل يتراوحُ بين 22٪ و25٪.

مما لا شكّ فيه، وفق الدّراسة، أن تقليص الفوارق بين الجنسين بنسبة 100٪ من حيث الوصول إلى العمل في قطاع الخدمات، سيؤدّي إلى زيادة بنسبة 32٪ إلى 45٪ من قيمته المُضافة.

وبالمثل، فإن القَضاء التّام على فجوة التّوظيف بين النساء والرجال في القطاعين الصناعي الفلاحي سيولد نمواً بنسبة 24٪ إلى 28٪ في الناتج الإجمالي لهذه المجالات.

في النهاية... فإن غياب المساواة الحقيقية في سوق الشّغل هو بمثابة خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني، لأنّ إنصاف النساء اقتصادياً من المسارات التي يجب اتباعها لخلق أسس نموّ شامل وتنمية مستدامة، لا يمكن إغفال الدور الذي يمكن للمرأة أن تقوم به في صناعتهما.

إنها عامل من عوامل الإنتاج وخلق الثروة، ولكنها تحتاجُ فقط إلى ضمان حقها في الشّغل وتعزيز رأس مالها البشري، لبناء مجتمع مندمج يثمّن كافّة أفراده ...

الزيادة في تشغيل الإناث، النّاتجة عن تقليص الفجوة المُنتصبَة بين عمل الإناث والذكور في قطاعات الخدمات والصناعة والفلاحة، تُساهمُ بشكل مفصليّ في ارتفاع القيمة المضافة للقطاعات المعنية

من قلب الأطلس

مرايانا تلتقط مشاهد مؤلمة لطفولة مهمشة!

ترافقُ مرايانا خمسة أطفال نحو المدرسة انطلاقاً من دوار إمتيغانمين بجماعة زاوية أحنصال إقليم أزيلال جهة بني ملال خنيفرة. هم عماد وعبد العزيز ومصطفى وعمر وسميّة. خمسةُ أطفال بأيادٍ مُشقّقة بفعل الصّقيع، ووجناتٌ عليها قشورُ وتغزوها حمرةُ شديدة بسببِ البرد القارس.

من البدَاهَات التي أخبرنا بها الأطلسُ بالمغرب مراراً، أنّ بلاغةَ الثّلوج أعلى الجبل، تخفي، في العادة، فظاعات في حق الطفولة والإنسان. كما أطلعنا الجوّ الرّخو الذي يطلق دخّاناً وضبَاباً يخفي الشّجر والطّريق... أنّ استخراج أجمل ما فينا من شعور يبقى لحظيّا فحسب... ثُم يُقتل!

ببساطة، لم تكن رحلة مرايانا للأطلس الكبير سهلةً على الإطلاق. ضحكاتٌ عابرة تلتقطُ دموعَ البرد في وجوه تصادفها السّيارة في جنبات الطّريق. فرحٌ خفيفٌ تُفجعهُ حسرة الإنسان ووجعُ المصير. منعرجات خطيرة وطُرق جبليّة ملتوية، شبيهة بعمليّة ليّ الدولة لعنق التنمية في الهَوامش والقرى النّائية.

تضعُ مرايانا موطئ قدم في الأطلس الكبير الأوسط، وتزورُ ساكنة زاوية أحنصال لمعاينة مشهد الطّفولة حصراً. طريقٌ حافلٌ بالأنهَار والوديان والأخبار والقصص. التّحايا العفوية تُلقى على كلّ من في هذه السّيّارة رباعية الدّفع.

في رُكن ما، هناك رجلٌ كهلٌ تكفي ملامحه لتحكي قصّة. قهقهات شاردة لامرأة في الطريق تحكي بدورها قصّة. تسوّل الأطفال للحلوى من الزائر من أقسى القصَص التي يمكنُ أصلاً أن... تُروى.

مِحنة الطّريق!

ترافقُ مرايانا خمسة أطفال نحو المدرسة انطلاقاً من دوار إم تيغانمين بجماعة زاوية أحنصال إقليم أزيلال جهة بني ملال خنيفرة. هم عماد وعبد العزيز ومصطفى وعمر وسميّة. خمسةُ أطفال بأيادٍ مُشقّقة بفعل الصّقيع، ووجناتٌ عليها قشورُ وتغزوها حمرةٌ شديدة بسببِ البرد القارس.

لا أحد منهم يعرفُ سنّهُ ولا سنةَ ميلاده، حتى مصطفى أكبرهم سنّا. لا أحدَ منهُم يعرفُ اسم الملك ولا اسم رئيس الحُكومة. أحاديثهم وأجوبتهم العفوية تشير إلى أنّهم يعيشون خارج الأحداث الطّارئة في البلد.

انطلقت "الرّحلة" في جوّ من الصّمت المُطلق، قبل أن تطرُده ملائكيّة الطّفولة وبراءتها. تمطرُ السّماء والأطفال مدثّرون بقطع بلاستيكية لدرء الأمطار عن الجسد والمحفظة والكتب. الطّبيعة خصبة في الجهة المقابلة للطّريق وأشجار الجوز تشهدُ على معاناة يوميّة يعيشها هؤلاء الأطفال... بينما أشجارُ الصّفصاف ورائحة الأرض تشهدان على طُرق مخيفة وغير آمنة بالمرّة؛ حيثُ يمكنُ أن ينزلق أي طِفل منهم نحو الحَافة.

زهاء الخمسين دقيقة مشيًا على الأقدام، لعبور مسافة تتجاوز 3 كيلومترات، ظلّت مرايانا خلالها ملازمة للأطْفال إلى غاية المدرَسة المركزية لزاوية أحنصال.

يقولُ مصطفى، الذي يدرسُ في المستوى السّادس، إنّه يصاب بالملل القاتل في الطّريق، إذ أنّه العامُ السادسُ الذي يذهبُ فيه إلى المدرسة سيراً على الأقـدام قاطعاً كـلّ تلك المسَافة الطّويلة.

مصطفى، المكلّف بقيادة حُفنة الملائكة هذه، نظراً لكونه أكبرهم سنا، يحكي لمرايانا أنّه "يصادفُ سيارات تمرّ فارغة في الطّريق، لكن، نادراً ما تقف إحدى العربات المارّة لتقلّ الأطفال أو حتى تقرّبهم لنقطة قريبة من المدرسة".

التقينا خديجة، وهي أمّ أربعينيّة لأحد الأطفَال.

تتوسّلُ بكل اللغات الممكنة، لترسم لمرايانا صورة قريبة مما يعيشهُ نجلُها بعد عَودته من المدرسة يوميّا. تقول الوالدة إنّ ابنها غالباً ما يغفُو بمجرّد الوصول إلى البيت.

"لا أريدُ إزعاجه لأنّه مُرهق. أتركه يرتاح بعد أن يأكل شيئًا يسدّ به جوعَه. ينامُ أحياناً فوق كُتبه وهو يراجعُ، أو فوق دفاتره وهو ينجزُ تمارينه".

ليسَ هناك من يؤمنُ بالمشقّة وأثرها السلبي على الحَصيلة والمردودية فحسب؛ فها هو سْعيد، من دوار إم تيغانمين، يصرّحُ لمرايانا أنّ "معاناة الطّريق التي يُصادفها الأطفَال، يمكنُ النّظر إليهَا كآلية تلقائية للتّربية على قيم الصّبر والتّحمّل والمُثابرة التي من الجيد أن ينشأ عليها الطّفل. بقطعهم لتلكَ المَسافة المُرهِقة، أطفالنا يدركون أهمية المَدرسة والتّمدرس، فالحياة ليست سهلة وينبغي التّعامل معَها بصَرامة".

على الطّرف النّقيض، توجد مريم هربوز، وهي فاعلة جمعوية ومدنية زارت هذه المناطق وعاينت كثيراً من المشاهد القاسية هنا. في محاولة للردّ على سعيد، تقول هربوز لمرايانا "إننا في هذا السّياق نتحدّث عن أطفال. وهذه هي النّقطة التي لا ينبغي إغفالها. وبما أنّهم أطفال، فالأمر يستلزمُ حماية خاصّة لهم، لأنّ الطّرق جدّ خطيرة تقع على

> **تضيفُ عائشة فريد، في مقابلتها مع مرايانا، أنّه "قريباً سيصبحُ الوضعُ أكثرَ خطورةً حين يخرجُون في السّادسة مساءَ ويجدُون الليل قد أسدَل خيوطه. أليس من الخطورة أن نترك أطفالاً يغادرون وحدهم في هاتهِ الطّرق في جنح الظّلام؟ بالفعل، فغالبا ما يأتي أحد أولياء الأمور ليصطَحبُ معه كل أبناء الدوار، لكن ذلك لا يحدث دائماً"**

شفير حافات مرعبة".

بخصُوص "الدفع بالنّاشئة في تلكَ البيئة الصّعبة لتحمّل مسؤوليتها في سنّ جد مبكّرة، فهي مُخاطرة"؛ لذلك، ترى هربوز أنّ الحديثَ عن قيم الصبر والتحمل، يمكنُ قولهُ في حقّ من هم في المستوى الخامس أو السادس ابتدائي مثلا، وليس طفل في الخامسَة أو السّادسة من عمره.

أمّا عائشة فريد، التي تُـدَرّس في المدرَسة المركزية لزاوية أحنصال، فتقولُ، من جهتها، إنّ الآباء في تلك المناطق لم يفهموا بعدُ تلك المعاناة، ولن يستوعبوا، أساساً، الخصاص النفسي والمادي والاجتماعي والتربوي الذي يعيشهُ هؤلاء الأطفال. نادراً جدّا ما يهتمّون بتمدرس أبنائهم ويواكبونه، وهي نقطة سنعود لها بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الروبورتاج. لذلك، ينعكس العبء النفسيّ على الأستاذ الذي يحتكّ بتلك المعاناة ويعرفُ كيف تقتاتُ من كرامة أولئك الأطْفال.

تضيفُ عائشة فريد، في مقابلتها مع مرايانا، أنّه "قريباً سيصبحُ الوضعُ أكثرَ خطورةً حين يخرجُون في السّادسة مساءً ويجدُون الليل قد أسدَل خيوطه. أليس من الخطورة أن نترك أطفالاً يغادرون وحدهم في هاتهِ الطّرق في جنح الظّلام؟ بالفعل، فغالبا ما يأتي أحد أولياء الأمور ليصطَحبُ معه كل أبناء الدوار، لكن ذلك لا يحدث دائماً".

مشقّة... مُضاعفة!

في طريق مرايانا بصُحبة الأطفال إلى المَدرسة، نصادفُ نفراً من الفتيات عائدات بثباتٍ وهنّ تحملن محافظهن فوق ظهورهنّ. تسألهنّ مرايانا: هل أنتنّ تلميذاتٌ بالمدرسة؟ فيجبن جماعة: "لا، نحنُ ندرسُ بالإعداديّة".

لعلّ هذه مأساةٌ أخرى تستحقّ، حقّا، أن تُروى. فهؤلاء التّلميذات يقلنَ إنّهنّ يقطعن ستّة كيلومترات مشياً على الأقـدام نحو الإعـداديـة من دوار إم تيغانمين. بعضهنّ صرحن علانيةً بأنهنّ سئمن التّمدرس بفعل هذا الكمّ من الأمتار التي لا تنتهي إلاّ بشقّ الأنفُس.

تعذّرت علينَا زيارة الإعدادية. لكنّ الفتيات لا تخفين حاجتهنّ إلى تقريب خدمة التّمدرس. يرددن أحلامهنّ ببراءة قاتلة: "أريدُ أن أصبح أستاذة للتربية البدنية، أحبّ الرّياضة"؛ ثمّ تقول أخرى: "أريدُ أن أصبح قاضِية، أشَاهد سلسلة مُداولة باستمرار"، وأخرى تفصح: أودّ أن أكون أستاذة للغة العربية، لغة القرآن". إنّها أحلامٌ مؤجّلة تغفو خلف الجبال في الأطلس الكبير، تستمعُ إليها مرايانا باهتمام كبير... كِبرَ الأطلس تماماً. كلّ المِحنة بفداحتها وفظاعتها، تتلخصُ في قول إحداهنّ: الدّراسة جميلة، لكنها مُتعِبة. أصل إلى الإعدادية متعَبة وأعود إلى البيت مُتعَبة... أحبّ أن أدرُس، لأني في المدرسة تعلمتُ أشياءً كثيرة وهائلة، كما أني أستريح قليلا من الأشغال الشاقّة بالبيت".

... ملخّص الحكاية، أن لا صوت يعلو، هنا، على البؤس والفقر والمعاناة اليوميّة التي تشوّه طُفولة بأكملها. تتقاطَر علينا يوميّا، وسنويّا، قصصُ اليأس في الأطلس. لكن، ليس من رأى كمن سمع طبعاً.

بل... ولا حتى من رأى...

من رأى لساعات أو حتى أيام... لن يستطيع، مهما حاول، أن يدرك تجربة من عاش جبروت الخوف المُطلق في الأطلس الكبير: الخوفُ على الطفولة من المصير... ومن المجهول!

طفُولة عنوانها المعاناة... بالجُملة!

وصلنا إلى المدرسة قبل الوقت المحدد للدراسة. المدرسة صغيرة، تشملُ فقط ثلاثة أقسام إسمنتية، ومكتب المُدير في مدخل المَدرسة.

قدّم لنا محمد بنسعيد، نائب مدير المدرسة، معطيات رقمية بخصوص عدد أطفال دوار إم تيغانمين بالمدرسة. يوجدُ في المستوى الأول 8 تلاميذ؛ وفي الثاني 4؛ وفي الثالث 13؛ وفي الرابع 1؛ وفي الخامس 6؛ وفي السادس 2، وهو ما مجموعه 34 تلميذاً من الدوار يدرسون في المدرسة المركزية لزاوية أحنصال.

أمّا بخصوص المردودية، فبين نائب مدير المدرسة المركزية لزاوية أحنصال، محمد بنسعيد، وأستاذة المستويين الأوّل والثاني ابتدائي بالمدرسة عائشة فريد، وأستاذ المستوى الخامس والسّادس ابتدائي محمد نازيه، هناك إجماعٌ على أنّ أداء ومردوديّة

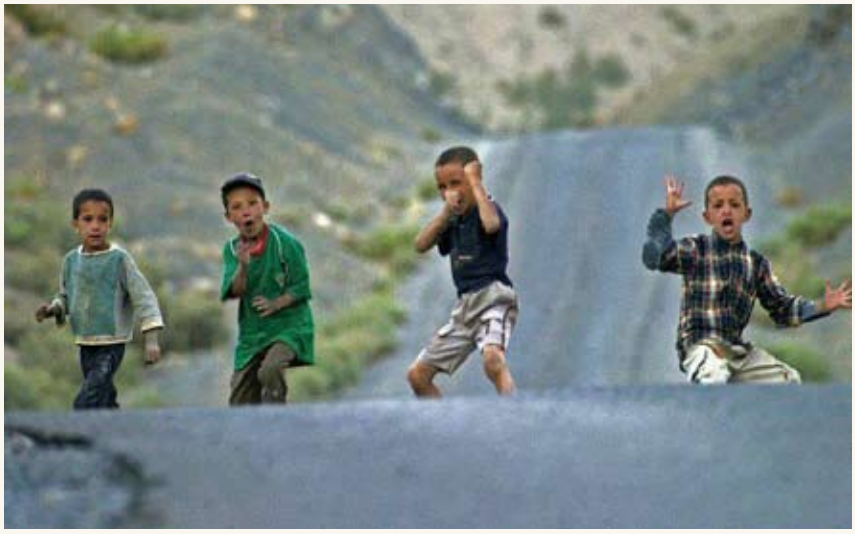

وحَصيلة تلاميذ دوار إم تيغانمين تبقى جد ضعيفة إجمالاً، مع وجود استثناءات، لكنها لا تخلق مفارقة واضحة.

في حديثه لمرايانا، يعتبرُ محمد بنسعيد أن الجُهد المبذول في الطريق نحو المدرسة هو، قطعاً، عاملٌ رئيس في هذا الضّعف؛ بحيثُ ينعكسُ تلقائيّاً على المردُودية. من البديهي أن يُصاب التلاميذ بالعياء بعد قضاء كلّ تلك المشقّة، بينما استرجاع الطاقة المستنزفة في الطريق يأخذ وقتا مهمّا، وهو ما يُفوّت على الصّغار جزءاً أساسيّا من الدّرس.

ما قالهُ بنسعيد يؤكّدهُ أستاذهم محمد نازيه، حيثُ يقول: يطرحُ هذا البعد مشكلاً من ناحيّة الوقت، خصوصاً في الصّباح. مثلاً، لا يحضرُ كثيرٌ منهم إلاّ بعد انتهَاء درسِ التّركيب أو الإملاَء، كأن يصل إلى القاعة على الثامنة والنصف.

حينها، يضيفُ نازيه، يجدنَا نُقبل على درسٍ آخر. بالتالي، فهذا التلميذ المتأخر سيخسرُ الحصة الأُولى. ليس هناك سبيل للإعادة من البداية احتراماً للوقت، وليس ثمّة متسعٌ لكي يستدرك التلميذُ ما فاتَه. بمعنى أنّ مشاكل الطريق والمسافة والزمن، يجترونها معَهم حتى نهاية الرّحلة الابتدائية.

نازيه يضيف إنّه، حين تمطرُ السماء بغزارة شديدة مثلاً، "نُسجل دائماً حالات غياب التلاميذ القادمين من دوار إم تيغانمين، مقارنة مع القادمين من دوار أكدّيم على سَبيل المثال. أضف إلى ذلك أنهم لا ينجزون تمارينهم. يعللون ذلك بقولهم إنّهم وصلوا متأخرين أو مُصابين بالعياء. بالتالي لا يستطيع الأستاذ فِعل أي شيء لأنه يعرف معاناتهم عن كثب".

تردّدُ عائشة فريد، أستاذة الصفّ الأول والثاني، ذات الحِكاية، إذ تقولُ إنّ الأطفال يصلون إلى القسم وجسَدهم مكبّل بالبرد الذي طوّقهم طيلة الطريق. بعضهم يتوجه بطلب وحيد فقط منذ بداية الدّرس: أستاذتي، إنني أشعر بالبَرد، أريد أن أجلس بجانب المِدفأة.

"حين يقُولون ذلك، لا أستطِيع سُؤالهم بخصوص الواجبات أو أي شيء آخر. يهمني وقتها، فقط، أن يعودُوا إلى طَبيعتهم المفقُودة بسبَب تسَاقط الثلوج أو الأمطار. أما في الصّيف الحار، فهم ينامُون وسَط الحصّة بفعل الإنهَاك"، تقول فريد بحزن شديد.

ثمّ تقول المتحدثة: تتداخَل عندي الوظِيفة التربوية بالشعور الطبيعي الإنسانيّ، فكيف أقسُو على طفل أو طِفلة قادمين بأحْذية رثّة وأحياناً بنعلٍ صيفيّ في برد يمزّق الجلد. الأمر لا يؤثر عليهم فقط، بل عليّ أيضا كأستَاذة. إنني أبني تجاههم أحاسِيساً قوية من الحبّ والرّغبة في أن يتطوّر أداؤُهم الدّراسي، خصُوصاً في المُستويات الدّنيا الأساسيّة. لكن الوضع الحاليّ صعب ومؤسف".

تجملُ فريد حديثها لمرايانا قائلة، بأنّه "حين تهطل الأمطارُ بغزارَة، أمنعُهم من أخذ محافظهم لكي لا تبتل، فكيف سينجزُ التلميذ واجباته ومحفظته في القسم؟ وكيفَ أسمح لهم بأخذها ثم تفسد الدّفاتر والكتب، لأنهم سيذهبُون سيراً على الأقدَام بدُون مـظـلاّت؟ كـل هـذا يـؤثّـر عـلـى مـردوديـتـهـم وحصيلتهم".

نقلٌ مدرسيّ ومدرسةٌ فرعية؟

يقولُ محمد بنسعيد، نائبُ المدير، إنّ قيمة التمدرس تظلّ غائبة عن وعي الآباء في نسبة كبيرة منهم. لذلك، فبرنامج تيسير شجّع الآباء على تدريس أبنائهم بمقابل مالي شهريّا: 60 درهمًا لكل تلميذ، لفائدة المستويين الثاني والأول ابتدائي؛ و80 درهمًا للمستويين الثّالث والرّابع؛ و100 درهمًا لكلّ تلميذ في المستويين الخامس والسادس. هذه المنحة مقيّدة بشَرط ألاّ يتغيّب أكثر من ثلاثة أيام، وإلا حُرم منها. بهذا المعنى، يكُون حضُور أغلب التّلاميذ جسديّا فقط من أجل استفادة الأسر من المنحة.

لذلك، يعتبر بنسعيد أنه من الضّروري التذكيرُ بأنّ مُشكل النّقل المدرسي يتعلقُ أساساً بخلل في وعي الآباء، لأنهم ينتظرون أن يتم إنجاز كل شيء من طرف الدولة والجمعويين، في حين أنّه كان بإمكانهم دفع مبلغ رمزي بقدر 30 درهماً ليستفيد الأبناءُ من النقل المدرسي لمّا طُلب منهم ذلك.

هو مبلغ رمزي فقط لدعم الكازوال والسائق، حسب محمد بنسيعد، لأنه "في بعض الدواوير، يدفع الآبـاء من 60 إلى 70 درهما، ليرسلوا أبناءهم للتمدرس. لا نعارضُ الرأي القائل بأنّ الأمر، ربّما، يتعلّق بهشاشة حقيقيّة هناك في ذلك الدوار، لكن النقاش راعى ذلك وجعل مبلغ 30 درهماً رمزيّا، لكنه يبدو صعباً جداً في نظر أولياء التّلاميذ".

بنسعيد يعتبرُ أيضا أنّ الأمر يعوزه مجهود وانخراط من طرف الآباء، فمادام هناك تعويض من طرف برنامج تيسير، فيمكن استغلال قدر من ذلك التعويض البسيط في النقل المدرسي.

عبد الجبّار، والدُ أحد التلاميذ من الدوار، يصرح لمرايانا أن الآباء يعوّلون على الجمعويين لتوفير النقل المدرسي للأطفال؛ ويضيفُ أنّ الجمعويين يعرفون أنّ الفقر بلغ مداهُ في الدوار، وأن الهشاشة فعلت فعلتها بالساكنة. لذلك، هذا المبلغ، الذي يعتبرونه رمزيا وبسيطا، هو ذو قيمة كبيرة بالنسبة إلينا".

من جهة أخرى، يؤكّد الجمعوي محمد بنسعيد (قريب المتحدّث الأول) أنّهم طالبوا المديرية الإقليمية للتعليم، مراراً، وعززوا الطّلب بلائحة التلاميذ، بغية بناء قسم بالدوار، لإعفَاء هؤلاء الأطفال الأبرياء من مشقّة الطريق هذه، والتي تؤدّي عادةً إلى الهَدر المدرسي من طرف تلاميذ دوار إم تيغانمين.

يعتبر بنسعيد، رئيس جمعية تاغيا، أنّ ردّ المُديرية كان مخيّباً للآمال، لأنهم يعتَبرون أنّ عدد التلاميذ لا يرقى إلى تلك الضّرورة المُلحة لبناء قسم أو مدرسة وتخصيص موارد بشرية للسّهر عليه. المديرية تنظرُ إلى المَسألة من زاوية أنّ عدد التّلاميذ من الدّوار في كل مستوى لا يتجاوز ثلاثة إلى أربعة أو خمسة. بالتالي، هل من الضّروريّ تخصيص أستاذ لكلّ مستوى يتضمن هذا العدد من التلاميذ فحسب؟

تُعلّقُ عائشة فريد بأنّه يمكنُ طلب قسم يجمعُ المستويات الأولى الثلاث: الأول والثاني والثالث، ويخصّصُ له أستاذٌ واحد. هذه المُستويات الدّنيا هي التي تعاني الأمرّين. بذلك، هذا القسم سيكون تابعاً للمدرسة المركزية بزاوية أحنصال ويدخل ضمن معدّاتها و... مواردها البشرية.

في نهاية "الرحلة"، عادت مرايانا من زاوية أحنصال، ومعها سؤال يؤرقها: إلى متى ستبقى هذه الطّفولة مشوّهة بهذا الشّكل؟

هذه العزلة، هذا الحصار، هذه الهشاشة الاجتماعية وضعف البنيات التحتية، هل يمكنُ أن يتحالفوا لنسف جهود الدولة في محاربة الهدر المدرسي وإعادتها إلى نقطة الصّفر؟ أم أن جهود الدولة نفسها، لا تتوجه نحو "تفاصيل" تشكل صلب المشكل؟

نغادرُ الأطلس في هذه الأثناء، وكلّنا أمل أن نسمع خبراً سعيداً لهؤلاء المَلائكة... الذين لم يرتكبوا خطأ قـطّ، سـوى أنهم ولـدوا في جـزء من المغرب المنسي... "المغرب غير النافع"!

متفوقا على أمريكا، كندا وعدد من الدول الأوروبية

المغرب يحقق معدلات مهمة فيما يخص تخرج النساء في الهندسة

في تقريرها الصادر حديثاً، بعنوان: "السباق مع الزمن... من أجل تنمية أكثر ذكاء"، أكّدت اليونسكو أن المغرب يوجد في مراتب متقدّمة، من خلال حصوله على أحد أعلى معدّلات تخرّج النساء في مجال الهندسة في العالم، والتي تمثل 42.2٪ من إجمالي خريجي الهندسة في البلد.

مع ذلك، ورغم كون الهندسة واحدة من التخصصات القليلة التي لا يزال يهيمن عليها الذكور إلى حد كبير، فإن التّقرير يؤكد أنّ معدل الخريجات في المملكة المغربية، أعلى بكثير مما هو عليه في بعض البلدان المتقدمة، على غرار كندا: (19.7٪) والولايات المتحدة الأمريكية: (20.4٪) وألمانيا: (21.1٪) والمملكة المتحدة: (23.5٪) والنرويج: (23.9٪) و(فرنسا 26.1٪).

كما ورد في ذات التقرير أن أقوى تمثيل للنساء بين خريجي الهندسة موجود في بعض دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، على غرار الجزائر، التي بلغت النسبة فيها 48.5٪، تونس، التي تناهز فيها النسبة 44.2٪، سوريا، التي وصلت النسبة فيها إلى 43.9٪، والمغرب، حيث تصل النسبة، كما أسلفنا الذكر، لـ42.2٪.

بعض الدول الآسيوية والإفريقية ودول من أمريكا اللاتينية وصلت إلى أرقام مماثلة، كـ47.5٪ في البيرو، 45.9٪ في أوروغواي، 41.7٪ في كوبا، 46.1٪ في بنغلاديش و54.6٪ في البنين.

أمّا البلدان التي تمّ تسجيل أدنى معدّلات وجود النساء فيها، في مجال الهندسة، فهي المملكة العربية السعودية: (2.7٪) والنيجر: (7.5٪) وبوروندي (8.0٪).

تأتي هذه النسب المتدنية، طبعاً، في زمن تواجه فيه معظم المجالات التكنولوجية للثّورة الصناعية الرّابعة، نقصاً في المواهب. لهذا، أعلن فريق إعداد التّقرير تخوّفه من أن "تخاطر النساء بفقدان السّبل الممكنة للوصُول إلى وظائف الغد".

كما جاء في تعليق أودري أزولاي، المديرة العامة لليونسكو، أنه "إلى غاية اليوم، ونحن في القرن الحادي والعشرين، نلاحظ استبعاد النساء من مجالات العلوم بسبب جنسهن. لكنّ الأساس أنّ النساء ينبغي أن يدركن أنّـه بإمكانهن التفوق في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات... ومن البديهيّ أنّ من حقهم المشاركة في التّقدم العلمي".

بالنّسبة للمغرب، اعتبر معلّقون أنّ النّسبة مشجّعة، وأنّ وجود خريجات الهندسة في المغرب يشير إلى أن البلاد تسير على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم العالي، ونسف الحواجز التي منعت النّساء منذ فترة طويلة من دخول مجالات يهيمنُ عليها الذّكور... مثل الهندسة.

بخصوص المجالات الأخرى ذات معدلات نجاح الإناث المرتفعة في المغرب، فهناك الصحة، بنسبة 72.3٪، وكذلك العلوم الاجتماعية والصحافة بنسبة 55.8٪، ثمّ العلوم الطبيعية بنسبة 48.7٪، فضلاً عن إدارة الأعمال والقانون بنسبة 48.7٪، وأخيراً الآداب والعلوم الإنسانية بنسبة 47.9٪.

يبقى المجال العلمي الذي يضم أقل عدد من الخريجات في المغرب هو مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تمثل النساء 41.3٪ فقط من إجمالي الخريجين.

هذه النتائج المهمّة يقابلها ضعفُ تمثيل للنساء في مجال البحث العلمي؛ إذ تؤكد الدراسة أنّ 33.8٪ فقط هي نسبة النساء الباحثات في المغرب.

المغرب ــ الأمم المتحدة:

خطة عمل سنوية تتعلّق بقضايا الشباب

أعلنت منظمة الأمم المتحدة عن توقيع وكالاتها المتخصّصة في الشأن الشبابيّ بالمغرب، خطة عمل سنويّة تتعلّق بقضايا الشّباب يوم الثّلاثاء 26 أبريل 2022 بالرباط، مع وزارة الشباب والثقافة والاتصال.

بحسب بلاغ توصلت مرايانا بنسخة منه، فإن حفل التوقيع على البرنامج، ترأسه وزير الشّباب والثّقافة والاتّصال، محمد مهدي بنسعيد، إلى جانب ممثلي منظمة الأمم المتحدة الأربع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وكذلك اليونسكو.

يشير البلاغ أنه بموجب هذا الاتفاق، واستمراراً لخطة العمل المشتركة الموقعة في عام 2021 لدعم جهود الحكومة في مجال الشباب في المغرب، ستقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم الفني والمالي للوزارة، لاسيما من أجل تنفيذ عرض جديد للمراكز النشيطة في قضايا الشباب، وتجديد إطارها للحوكمة والتنشيط.

كما ستساهم الاتفاقية في دراسة وتحليل وضعية الشباب في المغرب من أجل تعزيز العائد الديمغرافي ونمذجة وتوسيع نطاق البرامج والتدخلات مع هؤلاء الشباب حول تعزيز قدراتهم في الابتكار وريادة الأعمال الاجتماعية.

وتسعى الوزارة إلى جانب الأمم المتحدة إلى تنزيل هذا المخطط من خلال عمل مشترك، يروم تحقيق نتائج ملموسة، تهمّ بشكل مباشر المراهقين والشباب والجمعيات العاملة في مختلف روافع العمل المتعلقة بهذه الشرائح.

جدير بالذكر أن خطة العمل المشتركة هذه مكوّنة من ثلاثة محاور، وسيتم تنفيذها من خلال أنشطة وبرامج إبداعية خاصة بكل محور، وموجهة بشكل مباشر نحو مؤسسات الشباب والمجتمع المدني الناشطة في هذا المجال.

الإدمان في المغرب

مجلس الشامي يعرض أرقاماً خطيرة حول السلوكيات الإدمانية!

في مطلع سنة 2022، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على تشخيص ظاهرة الإدمان بالمغرب، وعرض لسلوكات خطيرة ملفوفة بحقائق صادمة ومعطيات مثيرة للقلق حول السلوكات الإدمانية للمغاربة.

في هذا المقال، نقدّم بعضًا من هذه المعضلات، التي لم يجرِ الاعتراف بها بعد، ولا يتم التكفل الفعلي بها من طرف هيئات الحماية الاجتماعية ومعالجتها بوصفها أمراضًا تستدعي تدخلاً عاجلاً!

واقع الإدمان بالمغرب؟

تقرير الشامي الذي عرض على الجمعية العامة للمجلس في قراءة أولى في 29 نونبر 2021، قبل أن تتم المصادقة عليه في الدورة الموالية للجمعية العامة يوم 29 دجنبر 2021، قال إنّ العالم يشهد تناميًا للسلوكات الإدمانية، سواء تلك المرتبطة باستخدام مختلف المواد ذات التأثير العقلي والنفسي (التبغ، السكر، الكحول، المخدرات، وغيرها)، أو بممارسة أنشطة تنطوي على خطر إدماني كبير ألعاب كالرهان، ألعاب الفيديو، الأنترنت وغير ذلك.

دراسة مختلف مظاهر الإدمان تكشف أن الظاهرة متفشية ومتعددة الأشكال. أحدث المؤشرات والمعطيات المتوفرة عن هذه الوضعية المثيرة للقلق، تؤكد أنّ حجم تعاطي المواد ذات التأثير النفسي والعقلي يقدّر بـ4.1 في المائة من عدد المستجوبين في إحدى الدراسات. كما يناهز الاستهلاك المفرط للمخدرات والإدمان عليها 3 في المائة، بينما يقدر الإفراط في استهلاك الكحول بـ 2 في المائة والإدمان عليها بـ1.4 في المائة.

التقرير دقّ ناقوس الخطر، صريحاً، حين أفاد أنّ عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، يقدّر بـ18.500 شخص؛ مع تسجيل معدل انتشار مرتفع في صفوف الأشخاص المصابين بالالتهاب الكبدي (57 في المائة) وكذا بداء فقدان المناعة المُكتسبة (11.4 في المائة). مع الإشارة أنّه، في المغرب يوجد زهاء 6 ملايين من المدخنين، منهم نصف مليون من القاصرين دون سن 18 سنة. ويجري استهلاك 15 مليار سيجارة كل سنة، علمًا أن محتوى السجائر في المغرب من النيكوتين والمواد السامة أعلى من الكمية الموجودة في السجائر المرخصة بأوروبا، كما أن 35,6 في المائة من السكان معرضون للتدخين.

تضيف الدراسة أنّ ما بين 2.8 إلى 3.3 مليون شخص يمارسُ ألعاب الرهان، علما أن 40 في المائة منهم معرضون لخطر الإدمان على اللعب؛ فضلاً عن تنامي الاستخدام الإدماني للشاشات وألعاب الفيديو والأنترنت في بلادنا، وخاصة في صفوف المراهقين والشباب.

في تعليق المجلس على هذه المعطيات، يجد أنّ هذه السلوكات الإدمانية تنجم عنها انعكاسات خطيرة على الأشخاص المعنيين بها في سلامتهم النفسية وصحتهم الجسدية. إضافة إلى أنها تشكل، في الوقت نفسه، بالنظر لتكاليفها الباهظة وانعكاساتها التي قد تكون وخيمة جدا، معضلة حقيقية تلقي بظلالها على توازن العلاقات بين الأفراد وأسرهم وعلى دخلهم ومواردهم المادية، وعلى الوضعية الصحية والنفسية للمجتمع ككل؛

وبالتالي، تكون لها تداعيات سلبية على إمكانات وديناميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب.

أكثر من ذلك، يذكر التّقرير أنه، على الرّغم من وضع القطاع الحكومي المكلف بالصحة لاستراتيجية وطنية لمكافحة الإدمان تهم الفترة ما بين 2018 و2022، فإن السلوكات الإدمانية لا تحظى لحد الآن بالقدر الكافي من الاعتراف والتكفل بها من قبل هيئات الحماية الاجتماعية والتعامل معها بوصفها أمراضاً رغم إدراجها في قائمة منظمة الصحة العالمية. علاوة على ذلك، فإن السياسات العمومية في هذا المجال تظل غير كافية، في ظل هيمنة المقاربة الزجرية المرتكزة في محاربة الإدمان على إطار تشريعي متقادم ولا يوفر الحماية اللازمة.

الأطفال والشباب: معضلة الإدمان!

ينطلق التقرير من تعريف تضعه اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة للطفل. والطفل، وفق هذا التعريف، هو كل شخص يقل عمره عن سن الثامنة عشرة. وتعرّف منظمة الصحة العالمية المراهقة بكونها فترة النمو العقلي والجسدي التي تمتد ما بين 10 و19 سنة. بالنسبة للطب النفسي الخاص بالأطفال، تنتهي فترة المراهقة في سن 25 سنة، وهو متوسط السن الذي تتوقف فيه قشرة الفص الجبهي في الدماغ عن النمو، وهو العضو الذي يتحكم في السلوكات والقدرة على اتخاذ القرارات.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يجد أن هذه المرحلة من الحياة تعتبر حساسة لعدة اعتبارات، حيث يكون الطفل والمراهق فيها غير مكتسبين بعد لكل قدراتهما على الاستقلالية والتحكم في الذات وبالتالي يعانيان من الهشاشة إزاء عدة أشكال من الإدمان.

على غرار البالغين، يضيف التقرير أن السلوكات الإدمانية في صفوف الأطفال والشباب تنقسم إلى فئتين، هما الإدمان على المواد المشروعة وغير المشروعة، ثم الإدمان بدون استخدام مواد معينة، لاسيما الإدمان على الألعاب والمحتويات الإباحية أو الجنس.

في شروحاته، يقول التقرير إنّه من بين الاضطرابات السلوكية «شديدة الخطورة» لدى الأطفال التي قد تؤدي لاحقا إلى سلوكات إدمانية، تنبغي الإشارة إلى «اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه» (Hyperactivité)، والذي يشمل نطاقا واسعا من الاختلالات المعرفية والسلوكية (لا يزال هذا الاضطراب غير معروف بالقدر الكافي ولا يتم تشخيصه والتكفل به في المغرب). ويذكر هنا أن ما بين 30 إلى 50 في المائة من المراهقين المتعاطين للمواد الإدمانية يعانون من اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه.

هذا، وبحسب آخر البحوث التي أنجزها القطاع الحكومي المكلف بالصحة حول هذا الموضوع، والتي ينقلها التقرير، فإن تعاطي المؤثرات العقليّة في صفوف المراهقين المتمدرسين لا يقل خطورة، حيثُ، في هذا الإطار، بلغ معدل انتشار تعاطي التبغ 9 في المائة، كما أن 7.9 في المائة من التلاميذ المتراوحة أعمارهم بين 13 و17 سنة هم مدخنون، علمًا أن 63.3 في المائة منهم بدأوا التدخين قبل بلوغ 14 سنة.

الخطير أنّ 9 في المائة من المستجوبين صرّحوا أنهم استهلكوا القنب الهندي مرة واحدة على الأقل في حياتهم (64 في المائة بدؤوا استهلاكه قبل بلوغ سن 14 سنة). كما أفاد 13.3 في المائة من المستجوبين أنهم سبق أن جربوا استهلاك الكحول، بينما صرح 5 في المائة منهم أنه سبق لهم استهلاك المؤثرات العقلية؛ كما أن 1.4 في المائة منهم سبق لهم استهلاك الكوكايين.

من جهة أخرى، بدأ الاستخدام الإدمانيّ للشّاشات وألعاب الفيديو والأنترنت يتنامى في بلادنا، رغم أنّ هذه الإشكاليّات لا تحظى بالاهتمام حاليًا. ويشير التقرير أنّ دراسة وبائية أجراها مكتب دراساتي خاص في سنة 2020 على عينة من المراهقين تتراوح أعمارهم بين 13 و19 سنة بالدار البيضاء، بيّنت أن 40 في المائة يستخدمون الأنترنت بشكل يخلق لهم العديد من الإشكاليات وأن حوالي 8 في المائة يوجدون في وضعية إدمان.

توصيات ومقترحات

بناء على تشخيصه للوضع، أوصى التقرير، الذي أعده وصادق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في آخر دورة له في سنة 2021 في إطار إحالة ذاتية، بالاعتراف بالإدمان، سواء باستخدام مواد مخدرة أو ممارسة إدمانية، بوصفه مرضا يتطلب علاجًا قابلاً من النّاحية القانونية للتكفل به من طرف هيئات الضمان والتأمين الصحي والحماية الاجتماعية.

كما طالب بضرورة مراجعة الإطار القانوني المنظم للتغطية الصحية وتحيينه، بما يمكّنُ من توضيح طبيعة اضطرابات الإدمان والتحديد الدقيق لتصنيفاتها المعتبرة أمراضاً تتطلب علاجات؛ فضلاً عن مراجعة القانون الجنائي، بما يسمح من جهة بالتطبيق الممنهج للمقتضيات القانونية التي تمنح متعاطي المخدرات الحق في الخضوع للعلاج، ومن جهة أخرى، العمل على تشديد العقوبات ضد شبكات الاتجار في المخدرات والمواد غير المشروعة.

التقرير اقترح، كذلك، توجيه نسبة ثابتة من مداخيل الدولة (10 في المائة) التي يتم استخلاصها من الأنشطة المشروعة التي قد تسبب الإدمان (التبغ، الكحول، رهانات سباق الخيول، اليناصيب، الرهانات الرياضية) نحو العلاج والبحث والوقاية.

جدير بالذكر أن هذه المواد والخدمات تحقق رقم معاملات يبلغ أزيد من 32 مليار درهم، أي ما يمثل نحو 9 في المائة من المداخيل الجبائية للدولة و3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

أيضًا، من ضمن توصيات المجلس أن يتمّ الاعتراف القانوني باختصاص علم الإدمان وبالشّهادة الجامعية الممنُوحة في هذا المجال واعتماد الأنظمة الأساسيّة للمهن المُرتبطة بهذا الاختصاص (المعالجون النفسيون، والمعالجون المهنيون، وغيرهم)، وذلك بما يمكن من تعزيز الموارد البشرية العاملة في هذا الميدان.

إضافةً إلى تعزيز موارد المرصد المغربي للمخدرات والإدمان والعمل على التتبع والنشر المنتظم للمعطيات المتعلقة بانتشار الإدمان على المواد ذات التأثير العقلي والنفسي والإدمان على أنشطة معينة وأشكاله وآثاره وطرق التكفل به.

واقترح المجلسُ إطلاق مخطّط وطني للوقاية من الإدمان ومكافحته في الوسط المهني؛ وإحداث هيئة وطنية للتقنين التقني والأخلاقيات ومراقبة أنشطة المؤسسات والشركات العاملة في مجال ألعاب الرهان، وذلك من أجل الوقاية من السلوكات الإدمانية والتصدي لها؛ وكذلك تعميم الولوج إلى العلاجات البديلة للمواد «الأفيونية» على مستوى جميع المؤسسات السجنية وضمان إمكانية الولوج إلى العلاجات لفائدة أي شخص ممن يبدي رغبة في ذلك.

أمام ضُعفِ البنية التحية بالجامعة المغربية

الطوفان الرقمي وإرهاق التعليم عن بعد

ذهبَ العديدُ من المتتبعين، إلى أنّ التعليم الجامعي عن بعد في المغرب، انطلق بشكل "ترقيعي" و"مرتجل"، لا يرقى إلى الشروط الكفيلة بإنجاحه. الإقبال على الأنترنيت لم يكن بالشكل المراد له، لأنهُ طرح إشكال الجودة والمساواة، فهناك طلبة جامعيون عادوا إلى بيوتهم في الجبال، التي لا تتوّفر على صبيبٍ عالٍ من الأنترنت، إضافة إلى مشكل الاشتراك ومعضلة الولوج إلى الأنترنيت من الأساس

كان واضحاً، على العموم، أن الجامعات المغربية كانت مرتاحة في علاقتها مع التعليم الكلاسيكي والمحاضرات، قبل أن تصفعها جائحةُ كورونا وتعرّي "هشاشة" لوجستيكية وانعداما للبنية التحتية لرقمنة الجامعات، وفق ما بيّنه مختصّون لمرايانا.

منذُ منتصف مَارِس 2020، تم تعليق الدراسة الحضورية بجميع المؤسسات التعليمية، بما فيها الجامعية، عشيّة أن قررت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، اعتماد منصة رقمية للتعليم عن بُعد. كان ذلك في إطار إجراءات احتواء فيروس "كورونا" المستجد.

الموجة الأولى من التعليم الجامعي عن بعد صادفتها، مثل غيرها، رغبات بإيقافها، بفعل الاختلاف في الاستفادة منها، سيما بالمعاهد ذات الاستقطاب المحدود، عكس الجامعة.

بعض الفصائل الطلابية رفضت صيغة التعليم عن بعد، نظراً لمبدأ اللاتكافؤ الاجتماعي، و"ضعف مردودية هذا التحصيل"، فخرجت في مراكش لتخوض مسيرات احتجاجية مشددة على اعتماد الدروس الحُضورية.

رب ضارّة نافعة!

في حديثٍ مع "مرايانا"، يقول مهدي عامري، المتخصص في التعليم والتواصل الرقميين، إن التعليم الرقمي من حسَنات الجائحة، ومن البلادة التراجع عنه فيما بعد، لأنه مكسب، وينبغي أن نتحرر من النظم الكلاسيكية في كل شيء حتى في التعليم.

عامري يرفض السقوط في فخ العدمية، ويقول بأن اللجوء إلى التعليم عن بعد، لضمان السيرورة البيداغوجية، أمر جيد رغم صعوبات التنزيل وغياب التأطير. ورغم سقوط هذا النمط في أخطاء جسام، جعلت الطلبة يقاطعون الدروس عن بعد، وحتى الخروج للاحتجاج لإيقافه.

لكن ثقافة الديجيتال هي ثقافة جديدة ووافدة، ولا يمكنُ التشكيكُ في نجاعتها، لأن الجيل الحالي هو جيل "أبناء الأنترنيت"، ونسبة كاسحة من هذا الجيل متمكنة وعلى دراية بالمضامين الرقمية وتستهلكها بكثرة، يقولُ عامري.

بين العدالة والفجوة الرقميتين...

ذهبَ العديدُ من المتتبعين، إلى أنّ التعليم الجامعي عن بعد في المغرب، انطلق بشكل "ترقيعي" و"مرتجل"، لا يرقى إلى الشروط الكفيلة بإنجاحه.

الإقبال على الأنترنيت لم يكن بالشكل المراد له، لأنهُ طرح إشكال الجودة والمساواة. فهناك طلبة جامعيون عادوا إلى بيوتهم في الجبال، التي لا تتوّفر على صبيبٍ عالٍ من الأنترنت. إضافة إلى مشكل الاشتراك ومعضلة الولوج إلى الأنترنيت من الأساس، حسب ما يذكره مهدي عامري.

لذلك، قال الباحث رشيد باجي، إن الدولة لم تضمن كل الوسائل لإنجاح التجربة في شموليتها.

احتجّ مختصّون بأنّ التعليم عن بعد لا يمكن أن ينجح بهذا الارتجال. ولا يمكن أن يكون ناجعا في ظل الوضعية الحالية، حيث يسجل الأستاذ محاضرة بواسطة هاتفه المحمول.

إلى جانب هذا، اتضحَ، لدى المتتبعين، الجهل من طرف الكثيرين باستخدام الأجهزة الإلكترونية للتواصل عن بُعد، فثمّة العديد من الطلبة والأساتذة، لا يعرفون كيفية استعمال التطبيقات على الأجهزة الإلكترونية للتواصل عن بُعد.

أكثر من ذلك، فإنه أمام هذه الفجوة الرقمية، وجدت بعض المعاهد المتخصصة، مثلاً، في تكوين الصحافيينَ بالمغرب صعوبة في تقديم الدّروس التطبيقية عن بعد، واقتصرت على الجانب النظري فقط... فالجوانب التطبيقية، حسب بعض الأطر، يكاد يكون مستحيلا التطرق إليها وإجراؤُها عن بُعد.

سطوَة النّسق الكلاَسِيكي؟

يرى بعض الخبراء بالمغرب، ومعهم مهدي عامري، أن معظمَ الأساتذة الجامعيين سقَطوا تحتَ سطوة النّسق الكلاسيكي البيداغوجي، الذي يحافظُ على المضمون وإلقائه باستعمال آليات حديثة ورقمية. بمعنى أنهم فقط يشرحون الوثائق للطلبة ويصورونها ويناَقشوها بنفَسِ المحاضرات الواقعية.

في حين، يفرض التعليم الرقمي، حسب الخبير عامري، ضرورة اعتماد أساليب تتوافق والمضامين الرقمية، كالاختصار، واعتماد الجانب البصري، والصورة والفيديو والتفاعلية.

حينها، لن يكونَ بوسع الأستاذ فقَط أن يُنجِحَ تبليغ رسائله للطلبة، بل قد يرقى إلى إنتاج مضامين تفاعلية هادفة، تنافسُ صُناع المحتويات التربوية الذين يقدمُون معارف ومعلومات على مواقع التواصل الاجتماعي.

في نهاية حديثه، تنبّأَ أستاذُ التواصل الرقمي عامري، بظهور وظائف جديدة كـ"أستاذ تعليم عالي عن بعد"، متخصص، لأن مراكز تكوين الأساتذة في المغرب تفتقرُ لحصص للتّكوين الرقمي، أو التعامل مع التعليم عن طريق الأنترنيت. لهذا، لم يفهم العديد من الأساتذة عمق التجربة، ومنهم من سارع إلى التّعلم الذاتي.

فهل هناكَ طريقة ناجعة لتوحيد الكيفيات البيداغوجية للتعليم عن بعد؟ وما هي الفرص الذي قد يتيحها؟

التعليم الجامعي الرقمي في المغرب

بين فرص الإبداع الفكري والحاجة إلى دليل مهني

الكيفية المعتمدة في التعليم عن بعد اختلفت من أستاذ لآخر، حيثُ ثمّة من قام بإعطاء مُحاضرات عبر تسجيل أشرطة فيديو، أو التواصل المباشر مع الطلبة عبر المنصات الرقمية التي خصصتها الجامعات، أو عبر وسائط التواصل الاجتماعي؛ والبعض الآخر عمل على إنجاز تسجيلات صوتية؛ في حين أن مجموعة أخرى من الأساتذة لم يُسعفها الحال واكتفت بالمطبوعات.

يبدو أن سرديةَ كون ضعفِ البحث العلمي راجعٌ أساسا إلى الاجتِهاد في التدريس من طرف الأساتذة وانعدام الوقت أحياناً، باتّت تلفظُ أنفاسها الأخيرة، استعداداً لمرحلةٍ أُخرى تنبني على التدبير المعقلن للوقت وتكريسه للإبداع والبحث العلمي... هذا ما أوضحه مختصون لمرايانا!

فرصُ الإبداع الفكري

أستاذُ التواصل الرقمي مهدي عامري يرى أنّهُ، انطلاقاً من تجربته في التعليم عن بعد، فهو يجدُ متسعاً للوقت، قد يساعدُ في الإنتاج الفكري والبحث العلمي، الذي تشير التقارير الرسمية إلى ضعفه بالمَملكة.

الأستاذ الجَامعي، الذي قد ينجحُ في تجربته الجديدة، هو ذاك الذي يفجّر مزايا الاجتهاد والتعلم الذاتي وتحيين دروسه وفق المستجدات التربوية

الرقمية. لهذا، يجدُ عامري أن على هذا الأستاذ، بالتالي، أن يستغلّ هذا الهامش الكبير من الإبداع والحرية والأريحية، للبحث العلمي.

في المقابل، تؤكدُ الكثير من الدراسات والتقارير على ضعف التمويل العمومي الذي يقل عن 01 بالمائة من الناتج الإجمالي الخام.

أخطر من ذلك، فالمغرب حلّ في المرتبة 75 عالميًا من أصل 131 دولة بعد حصوله على ما مجموعه 28.97 نقطة من أصل مائة، في النسخة 13 من مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2020. وهو مؤشر تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو"... بينما تونس احتلت المرتبة 65!

إدريس لكريني، الأستاذ الجامعي بجامعة القاضي عياض، يقولُ إن جائحة "كورونا" التي اجتاحت جلّ دول العالم، أعادت موضوع البحث العلمي وحيويته إلى واجهة النقاش العمومي وطنياً ودولياً. وذلك بعدما تبيّن أنّه يمثل أهم سلاح لمواجهة مخاطر العصر في تجلياتها المختلفة، وأنه الكفيل بالتعاطي مع المشكلات والـكـوارث والأزمـات التقليدية والمستجدة التي تواجه الإنسان وحضارته بقدر من الجاهزية والكفاءة.

هل التّعلِيمُ الهَجِين هُو الحَل؟

التعليمُ الهجينُ L'enseignement hybride، هو مزيج من التعليم الحضوري (وجهاً لوجه) والتّعليم عن بعد.

يعتقدُ مهدي عامري أنّ هذا النوع من التعليم هو الأنجع، نظراً لأن الجيل الحالي متشبع بالتواصل الرقمي. في ذات الآن، هناك حاجة إلى التواصل المباشر لتوصيل الأحاسيس والمشاعر التي يمكنُ أن تمرّ بعفوية عبر الأعين، وتنجح العملية الإرسالية والتفاعلية بين الطلبة والأساتذة؛ "لاسيما أن التعليم الجامعي تجربة اجتماعية، قبل أن تكون افتراضية"، يقولُ مهدي عامري، معززا قوله بكون التعليم الجامعي ينبني على ملكات إبداعية للطلبة، باعتبارهم في مرحلة إنتاج.

التعليم عن بعد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثمانينات، وهو يتطورُ بتطور النظم المعلوماتية والرقمية. والمزاوجة بين الشكلين من التعليم، قد تخدم النهوض بالتعليم في البلاد والحد من الأمية الرقمية لدى الكثير من الأساتذة الجامعيين.

في الحاجة إلى دليل مهني!

الكيفية المعتمدة في التعليم عن بعد اختلفت، وفق خبراء، من أستاذ لآخر، حيثُ ثمّة من قام بإعطاء مُحاضرات عبر تسجيل أشرطة فيديو، أو التواصل المباشر مع الطلبة عبر المنصات الرقمية التي خصصتها الجامعات، أو عبر وسائط التواصل الاجتماعي؛ والبعض الآخر عمل على إنجاز تسجيلات صوتية؛ في حين أن مجموعة أخرى من الأساتذة لم يُسعفها الحال واكتفت بالمطبوعات.

لهيكلة ومأسسة التعليم عن بعد، تبقى الدعوةُ إلى دليل استراتيجي مهني، يقول مهدي عامري، حاجة ملحّة، ليوحّد رؤى الأساتذة، ويكون بمثابة اتفاق جماعي على خارطة طريق، ويتضمن مواصفات مهنية دقيقة، كتجارب الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية...

كخلاصة، يقول الأستاذ عامري لـ"مرايانا": هذا الدليل ينبغي أن يشمل جميع خطوات صيغة التعليم عن بعد، وأن يأخذ بعين الاعتبار المستجدات، لكي لا يبقى كل أستاذ يسبحُ في واده وحده، وإنما ينضوي تحت الدليل، لإنجاح التجربة وأن تكون رائدة مستقبلاً...

فهل سينجح المغرب؟

علينا أن ننتظر بضع سنوات لنرى النتائج...

المغرب. دراسة ميدانية حديثة:

50% من المدروسين اعتبروا العلاقات الرضائية خارج الزواج حرية شخصية

تبرز المعطيات الواردة في الدراسة، فيما يتعلّق بحرية الجسد وحرية الضمير، أنّ قوة الثقافة الدينية في توجيه المواطنين المغاربة لازالت تحكمُ تصورات معظمهم حول الحرية الفردية.
كما يظهر أيضا أن الوعي الديني لازال ينازع الوعي الحقوقي العقلاني.

بعد سنة كاملة من البحث، صدرت دراسة، أنجز شقها الميداني ما بين 17 ماي و17 يونيو 2021.

الدراسة اعتمدت آليات البحث الكمي من خلال استمارة تتكون من 103 سؤال... وتمحورت حول مواضيع عن الحُريات الفَردية.

"الحريات الفردية: تمثلات ودراسات"، هو عنوان الدراسة، التي أشرفت عليها مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية.

البحثُ شملَ عيّنة تصل إلى 1320 فرداً مثّلت مُختلف جهات المغرب وجلّ الشّرائح المجتمعية... فما هي، إذن، مُخلصات الدّراسة عن الحريات الفردية فيما يتّصل بالحرية الجنسية وحرية الضّمير؟

عن الحريّة الجنسية... والفردية!

أكدت الدراسة أنّ حوالي 50% من أفراد العينة المدروسة، اعتبروا القيام بعلاقات جنسية قبل الـزواج لدى الفتيان كما الفتيات مسألة حرية شخصية؛ في حين توزعت باقي النسب على "نعت تلك العلاقات بالفساد الأخلاقي، الابتعاد عن التعاليم الدينية، وسوء التربية. كما اعتبر 76.3% من المبحوثين، أن العلاقات الما قبل زوجية أصبحت منتشرة في المجتمع المغربي؛ بحيث نجد حوالي 60% منهم قد صرّحوا عن معرفة شخصية بفتى أو فتاة، له أو لها، ممارسات جنسية من هذا النمط"، تضيف الدراسة.

الغريب الذي تسجّله الدّراسة، أنّ 56٪ من هؤلاء الشّبان والشابات يصرّحون أن الهدف هو إشباع الرغبة الجنسية. لم يلتفت لمسألة ممارسة الحرية الفردية في هذه الممارسة الجنسية إلا 15.4% فقط. أما الرافضون بشكل قطعي للعلاقات الرّضائية، فـ77.6% منهم برّروا ذلك بكَونها علاقَاتٌ مُحرّمة دينيًا.

النسبة الغالبة، إذن، عند الذين مارسُوا علاقات رضائية تركنُ إلى البُعد الغريزي البيُولوجي في تفسِير هذه الممارسات الجِنسية. وقد حضَر هذا التفسير عند أفراد العيّنة بشَكل أقوى من البعد الثقافيّ أو الحقوقيّ، كالحرية والحق والإرادة.

فيما يتعلّق بالمثلية الجنسية، فإن الدراسة تذهب إلى أن أكثر من 50% من أفراد العينة، عبروا عن موقف سلبي رافض للعلاقات الجنسية المثلية، بأشكال مختلفة. إذ ثمّة من اعتبرها مرضا نفسيا أو بيولوجيا، انحرافا، علاقات ضد الطبيعة أو تقليدا للغرب.

الخطير والمرعب في هذه العينة، أنّ نسبة 3،5% ينظرون إلى المثليين والمثليات، على أنهم كفار ارتدّوا عن الدين الإسلامي. هناك بالمقابل، نسبة 26،8% عبّرت عن لامبالاتها تجاه اختيارات الآخرين، بما فيها المثلية، كما اختارت 13،7% أن تعتبر الأمر ممارسة لحرّية فردية.

بخصوص الإعلان العلني عن الميولات الجنسية المِثلية في الفضاء العام، "فقد عبر حوالي 60% عن رفضهم لذلك. في حين عبر 23.6 % عن عدم اهتمام ولا مبالاة بالمسألة؛ وهذا يدل على ارتباط

> أكدت الدراسة أنّ حوالي 50% من أفراد العينة المدروسة، اعتبروا القيام بعلاقات جنسية قبل الزواج لدى الفتيان كما الفتيات مسألة حرية شخصية؛ في حين توزعت باقي النسب على "نعت تلك العلاقات بالفساد الأخلاقي، الابتعاد عن التعاليم الدينية، وسوء التربية

بين هذا الموقف والتمثل المطبوع بالسلبية، اتجاه المثلية الجنسية".

رغم ذلك، فإنّ 30% من أفراد العينة، لم ينكروا كونهم على معرفة شخصية ومباشرة بشخص له ميولات جنسية مثلية. بمعنى أنه، رغم سلبية التمثل والموقف من مسألة المثلية، نسجل تسامحا سلوكيا نسبيا في العلاقات اليومية الاجتماعية.

لذلك، وافق حوالي 60% من أفراد العينة على تدريس التربية الجنسية في المؤسسات التعليمية، أمام رفض 20%.

حتى الموقف من الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي، المُجرّم للعَلاقات الجنسية خارج مؤسّسة الزواج، فقد كان ضمن الدراسة، إذ سجّلت الأخيرة أنّ 69،2% من أفراد العينة المبحوثة لم تكن لهم أدنى فكرة عن هذا الفصل.

لكن، بعد اطلاعهم على فحوى الفصل القانوني، وكونه يجرم العلاقات الجنسية خارج الزواج، عبرت نسبة 50.4% منهم عن قبول ما يتضمنه هذا الفصل، مبررين ذلك بكونه وسيلة للحد من "الفساد الأخلاقي"، "الانحراف"، "الدعارة" و"فوضى العلاقات الجنسية"!

من جهة أخرى، عبرت نسبة 27.2% عن رفضها لهذا الفصل "المجحف"، حيث برر 48.3 % منهم موقفه بالدفاع عن الحرية الشخصية. 24.39 % اعتبروا أن وظيفة القانون ليست هي إنتاج الأخلاق. غير أن هناك 15.2 % منهم اعتبرت "هذا الفصل عائقا أمام عيش حياتهم الجنسية وتلبية رغباتهم "اللبيدية (من ليبيدو libido) فقط".

أيضاً، هناك نسبة 11.6 % من المدافعين عن إلغاء الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي، أشاروا إلى كون مضمون الفصل لا يطبق سواسية على المغاربة جميعاً، إنما على الفقراء، أي أنه يطرح مشكلاً طبقياً... باسم القانون.

عن حرّية المعتقد... والضمير!

رصدت الدراسة أن حوالي 50.1% من أفراد العينة المبحوثة، يتعرّفون على أنفسهم هوّياتيا كمسلمين أولا؛ بينما، لا يتعرف إلا 23.6 % منهم على أنفسهم كمغاربة ابتداءً. يدل الأمرُ على كون الشعور بالهوية الوطنية، يأتي لاحقًا على الشّعور بالهوية الدينية الإسلامية.

هكذا، يظهر أن مسألة الهوية الدينية، في العيّنة المدروسة، عابرة للسياقات والشروط الاجتماعية التي تؤطّر العيش المشترك.

للوقوف على ذلك، اعتمدت الدراسة آلية المزج في سؤال واحد بين البعد الديني والبعد المواطناتي la citoyenneté. والغاية من ذلك هي وضع نقطة محددة ودقيقة، مثلاً سؤال المواطنين هل من حق مغربي أن ينعت آخر بالكفر أو الإلحاد. بشكل أدق، هل من صميم المواطنة أن نحكم على المواطنين الأغيار بالكفر، أم أنّ المواطنة تتجاوز الحساسية العقدية والدينية للآخر؟

في هذا السياق، وجد الدارسون أن 72.6% من المستجوبين يرفضون تكفير الآخرين. ولم يوافق بشكل صريح على ذلك إلا نسبة 4.7%. في حين لم يعبر 22.9% منهم عن موقف محدد.

على إثر ذلك، لوحظ توازن وتقارب كبير في المواقف بين الذكور والإناث. لكن التوزيع التفصيلي يبرز تفاوتات جمة، يمكن إجمالها في ارتفاع نسب الرفض لدى فئة العزاب مقارنة بالمتزوجين، ولدى القاطنين بالمدن الكبرى، ولدى فئة الشباب الأكثر نضجا واستقرارا نفسيا ومهنيا (25-34 سنة) مقارنة مع غيرهم.

أما فيما يخصّ أسباب الرفض، فإن الدراسة تكشفُ أن 49.6 % من العينة تعزز موقفها بكون الأمر متّصلا بقناعاتهم بكون الدّين الإسلامي يمنعُ ذلك؛ مما يعني أنه التّعايش على أساس المواطنة بدوره يقتضي البحث عن تبرير ديني.

هذا فيمَا يقعُ التّبرير على أسَاس المواطنة بشَكل واضـح وصـريـح عند 20.8% فقط من المدروسين.

التبريرات الفضفاضة وغير الدقيقة واردة، بدورها، عند حوالي 30% من المدروسين: الانتماء للإنسانية التي لا تفرق بين الأديان، وضرورة التسامح بين البشر.

لكن، بتقدير الحالة العائلية مثلا، تسجّل الدراسة أن "فئة العزاب مقارنة بالمتزوجين، تتجاوز نسبة الرفض بين أفرادها لاتهام مواطن مغربي لآخر بالكفر، وتستند في تبرير

> **لوحظ توازن وتقارب كبير في المواقف بين الذكور والإناث. لكن التوزيع التفصيلي يبرز تفاوتات جمة، يمكن إجمالها في ارتفاع نسب الرفض لدى فئة العزاب مقارنة بالمتزوجين، ولدى القاطنين بالمدن الكبرى، ولدى فئة الشباب الأكثر نضجا واستقرارا نفسيا ومهنيا**

موقفها، بنسبة تقارب 20%، لحجة الدين الإسلامي نفسه الـذي يمنع ذلـك، مع ضعف تقدير قيم التسامح والمواطنة كمصدر للمساواة العقلانية في ممارسة حرية الضمير".

بل حتى القرى التي ترتفع فيها نسبة الرافضين للتكفير أيضا، تتراوح دوافعها بين وعي ديني عنوانه رفض التكفير وبين رفض الإجابة، وهو أمر يتكرر عموما بتفاوتات ضعيفة عند تقدير كل متغير على حدة.

في النهاية، تبرز كل المعطيات الواردة في الدراسة، فيما يتعلّق بحرية الجسد وحرية الضمير، أنّ قوة الثقافة الدينية في توجيه المواطنين المغاربة لازالت تحكمُ تصورات معظمهم حول الحرية الفردية. كما يظهر أيضا أن الوعي الديني لازال ينازع الوعي الحقوقي العقلاني.

فهل يمكن فضّ النّزاع بتكريسُ مفهوم التّسامح وترجيح كفّة العَلمانية وتعميق أسس الفردانية والتّعددية والعيش المُشترك؟

كثير من الدراسات والبحوث المعاصرة تشير إلى وجوب ذلك.

في غياب دراسات وأبحاث تشرحها

ظاهرة الانتحار في المغرب تتفاقم في صمت!

لم يعد يمر أسبوع على المغرب، دون أن تطالعنا عناوين أخبار تتحدث عن حالة انتحار في مدينة أو قرية ما. فهل يشي هذا بتزايد حالات الانتحار في المغرب؟

في الواقع، هناك غياب لأي دراسة كمية أو كيفية عن الظاهرة في المغرب، وهو ما له مبرره الخاص وفق منظمة الصحة العالمية.

آخر الأرقام المعلنة من قبل منظمة الصحة العالمية سنة 2014، تقول إن المغرب يعرف 5.3 حالة الانتحار من بين كل 100 ألف نسمة. هذه الأرقام "المقلقة"، لها أسبابها الاجتماعية والنفسية التي تفسرها.

رقم آخر قد يدعو للقلق: 16 بالمائة من المغاربة يفكرون في الانتحار، فما السبب؟.

ضمن هذا التقرير نقدم آخر الأرقام عن ظاهرة الانتحار في المغرب، ونحاول مقاربة مجمل الأسباب المؤدية لها.

5.3 حالة انتحار لكل 100 ألف نسمة في المغرب

تشير دراسة أصدرتها منظمة الصحة العالمية سنة 2014، إلى أن هناك ضعفا في إتاحة البيانات الخاصة بالانتحار؛ إذ لا يوجد سوى 60 دولة فقط من الدول الأعضاء، تتوفر لديها بيانات جيدة عن تسجيل الأحوال المدنية يمكن استخدامها مباشرة لتقدير معدلات الانتحار.

هكذا، يفتقد المغرب إذن إلى إحصائيات رسمية تتعلق بظاهرة الانتحار. بيد أن الأرقام المعلنة سابقا من لدن منظمة الصحة العالمية، يعتبرها مهتمون "مقلقة".

الأرقـام التي كشفت عنها منظمة الصحة العالمية، تقدر عدد المقبلين على الانتحار في المغرب بين عامي 2000 و2012 بـ5.3 حالة لكل 100 ألف نسمة، ليحتل بذلك المرتبة 119 عالميا من حيث عدد المنتحرين.

بهذه الأرقام، يعد المغرب أيضا، ثاني دولة على المستوى العربي، بعد السودان (علما أن غياب الأرقام في العديد من الدول يدفعنا لتنسيب هذا التصنيف نفسه).

ذات الأرقام تشير إلى أن عدد المنتحرين في المغرب ارتفع بين سنتي 2000 و2012، بنسبة 97 في المائة، لينتقل العدد في 12 سنة، من 2.7 إلى 5.3 حالة انتحار (لكل 100 ألف نسمة).

وسُجلت في المغرب وفق ما جاء في دراسة المنظمة، 1628 حالة انتحار رسمية سنة 2012 فقط، 87 بالمائة منهم رجال بـ 1431 حالة، في حين لم تتجاوز حالات انتحار النساء 200 حالة.

الانتحار، حسب المنظمة، يعد ثاني أهم سبب للوفاة في العالم بين من تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما، حيث تستأثر البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بنحو 78 بالمائة من حالات الانتحار في العالم.

الانتحار في العالم القروي بالمغرب

آخر الأرقام المتوفرة في المغرب، صدرت في وقت سابق عن مصالح الدرك الملكي، وبينت أنه خلال السنوات بين 2009 و2013، عرفت القرى والبوادي 2894 حالة انتحار، بين محاولات تمت ومحاولات فاشلة.

الرجال هم الأكثر انتحارا في المناطق القروية بالمغرب بنسبة 66 بالمائة، بينما تبلغ نسبة النساء المنتحرات 21 بالمائة، فيما بلغت نسبة انتحار القاصرين 13 بالمائة.

ذات المعطيات، أوضحت أن الشنق يظل الوسيلة المفضلة للمنتحرين من سكان القرى بنسبة 85 بالمائة، تليها المواد السامة بنسبة 8 بالمائة، وفـي الأخير السقوط من أماكن شاهقة أو استعمال الأسلحة البيضاء بنسبة لا تتجاوز 6 بالمائة.

لماذا ينتحر المغاربة؟

لا يفرق الانتحار بين ضحاياه، آخر شواهد ذلك انتحار طبيب نفساني في الدار البيضاء، ماي الماضي، بإلقاء نفسه من نافذة عيادته.

يشير ادريس الموساوي، الرئيس السابق لقسم الطب النفسي بالمستشفى الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء، في تصريح لـ"مرايانا"، إلى أن ذات الأسباب النفسية التي تؤدي إلى الانتحار في العالم، تؤدي إليه في المغرب؛ مؤكدا أن الانتحار سلوك قديم في الزمن لكنه كان "طابو" لا يتحدث فيه أحد. إن انتحر أحدهم، يحاول وسطه أن يخفي ذلك.

البروفيسور الموساوي أبرز أن "وتيرة الانتحار تتجه نحو الارتفاع دون شك، مع أنه لا توجد في المغرب بحوث خاصة تتناول هذه الظاهرة بالدراسة الكمية والكيفية".

الأسباب النفسية التي تحدث عنها البروفيسور، يجملها، دائما في حديثه لمرايانا، في أسباب عالمية تحدث عنها بالأرقام، قائلا:

"80 بالمائة من الأشخاص المقبلين على الانتحار هم مرضى نفسيون، مصابون بالاكتئاب على سبيل المثال أو بالانفصام أو بالاضطراب ذو القطبين، أو ما إلى ذلك". وأضاف موضحا: "10 بالمائة من الناس المرضى بالانفصام يموتون منتحرين، فيما يموت منتحرا أيضا 15 بالمائة من الناس المرضى بالاضطراب ذو القطبين، بينما يظل الاكتئاب، المرض الذي يؤدي إلى الانتحار أكثر من غيره.

هؤلاء الأشخاص، المرضى بالاكتئاب، تكون لديهم أفكار انتحارية تتطور أحيانا إلى تخطيط فعلي، ثم محاولات انتحار، ينجح البعض منها فتؤدي إلى الموت فعلا".

البروفيسور الموساوي، في حديثه لـ "مرايانا"، أبرز أنه يوجد أشخاص لا يعانون من مرض نفسي، ومع ذلك ينتحرون؛ وهم في الغالب يعيشون مشاكل اجتماعية، مقدما مثالا في هذا الصدد، قائلا: "تم إنجاز بحث في تونس سابقا، توصل إلى أن حوالي 70 بالمائة من الفتيات المنتحرات لَسن عذارى. الفتاة إذن قد يدفعها فقدان عذريتها إلى الانتحار، بسبب خوفها من والديها، أو لكونها مقبلة على الزواج فتخشى أن يكشف سرها".

"توجد مشاكل اجتماعية أخرى، فالمرأة التي يعتدي عليها زوجها، مثلا، قد يدفعها ذلك إلى الانتحار. توجد أيضا حالة أمينة الفيلالي التي زُوّجت لمغتصبها رغما عن أنفها فانتحرت".

عموما، يوضح البروفيسور الموساوي: "هناك أسباب عديدة تجعل الشخص يصل إلى قناعة مفادها أن هذه الحياة لم تعد تطاق، ويفضل الانسحاب منها".

يكفي أن نشير، وفق الموساوي، إلى نتائج بحث وبائي سابق أنجزته وزارة الصحة سنة 2007 حول الأمراض النفسية في المجتمع المغربي. حسب هذا البحث، فإن "16 بالمائة من الشريحة التي شملها البحث (15 سنة وما فوق) تفكر في الموت والخلاص من الحياة، سواء بالانتحار أو بالموت العادي".

ما هو الانتحار؟ هل يمكن التغلب عليه؟

يعتبر عالم الاجتماع إيميل دوركايم[1] أول من تناول ظاهرة الانتحار بالدراسة والتحليل، وخلص في محاولة منه لتحديد المفهوم، إلى أن الانتحار هو "كل حالات الموت التي تنتج بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن فعل إيجابي أو سلبي يقوم به الفرد بنفسه وهو يعرف أن هذا الفعل يصل به إلى الموت".

دوركايم يؤكد في تعريفه هذا على عنصري المعرفة والإدراك، فالمنتحر يجب أن يكون على معرفة وإدراك تامين بأن الفعل الذي يود القيام به، سينتهي به إلى الموت المحقق.

الانتحار إذن هو حالة الموت الناتج عن فعل يقوم به الضحية بنفسه بقصد قتل نفسه وليس التضحية بها لشيء آخر، أي... هو موت إرادي يقدم عليه الفرد للخلاص من مشاكله وصعوباته غير المحتملة التي نشأت من حياته في الجماعة، ويقوم بنفسه باختيار الوسيلة التي تحقق له انتحارا تاما.

من هنا، يؤكد الطبيب النفسي جان إيتيان اسكيرول[2]، على "عزل السلوك الانتحاري عن أفعال التضحية باختيار فردي أو تحت مجهر جماعي، لأن التضحية ليست سلوكا مرضيا كالانتحار، إنما هي موضع إعجاب".

وفق بعض الباحثين، فإن السلوك الانتحاري ينشط ويبرز إلى الوجود حين يختل التوازن الفطري بين غريزتي الحياة والموت لدى الإنسان، وهذا يعني أنه لا يولد لحظة تنفيذه الفعلي أو محاولة تنفيذه، وإنما يكون راسيا كخيار في طبقات الوعي الغائرة إلى أن يطفو على السطح وينشط في ظروف معينة ليكون الخيار الوحيد الذي يراه الشخص في تلك اللحظة على أنه أفضل الحلول المتاحة أمامه.

الانتحار إذن ليس مجرد حدث عشوائي. هو في الأساس منظومة فكرية ووجدانية وسلوكية تنتظم أجزاؤها عبر السنين والأحداث التي يمر بها ويعيشها الإنسان خلال مراحل حياته، ليبرز كوسيلة للخروج من مأزق أو أزمة شخصية وقعت تحت ضغوط فاقت احتماله بحيث يصل إلى حالة من انعدام الأمل أو قلته أو انعدام الحيلة.

بالمقابل، فإن البروفيسور ادريس الموساوي في حديثه لمرايانا، يؤكد أن "50 بالمائة من الحالات التي تقدم على الانتحار في فرنسا مثلا، تزور طبيبا نفسيا في الشهر الذي يسبق عملية الانتحار، ما يعني أن... هنالك إمكانية للوقاية من هذا السلوك".

---

[1] عالم اجتماع فرنسي 1858-1917، يعد من مؤسسي علم الاجتماع الحديث.

[2] طبيب فرنسي 1772-1840، يعد من رواد علم النفس والطب النفسي.

من التسلية والترفيه إلى حفر القبور

هكذا تؤدي بعض الألعاب الإلكترونية بالأطفال إلى الانتحار

في أي سوق بالعالم، نجد ثمة ما نسد به احتياجاتنا، وربما... ما قد نقتل به أنفسنا!
كذلك في متجر الألعاب والتطبيقات على أنظمة الهواتف النقالة، نستطيع، من الألعاب، إيجاد المسلي، وأيضا ما يقتل!
نعم، صدق أو لا تصدق، هذا صحيح، من الألعاب ما قتل...

طيلة السنوات الماضية، برزت إلى الواجهة أسماء ألعاب إلكترونية عدة أدت، عبر العالم كله، إلى حالات انتحار كثيرة في صفوف الأطفال والمراهقين. هذه الألعاب بعد أن تعمل على تدمير الذي يلعبها، نفسيا، وبعد أن تطلب منه القيام بمهمات خطيرة، كوشم رمز ما في جسمه بأداة حادة... تطلب منه في الأخير، الانتحار، لينجح في اللعبة!

بداية 2018، وصل شبح هذه الألعاب إلى المغرب... مواقع إلكترونية محلية بمدينة أكادير ذكرت أن مراهقا يدرس في الباكالوريا، وكان قد تميز بين أقرانه بطبعه الانطوائي، أقدم على الانتحار برمي نفسه من سطح بيت الأسرة، تنفيذا للأمر الأخير في لعبة "الحوت الأزرق".

بعد ذلك، تناسلت أخبار كثيرة عن ضحايا آخرين، منهم من قضى نحبه بعدما أسلم نفسه كلها

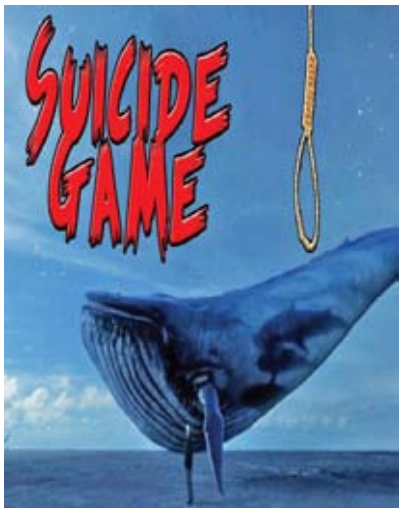

لأوامر "الحوت الأزرق"، ومنهم من نجى بأعجوبة، لكنه لا زال يعاني تبعات الاضطرابات النفسية التي علقت به أثناء اللعب.

هنا، يتبادر إلى الذهن سؤال حول العلاقة التي يمكن أن تربط بين الحوت الأزرق، هذا الحيوان الثديي البحري الذي ينتمي إلى فصيلة الحيتان البالينية، ويبلغ طوله في الغالب 30 مترا، ووزنه 170 طنا، والانتحار. يعيش الحوت الأزرق بأعماق المحيطات بعيدا عن الإنسان، بل ويعد ضحية له، من خلال صيده، حتى أنه استُنفد ودخل قائمة الحيوانات المهددة بالانقراض...

ثمة علاقة بالفعل بين اسمه والموت، استحدثها طالب علم نفس روسي سابق اسمه فيليب بوديكين، عام 2013، استهدف من خلالها القضاء على الأشخاص الذين "لا يعودون على المجتمع بأي نفع!"، على حد تعبيره.

صحيفة ديلي ميل البريطانية أوردت سابقا أن بوديكين اعترف بالتهمة الموجهة إليه: "التحريض على قتل النفس"، وذلك إثر متابعته قضائيا بتحريض 16 تلميذة في روسيا على الانتحار. بل ووصف ضحايا لعبته بـ"أنهم مجرد نفايات بيولوجية، وأنهم كانوا سعداء بالموت"؛ وهذا ليس إلا لهدف واحد على حد تعبيره: "تطهير المجتمع".

في الحقيقة، لا تعرف حيثيات إطلاق اسم

"الحوت الأزرق" على هذه اللعبة؛ لكن هذا الاسم، إذا بحثنا في مواقع البحث، لم يعد يحيل على الحيوان... إنما على اللعبة! هكذا، صار مرادفا للانتحار أو الموت.

كيف تؤدي هذه اللعبة إلى الانتحار؟

ديلي ميل في تقريرها، أفادت أن "الحوت الأزرق" لعبة انتحارية، تعتمد على غسل دماغ المراهقين "الضعفاء" في مدة تصل إلى 50 يوما. هذه اللعبة تطلب من الذين يلعبونها القيام بمهمة معينة، يوميا، لكي يتمكن من الوصول إلى المهمة التي تليها، على شكل تحديات تستفز اللاعب، مثل مشاهدة أفلام مخيفة، أو نحت حوت في الساعد بأداة حادة، أو الاستيقاظ في ساعة متأخرة من الليل، أو الجلوس في مكان شاهق... وهكذا دواليك إلى آخر مهمة...

مهمة الانتحار.

«الحوت الأزرق»، «مريم»، «جنية النار»، «تحدي شارلي»:

ألعاب تقتل الأطفال

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا، هو... لماذا لا يتوقف اللاعب عن اللعب حين يستشعر خطر "الحوت الأزرق"؟

ثمة تفسير لهذا الأمر...

تقوم اللعبة على مدى أيام لعبها بتجميع معلومات شخصية عن اللاعب، سواء بطلبها إدخال هذه البيانات أو تصويرها، أو عن طريق الشبكات الاجتماعية.

هكذا، حين يرغب اللاعب في ترك اللعبة، تهدده بتخييره بين الاستمرار فيها والقيام بالمهمات المطلوبة أو نشر أسراره الشخصية... لهشاشته النفسية، يختار المراهق أو الطفل، في الغالب، الخيار الأول، فيستمر في تنفيذ الأوامر حتى يدركه أمر اللعبة بالانتحار.

الحقيقة أن لعبة "الحوت الأزرق" لا تخوض لوحدها في طريق دفع الأطفال والمراهقين إلى الانتحار... هناك ألعاب عديدة أخرى، مثل "مريم"، و"جنية النار" و"تحدي تشارلي" وغيرها كثير. الأكيد أنها تتنوع في الأسماء والتحديات، لكن هدفها، في الأخير، واحد دائما.

تؤكد الباحثة نهاد محمود[1] أن الإنترنت بات بيئة ملائمة لظهور المتصيدين الذين يتخفون خلف شاشاتهم، فكثيرا ما توجد ألعاب إلكترونية تشجع الفرد على الانخراط مع أشخاص آخرين مجهولين، مما قد يعرضه لاختراق خصوصيته وابتزازه، وقد يتم توبيخه وإرسال رسائل سلبية له.

حتى وإن كانت اللعبة لا تهدف لإلحاق الأذى بشكل مباشر، وفق نهاد محمود، إلا أن مجرد مشاركة عدد من الأشخاص في لعبة ما تسمح لهم بإخفاء هويتهم، تعد في حد ذاتها عاملا محفزا لبعض اللاعبين لإيذاء الآخرين، واستخدام أنماط مختلفة من "البلطجة الإلكترونية"، لا سيما مع صعوبة مساءلتهم في ظل غياب المعلومات الحقيقية عن هويتهم.

هكذا، بعدما كان الصغار فيما مضى يلعبون فيما بينهم ضمن أنشطة جماعية أو فردية دون رقابة حتى أحيانا، لكن بكل أمان؛ أصبحوا اليوم، وإن في بيوتهم، يتعرضون إلى مخاطر جمة من خلال هواتفهم النقالة في ظل غزو الألعاب الإلكترونية، التي رأينا أن بعضها قد يؤدي إلى الهلاك...

صحيح أن كثيرين نفوا أن تكون هناك علاقة بين هذه الألعاب والانتحار، واعتبروا الأمر تضخيما إعلاميا من فرط تداوله، لكن هيئات حكومية روسية أثبتت أن حالات انتحار أطفال بلغ عددها 130 بين عامي 2015 و2016، تشاركت في ما بينها بتفاصيل كثيرة تؤكد ارتباطها بمجموعات خاصة بهذه الألعاب.

كيف يمكن حماية الأطفال منها؟

الأكيد أنه يصعب على متاجر الألعاب الإلكترونية أو حتى على الآباء أنفسهم السيطرة على هذه الألعاب، إذ أن الأمر يتم في أحيان كثيرة بعيدا عن الرقابة في مجموعات خاصة على الشبكات الاجتماعية، تطرح فيها روابط لتحميل هذه الألعاب.

لكن الأطفال الذين يلعبون هذه الألعاب تظهر عليهم بعض العلامات، وفق أخصائيين نفسانيين؛ مثل اضطراب النوم، الغضب غير المبرر، واكتساب عادات جديدة سيئة. إلى جانب مراقبة سلوكهم، تنبغي مراقبة نشاطهم على الشبكات الاجتماعية.

وفق صحيفة ذي صن البريطانية، يكمن الحل الفعال في مواجهة هذه الألعاب في تعزيز التواصل بين الأسرة وأطفالها، وعدم تجاهل هذه الألعاب أو منعها دون تفسير، بل التوعية بمخاطرها. كما أنه بإمكان المسؤولين عن الأطفال؛ سواء في المدرسة أو المنزل، أن يعلموهم أن قول كلمة "لا"، أمر ممكن داخل المجتمع.

هكذا، يتعلم الطفل أنه بإمكانه عدم إجبار نفسه على التأقلم في وسط لا يرتاح فيه، وأنه بإمكانه ألا يستسلم لضغوط المجتمع والذهاب في اتجاه سير الآخرين، فقط لأنه شاهدهم يذهبون فيه. ومن ثم، تزداد ثقته بنفسه، ويستطيع مناقشة القرارات التي يتخذها مع محيطه.

جدير بالإشارة إلى أن مواقع عديدة، مثل جوجل وفيسبوك، تنبهت إلى مخاطر البحث عن هذه الألعاب وعملت على توفير مساعدة بتوفير أرقام مراكز مختصة بتهيئة الأطفال نفسيا، إذ بمجرد رقن اسم "الحوت الأزرق"، مثلا، تظهر هذه الأرقام عوض روابط تحميل اللعبة.

---

[1] باحثة بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (الإمارات)، عن مقال لها منشور بموقع ذات المركز، بعنوان "الحوت الأزرق.. التأثيرات النفسية لألعاب الانتحار في المجتمعات والدول".

التربية الجنسية في المغرب

هل تشفي المجتمع من ازدواجيته؟

كلما أثير موضوع التربية الجنسية، فهو يضعنا أمام خيارين اثنين، إما أن تتحمل الجِهات المعنية مسؤوليتها لتدرّس النّشأ مادة التربية الجنسية لحمايته وتوعيته، أو تبقى الحياة الجنسية بمثابة الطابو الأكبر، إلى جانب استِمرارية الخطاب الازدواجي المنافق» داخل المُجتمع المغربي، بحيث أفكاره في واد وسلوكاته في واد آخر...

بات موضوع التربية الجنسية أقرب إلى النّمطية والاستهلاك... إلاّ أنه نقاش قديم/ جديد، يخفتُ ثم يطفو، ويطفو ثم يخفت.

الحقيقة أنه مستمرّ ببقاء آفات التحرش والعنف الجِنسيّين والاغتِصاب والبيدوفيليا وتزويج القاصرات...

نالت التربية الجنسية نصيبها من الشّيطنة والتشويه، على غرار العَلمانية والحريات الفردية، إذ يكفي أن تقول لفرد إنك مع تدريس التربية الجنسية، ليصفعك بجواب يعتبرك داعيا للتّفسخ والإباحية والخلاعة و ... كل ما من شأنه" أن يهلكَ الحَرث والنّسل.

أغلبية المجتمع المغربي غارقة في المحافظة، مع أن البعض يتحفّظ على هذه الصفة.

الواقع أنّ ثمّة عائلات تعيشُ من الأموال التي تحصلها بناتها من امتهان الجنس؛ ومع ذلك، إن سألتهم، فالتوقعات تشير أنهم سيرفضون إدراج التربية الجنسية في المناهج التربوية... أو شباب يمارسون الجنس مع صديقاتهم \ يمارسن الجنس مع أصدقائهم، ثم يعارضون حملة خارجة عن القانون" باعتبارها تتعارض وقيم المجتمع"... وغيرها كثير! هذا جزء حقيقيّ من المجتمع المغربي، وهذه هي حكاية الازدواجية مع الطابو...

التّربية الجِنسية: الشّفاء" من النّفاق!

الباحثة في الجنسانية، سمية نعمان جسوس، تجيبُ عن سؤال مرايانا بخصوص مادة التربية الجنسية وكيف يمكنها أن تساعد المجتمع المغربي على التخلص من النفاق" و"الازدواجية"، حيث تعتبر أن هناك خلطا، لغاية في نفس يعقوب، بين التربية الجِنسية والحُرية الجِنسية أو الفَوضى الجِنسية.

لذلك، فإن الرّهان الأول المطروح على هذه المادة، هو أن يعرف الناس ما هي التربية الجنسية، في تجرد تام من أية أحكام مُسبقة ومجحفة.

دخولاً في صلب السؤال، ترى جسوس أنّ المجتمع المغربي، في غالبيته، غارق في خطابات الطّهرانية، بينما الواقع يكشف الكَثير من الحقائق، التي تتعارض مع ذاتِ الخطاب.

ومنه، تعتقد جسوس أنه لا يمكن تربية أطفال متوازنين جنسياً في مجتمع مماثل، ونحن لم نقم بتأطير غرائزهم بضوابط معرفية وعلمية مناسبة لمختلف مراحل عمرهم، يعرفون عبرها كيف تتطوّر الذّات الإنسانية من منظُور جنسي، وعلامات البلوغ، سواء بالنّسبة للذّكور أو للإناث على حد سواء.

على سبيل المثال، فعدد كبير من الفتيات في بلدنا يشعرن بصدمة نفسية وخوف شديد حين يعشن تجربة الحيض لأول مرة، لأنهن لم يحظين بمواكبة تربوية علمية استباقية، ومنهن من لا تعرف مصدر تلك الدّماء، ولا تستطيع الاستفسار لأنها ستصطدم بمفاهيم الحشومة" والحياء"، رغم أن الأمر راجِع إلى الطّبيعة البشرية، تشرحُ الباحثة في علم النّفس الاجتماعي.

تضيف الباحثة في الجنسانية أن المجتمع سيحسم مع مبدأ النفاق عبر تلقين الأطفال، منذ نعومة أظافرهم، ضرورة احترام الآخر لكرامته الإنسانية وآدميته، وأن جسده ملك له، لا دخل للأغيار فيه؛ وبالتالي، سيحترم هو كرامة الآخرين واختياراتهم وذاتيتهم وحريتهم الفردية، وسيكون متصالحا مع ذاته.

المثير أن مناهضي التّربية الجِنسية لا يقدّمون لنا معطيات عقلية للحدّ من بعض الظواهر التي تنخر مجتمعنا، بسبب غياب التأطير، منها ظاهرة الأمّهات العازبات مثلاً.

كل ما يدفع به الأصوليون، هو أن الجنس رذيلة وفساد وفاحشة، في وقت يشهدُ الواقع أن الجِنس موجود بقوة في المجتمع.

أجل. ظاهرة الأمهات العَازبات في ارتفاع مهول؛ والأطفال المتخلى عَنهم حدّث ولا حَرج، مع أننا نعرف أن القانون لا يعترف بأولئك الأطفال ولا بأمّهاتهم.

في ذات السياق، وضمن أكثر من مناسبة،

أعربت عائشة الشنا، الناشطة في حماية الأمهات العازبات بالمغرب، أن الأمر يأخذ منحى موغلاً في الخُطورة، على اعتبار أنه يتم التخلي سنويا عن 5000 طفل، وأنه يوجد في المتوسط 24 طفلا يلقى بهم يومياً في المزابل.

أيضاً، كانت مريم العثماني، رئيسة جمعية إنصاف" المدافعة عن حقوق الأطفال والنساء، أفادت بأن زهاء الـ300 طفل يعثر عليهم في حاويات القمامة بشكل سنويّ في جهة الدار البيضاء وحدها.

أمّا بخصوص إحصائيات المركز المغربي لحقوق الإنسان، فقد أوضحت أنه يولد ما يربو عن الـ100 طفل مجهول الأب بشكل يوميّ.

بالتالي، في التقدير السّليم، فإن هؤلاء الأطفال سيطرحون العديد من الإشكالات على المجتمع مستقبلاً، وما هم سوى نتائج حتمية للهفوات التي تحدث، والتي هي راجعة، بكيفية من الكَيفيات، لغياب التّأهيل المعرفي للفعل الجنسي. نستطيع أن نعوّل على التربية الجنسية في تطْويق هذه التحولات والممارسات، التي سيتنكر لها المجتمع عندَ حدوثها، تقول جسوس.

المشكل أن المخاطر والأخطاء التي تحدث خلال النّشاط الجنسي، لا تصيب فقط الأميين والذين لم يدرسوا، بل أيضاً المتعلمين من دعاة الأخلاق أو الحداثة والعصرنة والتحرر، ذلك أن المشكل ليس في الأسرة فحسب، وإنما في المدرسة والإعلام كذلك"، تضيف جسوس.

قلة هم من يفكّرون في الأمرَاض المنْقولة جنسياً مثلا، وإمكانية حدوث حمل غير مرغوب فيه والعواقب المترتبة عن كل ذلك؛ بينما من بين أدوار المدرسة حماية الأجيال وتحصينهم، من خلال تلقينهم أدبيات الممارسة الجنسية وشُروطها.

بالنّسبة لجسوس، التّربية الجنسية مهمة، لأنها ستعلم جزءً مهمّا من الشّباب أنّ الزواج ليس الغرض منه هو التّوالد والتّناسل فقط، بل هناك أحاسيس ومودة ودفء يجمع الجنسين في جو من التّوافق والمُساواة، حيثُ تذوب تلك الرؤية التّفوقية للذّكر.

الخلاصة أنه، حين يسقط النّفاق، سيسقط عمليا مفهوم الطابو، وسَيغدو الحديث عن الجِنس مألوفاً وعادياً كالحديث عن الصحة والتّغذية... ولن نحتّاج وقتئذٍ إلـى بتر قُبلة من مشهد سِينمائي أو تلفزيوني... إلخ!

... بالتالي، كلما أثير موضوع التربية الجنسية، فهو يضعنا أمام خيارين اثنين، إما أن تتحمل الجِهات المعنية مسؤوليتها لتدرّس النّشأ مادة التربية الجنسية لحمايته وتوعيته، أو تبقى الحياة الجنسية بمثابة الطابو الأكبر، إلى جانب استِمرارية الخطاب الازدواجي المنافق" داخل المُجتمع المغربي، بحيث أفكاره في واد وسلوكاته في واد آخر.

الاختيار للمجتمع...

الإنسان عدوّ ما يجهل. والأنترنيت اليَوم يلعب دوراً محورياً في نفاذ الشباب إلى المَفاهيم الجِنسانية، ولو أن هذا المعطى يظلّ محفوفاً بخطر الانزلاق، نظراً لانعدام مناعة تجاه ذلك الكم الهائل من المعلومات... وتلك المناعة لا تتشكل إلا بتربية جنسية منيعة بدورها.

الوجه الآخر للديمقراطية الرّقمية، أنها ساهمت في خلق استيهامات جنسية وحشية" و"حيوانية"، نجدُها في المَواقع البورنوغرافية مثلاً. يحاول الشباب أن يطبّقوا ما يرونه في الواقع؛ لأنهم، في غياب تربية جنسية سليمة، يعتبرون أن ما يرونه في الأفـلام الإباحية هو الطريقة المثلى لممارسة الجنس.

عديد من الدراسات النفسية بينت أن المواقع الإباحية خطر على التوازن الجنسي للأطفال، لأنها تهيّج الرغبات أكثر من الحد المعقول ولأنها تعطي تصورات غير صحيحة عن الجسد، الأعضاء التناسلية، الممارسة الجنسية، إلخ.

بينما التربية الجنسية تعلّمه كيف يتحكم في تلك الرّغبات، ومنه، تأجيل الممارسة الجنسية إلى سنّ مقبول ومع شريك يقبل تلك الممارسة.

أغلب الآراء تذهب في اتجاه أنه، إذا تركنا الفرصة للمواقع البورنوغرافية للقيام بدور التربية الجنسية" أولاً وأخيراً، فإننا نفتح الطّريق أمام شباب هائج جنسياً، وهو ما يلقي بالمجتمع في مآزق التّحرش الجنسي والاغتصاب والعنف خلال الممارسة، ذلك أن الشابّ يُحاول تقليد الأفلام الإبَاحِية، ويعتبرها مؤشراً للفحولة والقوة الجنسية.

كما أن الأفلام الإباحية، في معظمها، تصور نساء يستمتعن بالعنف الذي يمارَس عليهن خلال العلاقة الجنسية، مما يرسخ انطباعا مغلوطاً لعدد من الشباب بأن العنف خلال الجنس يمتع النساء. أيضا، في بعض الأفلام الإباحية، يتم تصوير العلاقة الجنسية لرجل مع أكثر من امرأة كـ علاقة طبيعية"، بل وعلاقة تستمتع بها النساء؛ وهذا يخلق خللا في تصور العلاقات الجنسية والعلاقات الإنسانية بشكل عام.

في الأفلام الإباحية، يتم اختيار ممثلين بأعضاء تناسلية حجمها كبير، مما قد يخلق عقدا لدى شباب أعضاؤهم التناسلية ليست بذات الحجم، أو غير قادرين على الاحتفاظ بالانتصاب لنفس المدة... كل هذا يتسبب في نشوء العديد من العقد النفسية وبالتالي، التأثير على العلاقة الجنسية ليس فقط لدى الشباب بل حتى لدى الراشدين وحتى داخل العلاقة الزوجية نفسها (سناء العاجي، مديرة نشر مرايانا والباحثة في علم الاجتماع، كانت قد أشارت لتفاصيل أكثر عن تأثير الأفلام الإباحية على الجنسانية في كتابها "الجنسانية والعزوبة في المغرب".

كل هذه التفاصيل تجعل من التّربية الجنسية ضرورة حتمية، خصوصا أمام دمقرطة الوصول للفيلم البورنوغرافي...

في زمن ما، كان الحلم والخيال والاستمناء بديلاً. لكن، في زمننا، وبسبب هذه المواقع، بات الجنس مع شريك فعلي ضروريا بالنسبة للشباب... شباب لو سألته مثلاً هل أنت بتول؟"، لاستشاط غضباً وعبّر عن شتى عبارات التذمر، بأنّك أهنت رجولته وكرامته، أي أنّه يربط رُجولته بعدَد مُمارَساته الجِنس.

لكل هذه الأسباب التي جئنا على ذكرها، أضحى من الصعب القيام بدراسة ميدانية رصينة لمعرفة السن التقريبي لأول ممارسة جنسية عندنا. أولاً لأن الذكور يبالغون في المسألة، وتجد شابا حديث البلوغ، يصرّح بأنه ضاجع أربع إناث أو خمسة أو ستة. وذلك لكون الأمر ارتبط في المخيال الجمعي بالفحولة. بالمقابل، بالنسب للفتيات، فمن الصعب أن تُصرحن بممارساتهن الجنسية، لأن نفس الممارسات التي ترفع من قيمة الفحولة، تضعف من قيمتهن كنساء في مجتمع يربط شرفهن بانعدام أي ممارسة جنسية خارج الزّواج.

هنا، نجد أن العالم، اليوم، بات مفتوحاً، والإبحار فيه ممكن بفعل العوالم الافتراضيّة. لذلك، على المجتمع أن يختار بين أخذ زمام المبادرة المسؤولة والجادّة، لتلقين الطفل أسس التربية الحياتية والجنسية وسبل النظافة والوقاية، أو أن نسمح له بتحصيلها من فضَاءات وحشية، قد تعُود علينَا بالعزاء الجنسي.

بالأحرى، الاختيار بين حيوان جنسي"، وبين إنسان تربّى جنسياً.

فماذا يمكن أن ندرس كمضمون في هذه المادة؟ وكيف يمكن تدريسها؟

التربية الجنسية في المغرب

أي صعوبات يطرحها المضمون البيداغوجي في المناهج التعليمية؟

الطّبيعة لا تقبل الفراغ... والفراغ الذي يحدثهُ غياب التربية الجنسية في المناهج التعليمية رهيبٌ جداً، في زمن يعوّل عليه الكثيرون.

من باب الملاطفة، أصبح المدافعون عنها يسمونها بالتربية الحياتية، لحمل النّاس على قبولها والتوقف عن شيطنتها.

بدأت الدعوة إلى تدريس مادة التربية الجنسية من طرف خبراء وأخصائيين، حين توصلوا إلى كون المادة، حلا عمليا لتخليص الأطفال من المخاطر التي قد يصادفونها في الشبكات الافتراضية.

لتطويق التطورات الحاصلة، تمت التوصية بتدريس التربية الجنسية في المدارس كمادة أولية مثل بقية المواد الأكاديمية.

في البلدان الغربية، آتى تدريس التربية الجنسية أكله وأثبت نجاعته في الوقاية من التحرش والعنف الجنسيين والحدّ من الاغتصاب وتقليص آفات البيدوفيليا...

لكن، بالنّظر إلى الجانب العملي لإدراجها، يمكن طرح التساؤل التالي: أي مضمون بيداغوجي نريد في مادّة التّربية الجنسية؟

ألا يطرح إدراجها إشكالاً تربوياً بعيداً عن اللغط الأيديولوجي؟

التربية الجنسية... إشكال المضمون!

ماجدولين النهيبي، أستاذة جامعية باحثة في علوم التربية، ترى في تصريح لـ"مرايانا"، أن المضمون البيداغوجي للتربية الجنسية ينبغي أن ينطلق من ثلاثة محاور.

المحور الأول مرهونٌ بما هو علمي خالص، بخصوص الإخصاب والإنْجاب وكيف تتم عملية التّوالد عند الإنسان...

المحور الثاني يتعلق بالحق والواجب، ويُعنَى بتوعية الأطفال والتّلاميذ بحُرية الجسد، وأن الجسد ملك فردي لصاحبه حصراً وينبغي الحفاظ عليه؛ إضافة إلى توعِيتهم بالمناطق الحميمَة في أجسادهم، التي لا يحقّ لأيّ كان لمسُها على الإطْلاق، وتقريبهم من خطورة التحرش الجنسي والبيدوفيليا والاغْتصاب،

> **حتى إذا كانت هناك صعوبة لإدراج مادة مستقلة مثلاً، فمن الممكن تضمينها في المواد الدراسية الأخرى، وذلك للوصول إلى حل بيداغوجي عملي وذكي، يرضي كل الأطراف، ويضمن للتلميذ حقه في تعلم أمور في غاية الأهمية كالحياة الجِنسية، بغاية حمايتها وتحصينها.**

وكيف يبلغون عن أي ممارسة شاذة لأي كان.

ثم يأتي المحور الثالث المتعلق بالعلاقات الحميمية بين الجنسين، وكل ما يتعلق بها من الأدبيات التي يخضَع لها الذّكر والأنثى بالتّساوي، وتنسفُ غايات العلاقات الاستغلالية، فضلا عن النّظافة والحِماية من الأمـراض المتنقلة جنسياً....

وكـل ذلـك طبعاً مـع مـراعـاة الخُصوصية السوسيوثقافية للمجتمع المغربي.

بالنسبة للنهيبي، فإنه لا يكفي أن تكون مادة التربية الجنسية مستقلة، بل يجب أن يكُون ثمة تكامل في المضامين بين المادة والمواد التّربوية الأخرى، كإدراج نُصوص لذات الغاية في باقي المواد المَدرسية الأخرى.

حتى إذا كانت هناك صعوبة لإدراج مادة مستقلة مثلاً، فمن الممكن تضمينها في المواد الدراسية الأخرى، وذلك للوصول إلى حل بيداغوجي عملي وذكي، يرضي كل الأطراف، ويضمن للتلميذ حقه في تعلم أمور في غاية الأهمية كالحياة الجِنسية، بغاية حمايتها وتحصينها".

فما يتعلق بما هو عِلمي، توضح النهيبي، فهو مدرج عملياً في مادة علوم الحياة والأرض. لكن جانب الحقوق والواجبات، يمكن التطرق إليه بذكاء أيضاً في مادة التربية على المُواطنة، من ناحية بيداغوجية تراعي مستوى التلميذ وقدراته العاطفية والذهنية وسمات المرحلة، بالتدرج... أي أن تقدم في البداية معطيات عامة حول نظافة الجسد وسبل الوقاية من التّحرش، ثم التّبسيط وتقديم بعض الأمثلة لتكتمل الصّورة.

التربية الجنسية

ضدا في ثقافة العيب!

يقول البعض إنّ النكتة الجنسية في مجتمعنا المغربيّ، هي الأكثر هزلاً وتفجيراً للضحك، ويربط الباحثون الأمر بأننا، لا نستهزئ سوى من الأمور... التي نفتقدها.

تبدأ مأساة العائلات عندما يستفسر الطّفل أو الطّفلة الأبوين كيف خلقنا ومن أين أتينا؟"... ويحدث أن يسأل طِفل والدته عن عضوه التناسلي، فتغيّر الأم دفة الحديث باختلاق اسم غير طبيعي للعضو الذكري، تعمّق به فضول الطفل، وتزيده تأزيماً، كأن تسميه النعناع" مثلاً، كما يشاءُ.

لذلك، على المضمون البيداغوجي أن يكون أولاً تبسيطيا وواضحاً لتغذية الفضول الطفولي، وحماية الأطفال وتوعيتهم وتشييد مصالحة بينهم وبين أجسادهم، والاهتمام بسلامتهم الجنسية، والحفاظ على المناطق الحساسة في أجسادهم، وشجب النظرة التشييئية أو الدونية للمرأة أو اعتبارها جسداً أو أداة جنسية...

أما بالنسبة لسمية نعمان جسوس، الباحثة في علم الاجتماع، فإنها تؤكد أن المضامين الموجودة حاليا بشكل صوري، يتم اقتراحها على التلاميذ بشكل متأخر في فترة الإعدادي. وذلك في إطار مقرر مادة علوم الحياة والأرض. الأسَاتذة الذين يدرّسون هذه المادة، سيما فيما يتعلق بدرس التّوالد الإنسانيّ، أغلبهم غير مقتنع بتدريس هذه الأمور، لأنهم يعتقدون أنّها ليست من صميم أدوارهم، ولو أنهم يتحدثون عن الأمر بشَكل سطحيّ بخُصوص الإخصاب والإنْجَاب...

كما أن مرايانا تطرح التساؤل التالي: هل هؤلاء الأساتذة أنفسهم مؤهلون لتدريس هذه المادة بالشّكل السّليم؟

الحقّ أنه ينبغي أن تكون المادة مستقلة، وليست منفصلة عن باقي المواد المدرسية المعتمدة، وأن يجلس إلى طاولة النقاش حولها، كل من خُبراء علوم التربية والبيداغوجيا والديداكتيك وعلم النفس والقانون وعلم الاجتماع وحتّى رجال الدّين أنفسهم، بما أنهم أصل المأساة في هذه القضية تحديدا؛ وذلك بهدف البحث عن سبيل لإدراجها، لأنها إذا لم تطرح إشكالاً بيداغوجيا في الدول التي تبنّت تدريسها، فلن تطرحه في المغرب... و"الدولة مطالبة بسد الفراغ وخلق بيئة حاضنة لهذه المادة في المنظومة التّعليمية، تقول جسوس.

للقيام بدور تدريسها، يرشّح الخبراء الأستاذ التفاعلي، وأن يتميز بحسّ عال من الإصغاء والتواصل، نظرا لحساسية المواضيع من جهة، وحساسية الشريحة المستهدفة من جهة ثانية، وأن يتم الاعتماد على رسومات تبسيطية، للتعلم بالصورة والاستفادة من ميكانيزماتها الإبلاغية.

لا بد للأستاذ أن يجيب عن كلّ التساؤلات التي يطرحها التلاميذ، بحيوية، بعيداً عن ثقافة العيب أو الطابو، لأن هناك أسئلة لا يستطيع الأطفال مناقشتها أو طرحها مع الوالدين، من باب الخجل أو الحياء، لكن الأستاذ الذي تلقى تكويناً في هذه المواضيع، من شأنه أن يرفع القيود بسلاسة.

ماجدولين النهيبي ترى أنّ شتى أشكال التّربية تكون مشتركة بين الأسرة والمدرسة، إذ ينبغي أولاً أن يكون الفضاء الأسري منفتحاً، منذوراً للحِوار البناء والتّواصل المُستمر.

تضيف النهيبي خلال تواصلها مع مرايانا، أنّ هناك أسرا تتسم بجو من الحُب والدفء والألفة، ويتم تزويد الأطفال فيها بكل المعلومات بدون أي تحفظ أو حساسية، من باب المشاركة ورفع وعي الأطفال بهذه الأمور، إلاّ أنّ البعض الآخر، ليس متاحاً له ذلك؛ بينما المدرسة تضمن ذلك لكلّ التلاميذ، بالتفصيل والتدقيق، ويكون دور الأسرة ودَور المدرسة تكاملياً، إلى جانب دور الإعلام وباقي القنوات داخل المجتمع.

الخطير في الأمر، ربما، أنّ الكثير من الآباء والأمهات في المغرب يحتاجون إلى تربية جنسية أكثر من أطفالهم. بالتالي، كيف يلقّن الإنسان ما يجهل؟

أكثر من ذلك، فإن الإعلام العمومي لازال ينظُر بنوع من الريبة والحذر لموضوع التربية الجنسية، في وقت يعوّل عليه الحقوقيون أن يكون أول المبادرين بتكريس أهمية هذه المادة في الذّهنية المغربية والتّرويج لمنافعها.

أخيراً، يتّضح أن النّقاش الدائر بخصوص موضوع التّربية الجنسية، يحيل على أن المغرب ليس مجتمعا أحادي التّفكير. هناك محافظون يجدفون بقوة ضدّ إدراجها؛ وهناك حداثيون يقاتلون لأجلها.

وبما أن المدرسة تخاطب التلميذ، بغض النظر عن حساسياته وانتماءاته، فيجب أن تدرج هذه المادة بنوع من الحياد والبراغماتية.

الرهان يصبحُ حينئذ... أن تجد المادة مستقرّا لها في المنظومة التربوية، حتى لا يكون هناك تنافر بين مادة التربية الجنسية والتربية الإسلامية مثلاً.

بالفعل، هناك تخوف لبعض الآباء من أن تكون هذه المادة ذريعة لانسياق أبنائهم وراء الرغبات والنزوات... لكنّ التخوفات تسقط حين تنجح التربية الجنسية، عملياً، في نسف أدجلة هذا النّقاش خلف ثقافة العيب و"الحشومة" و"الطابو" و"النّفاق"...

قصص مغربيّات تخلّين عن «عذريّتهن»:
لحظة الانفلات من قبضة الذكوريّة... حقاً؟

عذريّة أو بتوليّة... أو قل، مأساة حقيقيّة في بعض المُجتمعات «التقليدية». نساءُ قتلن باسم العذريّة و«الشّرف». في تلك المجتمعات، العذريّة تعني، ببساطة، «الشّرف». نساءُ تعرّضن للإقصاء والنّفي والاعتِداء... بسبب العذريّة أيضاً. نساءُ عانين من الضّغط والعنف والتّحرّش... بسبب «العذريّة» مجدّدًا. لكن... في هذا الملف، نعرضُ قصصاً حقيقيّة لمغربيّات تخلّين عن عذريتهنّ (أو لنقل غشاء بكارتهن)، بمحضِ إرادتهنّ. شهاداتُ تقدمها مرايانا، بأسماء مستَعارة. لكنّها، تبرزُ من ناحية أخرى، وبدون غموض، أنّ الانفلات من قبضة الثّقافة والذكوريّة، لا يعني دائماً القُدرة على المواجهة.

... الغاية من هذا الملف هي كشف الغطاء عن شقّ ظلّ، ربّما، محتشماً في هذا الموضوع: اختيارات فردية تقاوم وتُحجّم التّصوّرات المُستبدّة عن أجساد النساء!

مقاومة وتحدٍّ يتمان أحيانا بسلاسة... وفي أحيان أخـــرى، بـمـخـاض مـوجـع تسكنه الـهـواجـس والتساؤلات.

وجدان: البكارة... ليست هديّة!

تفصحُ وجدان، 23 سنة، عن كون لحظة افتضاض البكارة التي عاشتها قبل أربع سنوات تقريباً، لا تعني، بالمُطلق، أنّها قدّمت عُذريتها «هديّة» للشّريك، الذي اختارته بعنّاية وحبّ لكي تعيش معه هذه التجربة. لذلك، تقول وجدان: إنها كانت لحظة حميمة بالنّسبة لي. أهديتُ تلكَ الخطوة لنفسي وجعلتها فارقةً في حياتي أنا حصراً.

«كانَ ذلك في علاقة رضائيّة؛ وبإرادتي وبرغبتي تمّ ذلك. الأمر تمّ ببساطة ولم أستحضر أيّة أفكار خارجيّة أو تصوّرات معيّنة. كانت لحظةً من الاحتِفاء بالفردانيّة. أحسستُ أنّـه كان الوقت المناسب والشّخص المُناسب، فحدثَ ذلك دون تخطيطٍ أو تفكير مُسبق. أقصدُ أنّه كان ممكنًا أن يحدُث مع ذلك الشّخص أو شخص آخر بدا لي مناسبًا وأحببتُ أن أقاسمه تلك اللّحظة. إنّه جسدي وتلكَ المشَاعر والأحاسيس الجنسيّة تعنيني بالضّرورة»، تضيفُ وجدان.

ثمّ تقول: لم يراودني شُعور أنني أقترفُ إثمًا، ولا حتى كان الأمر احتجاجاً، ضد الأبويّة، عن طريق الجَسد أو ما شابه، كما يُشَاع عندَ البعض. أجدُ، حين أستحضرُ تجربتي، أنّه من سوء الحظّ أن يُقال إنّنا نحاربُ الذكوريّة بالتّخلي عن عذريّتنا! أنا مؤمنة على الدّوام أنّ النّضالات النسويّة قد تُؤخذُ بعيداً عن الأمور الشخصيّة؛ أعني أنّ إنهاء العذرية، مثلاً، مسألة تخصني ولا تخصّ المجتمع!

تجملُ وجدان حكايتها، مؤكّدة: إنها رحلة شخصية تعيشها بمفردك وتحتفي فيها بخصوصيّتك. ربّما قد أكون فكرتُ وقتها خارج التّصورات الذكورية التي تكبّل حرية المرأة وسيادتها على جسدها.. لكن، صراحةً، لم أفكر في مقاومة تلك التّصورات، ببساطة لأنّها لا تعيشُ معي.

إشراق: لا أؤمن أنّ العذرية هي الشرف!

بدون تلعثم في الحديث، وبلغة فصيحة، تتكلّمُ إشراق، 22 سنة، عن لحظة تخلّيها عن عذريتها حين كانت تبلغ من العمر 19 سنة، أي قبل سنتين.

إشراق تعتبرُ، في حديثها لمرايانا، أنّ المسألة ارتبطت بعوامل ثقافيّة، لأن الشريك كان أجنبيًا مقيماً بالرّباط. تقول: من قبل، لم تتبادر إلى ذهني نهائيًا فكرة التّخلي عن العذريّة. كنتُ موقنةً أنني «سأحتاجها» مستقبلاً من أجل الزّواج. هكذا نشأتُ وهذا ما تمّ تلقيني إيّاه. إنّما، ستنكسرُ كلّ الأعراف المجتمعيّة حين أحببتُ بشدّة رجلاً من خارج ثقافتي.

تضيفُ إشراق: نظراً لكونه من ثقافة أخرى وبيئة أخرى، كنتُ مرتاحة أن نناقش كلّ شيء ولا شيء بالضرورة. نتجول في غابة الطّابوهات بكلّ أمان معًا. لذلك، كان من السهل التواصل بشأن أي موضوع حتى العلاقة الحميمة، أي الجنس. كان تمريناً ذاتيًا، لأنني لأول مرة أطرح الأسئلة وتطرَح عليّ بالمقابل، وأجيب بلا خوف من أن أحاكم بأني فتاةٌ دون أخلاق، كما كان ممكنا أن يحدث لو كان الأمر يتعلّق بعربيّ أو مغربي، ربّما. في ختام شهادتها، تصرّح المتحدثة: لم أكن أستوعبُ جيدا الرّوابط التي يقيمُها المجتمع بين الجنس والشّرف، أو دعني أقول بين العذريّة والشّرف. وما كان يثيرني أكثر، أنّ المجتمع لا يلوم الرّجل، وأن هذا الأخير يستطيعُ أن يفاخر بعلاقاته الجنسيّة المتعددة، حتى أمام زوجته. هناك، أدركتُ أن الثّقافة غير عادلة وأنّ ثمّة خللاً ما. لهذا، لا يداهمني أي شعور بالندم على الفعل بحد ذاته، لأنني مارستُ حقّا طبيعيّا. الشخص ربما لم يكن مناسباً لأنه كان يكذب كثيراً، وهناك انهارت لديّ الكثيراً من الصّور المثاليّة، التي نرسُمها حول الأجانب، بفعل خصاصٍ ما... في ثقافَتنا.

كيف نسائل العذرية... كتكوين نفسي؟

لا يريدُ الأخصائي في العلاج النفسي والجنسي، أبو بكر حركات، أن ينطلق في تفسيره دون التّأكيد على أنّ العذرية لا تعني بالضّرورة غشاء البكارة أو الإيلاج الطّبيعي، بل كلّ علاقة جنسية تجمع طرفين، فهي تضعُ نقطَة نهاية لتلك العذريّة، سواء كانت بطريقة سطحيّة أو فمويّة أو شرجيّة أو ما شئنا. وهي بلا شكّ تعني الطّرفين وليس المرأة وحدها كما شاع في المخيال العامّ والشّعبي.

تعليقاً عن عذريّة المرأة وقرارها الشّخصيّ في إنهائها، وعلاقتها بالشهادات التي نعرضها في هذا الملف، فحركات يرى الأمر كعلامة على تطوّر الوعي لدى شريحة من النّساء المغربيات، وتعمّق معرفتهنّ بجسدهنّ وبأنه ملكٌ لهنّ. وهي سيرورة ستفضي في المُستقبل إلى تدمير كلّ الأفهام التقليديّة والعُرفيّة، التي تحتكر المرأة في جسد، أو تختزلها في غشاء البكارة.

بحسب ما قاله حركات لمرايانا، فالمرأة أصبحَت اليوم، تمتلكُ وعيًا واستقلالاً، وتشتغل في السّوق بكامل حرّيتها. لم تعُد عرضة للعُنف الاقتصاديّ بتلك الحدّة كما الماضي. بالتالي، هذه العوامل تؤدي إلى اندحَار كلّ فكْرة نكوصيّة تحاول تطويقها.

«باتّت نظرة المرأة في موضوع الجنس، تحاول أن تجد موطِئ قدم مُتكافئ مع الرّجل حتى على هذا المُستوى. فهي تنظر إلى الرّجل، اليوم، ككيَان مُتسَاوٍ معها. وإذا كان سيتفوّق عليها بموضوع البكارة، فهي مستعدّة للانفِلات من هذا القَيد. الوقت والمكان والشّريك وطبيعة العلاقة، هي من تحددها. إنّـه، بشكل أدقّ، سعي نحو استعادة السيطرة على جنسانيّتها التي كانت مسلُوبة لقرون من طَرف الثّقافة الأبويّة».

من ناحية أخرى، تعليقاً على الشهادات التي تقدمها مرايانا، يجدُ محسن بنزاكور، الأخصائي في علم النّفس الاجتماعي، أنّ الحالات المُقدّمة تعكسُ نزاعاً بين القرار الشّخصي والقَناعات الشّخصية من جهة، والرّغبة في الانتِماء لثَقافة أو لمجتَمع معيّن من جهة ثانية. والصّراع بينهُما ليس سهلاً، خصوصا حين يطرح شرخاً بين الاختيار كرغبَة شخصيّة، وبين الخوف والمعتَقد.

يلتقطُ الأخصائي النفسيّ نقطة مهمّة مفادها أنّ البنت، في الثّقافة المغربيّة، نهيّؤها على أنّ أسمى شيء في جسَدها هو بكارتها. لكن، حين تصل إلى مستوى معيّن من المعرفة والتّجربة، سيما باعتبار التّجربة مسألة جوهريّة في حياة الإنسان، لدرجة قد تعْبرُ الثقافة والتّقاليد، فهنا، تطرح الفتاة أسئِلة «بكْرا»؛ وتتخذُ قراراً وفق خلفيّات مسكُوت عنها، أي أنّها تلجأ إلى إنهاء العذريّة كرهان لإثبات الذّات. إن الفتاة، لحظتها، تفكّر أنّها فَوق القُيود المجتمعيّة.

في هذا السياق، يضيفُ الأخصائي النفسي، قد نقرأ هذه الصّعوبة وفق الخريطة التي وضعها سيغمُوند فرويد للبنية النّفسية وصراعاتها من خلال الأنا والهو والأنا الأعلى. هكذا، يغدُو الهو، هو الرّغبة في الحياة والاحتِفاء والخصوبة، إلخ. والأنا الأعلى يعكس تلك الثّقافة والقيود وتلك التّصورات الجاهزة التي تفكّر داخلها الذّات. هذه الخريطة قد

جنسانيّة واعدة؟

من زاوية سوسيولوجيّة، نعثر عند الباحثة في علم الاجتماع ومديرة نشر مرايانا، سناء العاجي، ما يفسّر الموضوع، لو نظرنا لهذه الشهادات الشخصية لشابات مغربيات، أنها محاولة منهن لعيش حياتهن الجنسية بشكل يخرج عن "المتعارف عليه" من ضرورة الاحتفاظ بغشاء البكارة إلى غاية الزواج. وهو ما تعتبره العاجي تحديّا من هؤلاء الفتيات، كل بطريقتها، للتّصور السائد لغشاء البكارة كـ"عملة تبادل\مقايضة في سوق الزواج".

لعلّ هذا الأمر أشارت له العاجي، في بحثها السوسيولوجي حول موضوع الجنسانية والعزوبة في المغرب. لذلك، ترى أنها عملية تفترض معاييرها أن تحتفظ الفتاة بغشاء بكارتها إلى حين الزواج، وأن يكون ذلك الغشاء هو عملة المقايضة لكي يتم الاعتراف بهن وقبول دخولهن لمؤسسة الزواج. بالمقابل، فلا أحد مثلا يسأل عن عذرية الذكور. بل على العكس تماما، بقدر ما ترفع العذرية الأنثوية من "أسهم" الفتيات، بقدر ما تخفض نفس العذرية من أسهم "الـذكـورة" و"الفحولة". على الفتاة أن تدخل مؤسسة الزواج بغشاء بكارة سليم (مع اعتراف المجتمع ضمنيا أن غشاء البكارة لا يعني بالضرورة انعدام التجارب الجنسية)، فيما يتعين على الذكر أن يتخلص من بكارته بأسرع وقت لكي يثبت فحولته!

كل هذا، حسب سناء العاجي، يطرح للنقاش عمليات استعادة البكارة التي يقوم بها بعض الأطباء بشكل غير رسمي. ما الذي تعنيه؟ وهل يحيل هذا على تحول مجتمعي يعني أن البكارة قد تفقد قيمتها المجتمعية، تدريجيا، مادامت قد تحولت لـ "منتوج قابل لإعادة التصنيع"؟

فـي ذات الاتـجـاه، تـقـول الـبـاحـثـة في السوسيولوجيا، سميّة نعمان جسوس، أنّ الثقافة التقليدانيّة كانت تخبرُ الفتاة مبكّراً، منذُ طفولتها، أنّ الجسد ليسَ ملكاً لها. لم يكن لديها الحقّ حتى في لمس جهازها التناسليّ. كانت ترى شقِيقها عاريًا وهو طفل، وقد يداعبُ قضيبه ويخلق ذلك مرحًا عائليّا. لكنّ ذلك ظلّ محظُوراً بالمُطلق على الفتاة؛ حتى أنّ بعضهنّ تعرّضن للضّرب أو العُنف اللفظيّ، لأنهنّ تحدّثن أو اقتَربن من تلك المنطقة الحسّاسة من جسدهِن. من هذا المنطلق، تنغرسُ أفكار الذّكوريّة فيها: جسَدك ليس مِلكك، جسدك شرفك، وجسدك في حفظ عائلتك، وسيكون ملكاً لزوجك!

تجدُ سميّة نعمان، في تصريحها لمرايانا، أنّ هذه التربيّة لم يأفل أثرها بعد، ولم تتراجع. إنّما، الذي نفهمه في اختيار بعض النّساء أن تتحرّرن من هذا العبء، فهو يحيلُ على أنهنّ أدركن أنّ تلك الذّات، وذلك الجسد ملكٌ لهنّ بدرجة أولى. حين يبدأ الإدراك، يبدأ الاستِماع للذات ورغَباتها في شَكلها الطبيعيّ، وفي ثوبٍ يفرّ من كلّ ما هو جاهز وموجود في الثّقافة الشّعبيّة. وحينها، يحدثُ التّمازجُ بين الشّعور المجرّد والجسد المادّيّ، وذلك التّمازج رُفضَ مراراً بفعل مؤثّرات خارجيّة قاهِرة.

ترجعُ جسوس هذه الطّفرة إلى تقدّم أنماط التّفكير نسبيًا، وشكل الحَياة بعد أن مسّته الحَداثة، والنّضالات من أجل وقف تزويج القاصِرات، وتمدد الفترة ما بين سن بلوغهن وسن زواجهن، إلخ. كل هذا سمحَ للمرأة أن تفهم العالم، وأن تنفَتح على ذاتها من خلال ما شاهدت في الأفلام الرّومانسيّة أو الأفلام الجنسيّة وغيرها، وتعرّفت على الجنس الآخر... وأيضاً، لا ننسى دور الأنترنت، وخصوصاً مواقع التّواصل الاجتماعيّ!

لكن، تقول جسوس... من الحَالات اللائي صادفتُهنّ، "تبيّن أنّ الثّقة في النّفس لدى كثير من النّساء تتقوى بشكلٍ مثير. عديداتٌ هنّ من قُلنَ صريحاً: لم أعد أريد النّفاق أو التّحايل على رغبَاتي، إمّا أريد أو لا أريد. لذلك، الفتيات اللائي يخترن التخلي عن عذريتهنّ ينبغي أن يتميّزن بالثّقة في النّفس للمواجهة والقدرة على الدّفاع عن هذا الاختيار. قد يتعرّضن للابتزاز من طَرف الشّريك وقد تبلغ المعلُومة إلى عائلتهنّ، وفي هذه الحالات، كلّ ما ستجدن بجانبهن هو أنفسهنّ. وسيتطلّب الأمرُ جرأة كبيرة جدًا، عندئذ، للنّجاة بأقلّ الأضرار".

هناك "خيطٌ ناظم بين النّساء اللاتي نسَفْن عذريتهنّ إراديًا، وهو أنهن يتقاطعن في كون الزّوج أو الشّريك الذي يسأل عن العذريّة أو يعطيها أهميّة، لا مكانَ له في حياتهنّ. سيحترِمْن اختياره، ولكنهنّ لن يقبَلن بشخص ينتَمي للثّقافة التي يجاهدْن للتخلّص من بقايَاها وسيطَرتها... هذا مع أنّ هناك حالاتٌ لنساء تلجأن، في النّهاية، إلى بكارة اصطناعيّة للخلاص، وقد عاينتُ بعضاً منها ذاتَ زمن"... تجملُ جسوس حديثها مع مرايانا.

... هكذا، بعد تقديمنا للشّهادات وتفسيرات الباحثين، يتبيّنُ أن موضوع العذريّة يحرّكه مفتاح وحيد: حيفُ التّقاليد. وإنّ ما يدفعُ المرأة، في هذه الحالة، إلى طَرح تساؤلات حول عذريّتها وإلى البحث عن تبريرَات واقعيّة لإنهائِها... هو أنّ الطّرف الخاسر في جلّ مواضيع الطّابو: هو المرأة!

تجعل عمليّة الفهم جد معقدة، لأننا قد لا نستوعب جيدا منطق الذات وكيف تفكّر. وهذا، بكلّ تأكيد، إن أخذنا إنهاء العذرية في العمق الإنساني والنّفسي والثّقافي والجنسّاني، وليس كخُطوة عابرة من أجل إحساس جنسي أو شهوة.

لنأخذ مثلاً الشّهادات الواردة في هذا الملف: الملاحظُ أنّها تمّت بأسماء مستعارة. ماذا نفهم هنا؟ ببساطة، نستوعبُ أنّه حدث تصالحٌ مع الذّات، ولكن لم يقع بعدُ تصالح مع المُجتمع. هنّ يعرفن أنّ هناك خطُورة عليهنّ. وثمة بالضرورة رهاناتٌ، يسعين إلى حفظها، منها استقرارهن الاجتماعي، واستقرارهن في عملهم ونظرة الآخر لهن، فهناك من قد يعتبرها سهلة المنال بفعل ذلك...

ومنه، يفيدُ بنزكور بضرورة ملاحظة، أنّهن في أغلب تصريحاتهنّ، ركزن على أنّهن قمن بعلاقة جنسية طبيعيّة، لكن في ظلّ تخفٍّ عن المجتمع. إنهنّ يعدن اجترار الصراع الذي تعيشه غالبية المجتمع المغربي. إنهن، بشكل ما، يجعلننا نعثُر على تلك الازدواجية التي تحكمنا في كلّ شيء. يمكن القول إنّها طبيعة كلّ مجتمع يعيشُ مرحلة انتقاليّة من مجتمع تقليديّ محافظ، نحو مجتمع حداثِي ومجدّد، وتنعكسُ على أفراده.

مع ذلك، بنزاكور يعدّ مقاومة الذّكورية تفكيراً جميلاً وجيدا... أن تحملنه الفتيات، وأن يرفضن تدخل الثقافة الأبوية في حياتهنّ واختياراتهنّ. غير أنّ الأخصائيّ ينظرُ إلى الأمر في كلّ سياقاته الممكنة، ولا يتمنى أن يتخذ الأمر نزوع ردّ الفعل، وإلاّ سيكون ذلك خطراً على المرأة، وتنفّذ أوامر الذكوريّة دون أن تدري... لماذا؟

يجيبُ المتحدّث: لأنّ المجتمع غير جاهز بعد لتقبّلها، وقد تصبح الفتاة مقصيّة داخل ذات المُجتمع وسينظُر إليها الجميع نظرة احتقار. الفتاة التي تواجه الذكوريّة بصفة رسميّة لا خوف عليها، لأنها واعية بهذه الحرب التي تخوضها. لكن أن تقاوم الذكوريّة بشكل من التّخفي، فهذه مخاطرة قد تجعلها ضحية لتلك الذّكوريّة التي... تقاومها!

تابعنا أعلاه، شهادتين لنساء مغربيّات تخلين عن عذريتهن عن قناعة واختيار، وعززنا ذلك بالحديث عن التكوين النفسي الحديث والمعاصر الذي بدأ يطبع موضوع البكارة. وهنا، نقدّم شهادات أخرى، ونخضع الموضوع في رمّته لمحكمة السوسيولوجيا، لفهم مختلف السياقات الممكنة في التخلي عن غشاء البكارة عن اختيار.

آية: العذرية تخلقُ نفاقاً

كان عمري 20 سنة، ولم يكن قراراً، بل كان تفجيراً لكثير من التّساؤلات التي افتضّتني في زمن ما: كيف يمكنُ أن أقوم بعلاقة جنسيّة طبيعيّة دون مشاكل أو تعقيدات؟ لا أريدُ الجنس الشرجيّ، ولا أريد أي ممارسة خارج النّطاق الطبيعيّ! كنتُ على يقين أنني سأفعلها، إلاّ أني تريّثتُ إلى غاية العشرينات من عمري حتى لا تكون لذلك أيّة إكراهات نفسيّة، قبليّة أو بعديّة.

ثمّ تضيف: حين قررتُ خوض غمار التّجربة، كنتُ أحسّ أنني أتخلّص من قبضة المُحيط المُجتمعي، وأطرُد كلّ من يحاول فرض وصاية على جهازي التناسليّ. كان تحرّرا من كلّ القُيود التي تفرضُها الأعراف والتّقاليد. كنت أنظّف بين فخذيّ من سطوة العائلة: من صورة الأخ، ومن صورة الأب وبالضّرورة من صورة الأم، التي حذّرتني مراراً بأنْ أحفظ ما يوجدُ بين فخذيّ. إلى اليوم، لا أفهم لماذا كلّما فُتحَ نقاشٌ مماثل وسط العائلة، تتوجّه إلينا الأنظار، ولو بالمزاح أحيانا، ويخلفها قولٌ غريبٌ: «إيوا حضي بين رجليك».

تستطردُ قائلة: «لا أودّ أن يبدو كلامي كتشجيع لأي فتاة، لأنّه قرار لا يؤخذ عفويّا وبدُون تخطيط؛ وأصلاً هذا بوجٌ يتعلّق بتجربة خاصّة بكلّ علاّتها. هذه قناعاتي أنا، وأحترم أي فتاة تختار العكس. لكن، فقط عندَما يكون ذلك بمحض إرادتها، وليسَ تنفيذاً لأوامـر تُملى عليها بالقَهر الـرّمـزي والقوّة الماديّة».

تختمُ آية شهادتها: في الحقيقة، كنتُ سأندم لو لم أتّخذ قراري هذا، إذ هو، في العمق، لا يعدو كونه ترجمة لقناعات ومبادئ شخصية، تنأى ما استطَاعت عن الازدواجيّة والنّفاق. إنّه بحثٌ عن الاستقلاليّة، وأتمنى دائماً إلى أن يُنهى هذا النّقاش عمليّا وأن يصبحَ مجرّد ذكرى.

فدوى: لا أقبلُ رجلاً يسأل عن العذريّة!

فدوى، 28 سنة، تسترجعُ ما حدثَ قبل ستّ سنوات. تصرّحُ فدوى: عمليّة «افتضاض البكارة»، تلكَ، جاءت تتويجاً لأحاسيس حميمَة وعميقة جدّا. كنّا نسكنُ معاً، وكنّا نقوم بممارسة الجنس بشكلٍ سطحيّ في كُل مرّة.

لكن، في تلكَ المرّة، كان الأمر مختلفاً. كانت رغبة في أن تنتهي مرحلة في حياتي وأن أخترقَ أخرى. كان هو أيضاً بتولاً، وكنّا على أتمّ الاستعداد لذلك. فعلناها وفيما بعد عرفت عائلتي. أجدني محظوظة لأنني ولدت في عائلة تحترمُ قراراتي واختياراتي، ولم أتعرّض للنفي العائلي أو أي عنف...

تـردفُ المتحدّثة: لا أخفي أن هذا الموضوع عرّضني لمضَايقات كثيرة أحياناً. وكنتُ كلّما ناقشتُ الأمر معَ بعض الأصدقاء يعتبروننني منفتحة لأيّ علاقة جنسيّة، مادمتُ بدُون غشاء بكارة وأنتصر للحريّة الجنسية. غالباً ما يسألونني ماذا لو أراد زوجـي مستقبلاً أن يعيشَ تلك اللحظة معي ويجدني بدُون بكارة.

مبدئيّا، أنا أعرف أنّني سأخبرُه بهذا الأمر منذُ البداية، وليسَ لديّ ما أخفيه أصلاً. لدي، أيضاً، صديقات يقدّسن عذريتهنّ ويرفضن ذلك، ولكننا نناقشُ ونحترم قرارات بعضنا، وهذا هو العيشُ المشترك. لم أدعُ أي واحدة لتجربة ما عشته، لأنها حياتي وحدي.

كخلاصة، تقول فدوى: أنا، في كلّ الأحوال، لن أقبل رجلاً يسأل عن العذريّة أو يبدو لي مهتمّا كثيراً بهذا الموضُوع. لن نتفَاهم من الأساس إذا كان منطقه يربط بين غشاء البكارة وبين الشرف.

في شراكة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وتيبو أفريقيا

المساواة بين الجنسين من خلال الرياضة

في 23 فبراير 2022، وقع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتيبو إفريقيا عقد شراكة في الدار البيضاء، بهدف مواكبة وتوعية اليافعات حول الصحة الجنسية والإنجابية والـمـسـاواة بين الجنسين من خلال مبادرة GIRLS CAN.

هذا المشروع، الممتد على طول الفترة ما بين 6 مارس و30 يوليوز 2022، عرف مشاركة 240 فتاة وامرأة و3000 مستفيد آخر من 12 حيًا في جهة الدار البيضاء-سطات، وهو يندرج في إطار مشروع «تعزيز حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين في المغرب»، والذي يتم تنفيذه بدعم من الشؤون العالمية الكندية.

سياق الشراكة

يقول محمد أمين زرياط، رئيس جمعيّة تيبو أفريقا، إن «جمعيتنا هي جمعية رائدة في التنمية والتربية وتشغيل الشّباب عن طريق الرياضة، وهكذا تم توقيع اتفاقية شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، وهذه الاتفاقية تدخل عامها الثاني الآن».

زرياط يضيف في تصريح خصّ به مرايانا أنّ خطة الشراكة تستهدف الفتيات الموجودات في دار الطالبة، في عدة مدن وخصوصا جهة طنجة تطوان الحسيمة، وجهة الدار البيضاء سطات، وكان الهدف هو وضع تصوّر إرشـادي يتعلّق بالصّحة الجنسيّة والإنجابيّة عن طريق الرياضة، شاركت فيه أكثر من 300 طالبة.

المتحدث يعتبر أنه، عن طريق هذا البرنامج، «تمكنت المشاركات، اللائي لا تزلن في مرحلة المراهقة، من اكتساب عدة مهارات فكرية وحركية واجتماعية، وتم عن طريق الشّراكة تنظيم حفل يعنى بالتّنمية عن طريق الرياضة، بمناسبة النسخة الأولـى للقمة المتعلقة بالتنمية عن طريق الرياضة بأفريقيا، والتي تم تنظيمها، بالمغرب، بمناسبة اليوم العالمي للرياضة من أجل التنمية والسلام؛ وهو يوم أقرته الأمم المتحدة بناء على اقتراح المملكة المغربية».

لكن الشراكة مع صندوق الأمم المتّحدة للسّكان بالمغرب مكّنت من تقديم برنامج جديد ونموذجيّ يقترب كثيرا من الابتكار والإبداع. يتعلق الأمر بالرد على السؤال التالي: كيف يمكن، عن طريق الرياضة، أن نتحدث مع الإنـاث وكيف يمكن أن تتحدث معهن معلّماتهن في دار الطّالبة، إضافة إلى آبائهنّ وأمّهاتهنّ وأيضا مدرباتهن ومدربيهنّ، عن الصحة الجنسية والإنجابية.

يشير رئيس جمعيّة تيبو أفريقا أنّ المشروع يعتبر فريدا في هذا الزمن المتحول، حيث يحاول أن يراعي التّحولات القائمة في المجتمع، ويساير تطور ملكات الإناث التي كانت دائما ريادية. قوة هذا المشروع تكمن في أنّه يستهدف شريحة فتيات يافعات بين 14 و17 سنة، ثم شابات من 18 إلى 25 سنة، أي أنه يرافق المشاركات في مرحلة حساسة وجد هامة في تكوين مختلف تصوراتهنّ الحاسمة.

في ذات الاتجاه، يضيف رئيس جمعية تيبو أفريقيا أن 240 شابة وطفلة استفدن، عمليا، من هذا البرنامج لمدة خمسة أشهر؛ وهو برنامج يستهدف، أساسا، الفتيات اللاتي توجدن في حالة عطالة أو اللائي انقطعن عن الدراسة. البداية كانت في المرحلة الأولى مع شابات بين 18 و25 سنة، وعددهن 36، واستفدن من دورات في التّداريب الرياضية وتداريب في كرة القدم والتّنمية الذّاتية. والجميل أنهنّ اكتسبن مهارات تقنية وحياتية ومقاولاتية، لكي يتم تهييئهنّ ليصبحن مدربات رياضيات مستقبلا.

هؤلاء الفتيات قادمات من 12 حيا سكنيا من الدار البيضاء، بمعادل 12 فريقا، وكل حي يمثل منتخبا معينا. في هذا الاتجاه، تم تنظيم مباريات، بشراكة مع السفراء الأفارقة الذين تتواجد سفاراتهم بالرباط، وفي النهاية، فاز فريق درب السلطان الذي يمثل «بوركينافاسو». يجمل زرياط بأنّ «المشاركات، حين يعدن لأحيائهن بعد نهاية المشروع، يبدأن برنامج الرياضة من أجل التنمية، والتحسيس بالرياضة، والهدف الأول هو تخريج 36 مدربة بمعدل 3 من كلّ حي، وتقدم لهنّ تقنيات ومهارات ويحظين بالمواكبة. أمّـا الهدف الثاني، والحاسم، فهو أن الفتيات الصغيرات يعدن للمدارس وإتمام دراستهنّ وإيقاف هذا الميز، بينما الهدف الثالث فيتجلى في أن هذا البرنامج سيجري تقديمه للفيفا والكاف، لنبين أننا كجمعية مغربية قمنا باستغلال حدث رياضي مهم منظّم بالمغرب في ظل تواجد الكاف، بشكل إيجابي، وذلك حتى نستطيع أن نقوم بتنظيم المزيد من التظاهرات الإدماجية للإناث عن طريق الرّياضة».

ما قبل الشراكة

تأتي أهمية مشروع GIRLS CAN في كون تيبو أفريقا منظمة غير حكومية، تستخدم قوة الرياضة لتصميم حلول اجتماعية ومبتكرة في مجال التعليم والتمكين والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء من خلال الرياضة. تهدف المبادرة إلى إدماج الفتيات في جميع الجوانب الاجتماعية، من خلال الرياضة وإعادة دمج الشباب في مدارس الفرصة الثانية وخلق فرص عمل للنساء في الأنشطة الرياضية المحلية.

أكثر من ذلك، تشكل المبادرة جزءاً من إطار دولي يجعل المساواة بين الجنسين أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما هو مذكور في أجندة 2030 والاستراتيجية التي تستجيب للرؤية العامة لجمعية Tibu Africa، وهي أن تصبح قاطرة التنمية عن طريق الرياضة في أفريقيا بحلول عام 2030 مما يجعل الرياضة محركا حقيقيا للتغيير في البيئات المعقدة، لا سيما فيما يتعلق بالإنصاف والمساواة بين الجنسين.

التقت اهتمامات هذه المنظمة غير الحكومية مع مراكز اهتمام واشتغال صندوق الأمم المتحدة للسكان في المغرب، الذي يعمل في المغرب منذ 1975، بالشراكة مع الحكومة المغربية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. كان اللقاء بين المنظمتين ممكنا، في نقطة تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على صحة الأمهات والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات، فضلاً عن دعم رفاه الشباب، مع التركيز على اليافعات والشابات.

من المتوقع أن يفتح هذا العمل المشترك الفرصة لمئات الفتيات من المناطق الحضرية والقروية للمشاركة في برنامج يركز على التمكين وتحقيق الذات والرفاه، مما يتيح لهن استخدام الرياضة لشق طريقهن.

لهذا، تم اعتبار «توقيع هذه الشراكة بمثابة دليل على أن تمكين الفتاة وتوعيتها وتعليمها من خلال ممارسة الأنشطة الرياضية، يوجد في صميم الاهتمامات اليومية لتيبو أفريكا وصندوق الأمم المتحدة للسكان».

نحو تفسير واقعي للقهر الرّمزي والاجتماعي

قصص مغربيات نزعن الحجاب

صورهنّ متداولة بقوّة على مواقع التواصل الاجتماعي. تعرّضن للتّنمر والتّحرّش وانتهاك الخصوصيّة أحياناً، إلاّ أنهن لازلن يدافعن على قرارهنّ في... خلع الحجاب.

لا واحدة منهنّ تخفي صعوبة التّحول من مرحلة الحجاب إلى ما بعدها، وما يفجّره ذلك من إكراهات نفسيّة ومجتمعيّة. شهاداتُ حيّة تقدّمها مرايانا لنساء يؤمنّ بأنّ نزعهنّ للحجاب كان اختياراً طوعيًا وحرية شخصيّة خالصَة. شهاداتُ تتقاطع في مسلّمة واضحة: أنّ جسد المرأة ملك لها، ولا دخل لأيّ أحد فيه، بما في ذلك عائلتها وحتى مُحيطها أو مُجتمعها.

نهيلة: لا يدومُ الغصب...

نهيلة السعدي طالبة بالرباط تنحدرُ من مدينة أرفود بإقليم الراشيديّة، قرّرت أن تحكي لمرايانا قصّة تحولها من الحجاب القسري والمفروض إلى الحرّية. تقول إنّه «وقتئذٍ، وبعد نزع الحجاب، كثيرُون اعتقدُوا أنني لمّا بدأت أنشر بعض الأفكار التّقدّمية على حائطي، كنت انسلختُ عن أخلاق المنطقة، وأنّني انجرفتُ مع إغراءات المدينة. لا ألومهم لكون الثقافة المحدودة في تلك المناطق، تجعلهم يعتبرون الحجاب هو منتهى أخلاق الفتاة».

لا تخفي ابنة أرفود أنّ بُعدها عن العائلة، كان خطوة مفصليّة في قرار نزع الحجاب. «أردت أن أحتفي بأنوثتي وجمالية شعري، خصوصاً بعد حضوري لعدة ندوات بالرباط عن حرية المرأة والجسد، وتغيرت لديّ كثير من التصورات بفعل المطالعة التي أتاحتها لي الكلية. لطالما كنتُ أفاتحُ أمي في رغبتي بنزع الحجاب، إلاّ أنها كانت ترفض بالمطلق وبشكل قطعيّ».

تختمُ نهيلة قصتها بالقول: منذ صغري وأنا أزدري ذلك القماش. ولا أنكر أنّني اعتبرتُ مجيئي للرباط فرصة لأحاكم كلّ الغصب الذي مورسَ عليّ. تقوّت شخصيتي بفعل الاستقلال الذي تمتّعتُ به. تقبّلت العائلة ذلك على مضض لأنني دافعت عن اختياري، وساعدتني أخواتي في هذه المعركة. الآن، أعود إلى أرفود بشكل عاديّ ولا أعير النّظرات المستفزّة أيّة قيمة، رغم أنها كانَت تقتاتُ من هنائي في البداية. والدي يحتّم عليّ عدم مُغادرة البيت كثيراً في العُطل التي أذهبُ فيها لبيتِ العائِلة، لهذا السبب بالضّبط».

أمينة: الخوف لم يرحمني!

«بما أنني أرتدي الحجاب منذ وقتٍ مبكّر، وتحديداً منذ الخامِس ابتدائي، كان من الصّعب على كثير من الناس في مُحيطي تقبّل اختياري الجديد. كان هُناك من يسألُ لماذا قـرّرت ذلك؟ ولماذَا هذا الوقتُ بالضّبط؟ وهل كَان قراراً صائباً أن أخلع الحِجاب؟ حتى أنّ البعضَ قال إنّه الوقتِ الأمثل لارتدَاء الحجاب نظراً للبعد عن الأهـل، بما أنّ الحجاب يفرض، من وجه نظرهم، الاحترام الاجتماعيّ.»، هكذا تستهل أمينة الخضري خرّيجة المعهد العالي للإعلام والاتصال، حديثها مع مرايانا.

الخضري ترى أنّ هذه الردود تقبّلتها نوعاً ما، لكنّ الخوف والضغط النفسيّ الذي عاشته بينها وبين نفسها، كان أصعَب مرحَلة حينَ قرّرت نزعَ الحجَاب. تقول: الثّقافة الشّعبية والدّينية المنغرسَة فينا منذُ نعومة أظفَارنا دفعتِني بعد هـذا الـقـرار إلى الاسْتشكَال: هل أنا أقترف بخطأ ما؟ لكني لم أكترث كثيراً، ودافعتُ عن صوابية قَراري. آمنتُ أنه، كلّما تقوى مَوقفي النّفسيّ تُجاه ما أفعل، سأكون أكثر قابليّة للدفاع عنه أمام المُحيط والآخر.

> يبدو لمرايانا أنّ الحجاب اليوم، أصبح موضوعاً ذا أهمية كبيرة بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع من قبل. خصوصاً مع موجة المراجعات الكبيرة المطروحة راهناً، والتي تُحاول أن تحاكم التّصورات القَطعية فيما يتعلق بالحجاب، كمؤشّر للوقَار والعفّة والحُشمة

تضيفُ أمينة: الغريب أنني لم أتعرض لتحرّش جنسي له علاقة مباشرة بنزع الحجاب؛ رغم أن بعض معارفي سوّقوا لي هذه الفكرة، على اعتبار أنّه، بعد نزع الحجاب، سيستَسهلني الذكور ويضاعفون رغبتهم في «الحصول عليّ»؛ وهو، في نظرهم، أمر يتحقق تلقائيًا، مادمت تخليت عن طريقة لباسي القديمة، وبالتّبعة «تنازلت» عن القَواعد والمبادئ.

تقول أمينة بحسرة إنها تستغربُ الربط بين نزع الحجاب والتّخلي عن المبادئ والأسُس السّليمة التي تربّينا عليها: «لا أجد قولا مقنعاً في هذا الصّدد. هو تغيير في الهِندام فقط ولسنا دائما مطالبين بتبريره للآخرين. والديّ تقبّلوني لأنّ ارتداء الحجاب كان اختياري في البداية، كما هو اختياري اليوم أن أخلعه».

تجمل أمينة شهادتها لمرايانا بالقول إنها، حين خرجت أول مرة بدون حجاب، أحسّت بصعوبة تقبل نفسها في البداية، وبدأت تلك الصّعوبة تتعاظَم مع الأيّام. لكن، مع الوقت، تلاشى ذلك الخوف تماماً وأصبح هِندامها الجديد عاديًا جداً. تقول عن ذلك: «كنت أرتديه ثم أزيله في اليوم الموالي، وأعيدُه لكيّ أفلّص من حدّة الضّغوط النّفسية. كانَ نزع الحجاب تغييراً ضخماً في حياتي، لذلك، أتفهّم من يجدُون رفضاً بسبب نهجهنّ نفس الخيار».

الخوف والقهر والغصب: أيّة تفسيرات ممكنة؟

يبدو لمرايانا أنّ الحجاب اليوم، أصبح موضوعاً ذا أهمية كبيرة بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع من قبل. خصوصاً مع موجة المراجعات الكبيرة المطروحة راهناً، والتي تُحاول أن تحاكم التّصورات القَطعية فيما يتعلق بالحجاب، كمؤشّر للوقَار والعفّة والحَشمة، إضافة إلى بروز تأويلات حداثية تسعى لإدخال الحجاب في نِطاقه الطّبيعي، المتعلّق بالحُرية الشّخصية أساساً.

تبعاً لذلك، يقولُ المصطفى شكدالي، المختصّ في علم النفس الاجتماعي، إنّ القهْر أو الخوف، هو تسويغات نفسية للّغط القديم/ الجديد الذي يرافق الحجاب كإشارة للدين والانتماء والهوّية. بدأ هذا النقاش في الغرب أو في فرنسا مثلاً، ثمّ امتدّ إلى الوعي المغربي، وهو ما ساهم في فتح النّقاش من جديد، والوقُوف على مناحيه السّيكولوجية والسّوسيولوجية.

الملاحظُ حاليًا أنّ الدّفاع عن الحجاب أصبحت له حجّة واحدة، مُستسَاغة، وهي الحرّية الفرديّة. لذلك، يجد شكدالي، في حديثه لـ»مرايانا»، أنّه لو نظرنا إلى الحجاب من الجانبِ الظّاهريّ السطحي، فله دلالات دينية. إنه إحالة صريحة على تموقع أيديولوجي، يمكن تسميّته في هذا السّياق بـ»التديّن». ولا ننكرُ أنّه سَادت داخل مربّع الثّقافة الجاهزة أفكار من قبيل «حجَابي عفّتي»، وغيرها من المقولات النّمطية.

هذا التّصور الذي يتولّد عنه انتماء وتموقع، هو أصل المأساة تقريباً، لأنّه «بمجرد أن تنزع المرأة حجابها، فذلك معناه أنها تعيش ردّة حقيقية بالنّسبة للجُموع. إنّه صراع تديّني وأيديولوجي بطبيعَته، والواضح أنّ هذه الأفكار السّائدة، تخلق ارتباكاً أو قلقاً للفتاة التي تُحاول خلع الحجاب، لكونها تعرف جيدا كيف ينظُر مُجتمعها، نفسيًا، إلى المرأة المحجبة وغير المحجبة، وخصوصا لتلك التي تخلع الحجاب بعد ارتدائه»، يقول المتحدّث.

بالنسبة للمختصّ في علم النّفس الاجتماعي، تتعرّض المرأة التي تخلع الحجَاب للقهر الرّمزيّ والانتقاد الحاد، على اعتبار أنّها تخلّت عن هويّتها وعن ضَوابط التّدين التي، ربّما، عُرفت بها. إنّ المجتمع لا يرى في ذلك خطوة متقدّمة تتعلّق بالحرّية، بل يعتبرها ردّة ونكوصًا وتراجعًا إلى الوَراء.

كيف نفسّر، إذن، سلوكات الضّغط الممارسة على المرأة التي تنزعُ الحجاب؟

ترى سعيدة الزين، الباحثة في علم الاجتماع، أنّ الأمر يمكنُ اعتبارهُ رفضاً مجتمعيا، أو بعبارة أخرى، النازعة للحجاب تبدو كأنها تناكف الظّاهرة الدّينية السّائدة في المجتمع المغربي، والتي هي الإسلام. لذلك، يتم الإساءة إليها وقهرها بشكل مباشر أو غير مباشر.

الغريبُ في نظر المتحدّثة، أنّ دائرة الحصانة التي «قد» يخلقها الحجاب، تنهار ويتمّ إخراج هذه المرأة منها قسراً. إنها تعود إلى نقطة الصّفر في نظر المجتمع: المرأة عورة، المرأة فتنة. وربما تقسو حدّة الانتقادات بالنّظر إلى عامل الألفة، الذي استطاعت من خلاله المحجّبة بناء صـورة أو نموذج للمرأة «العفيفة» و»الشريفة» و»الطّاهرة»، وفق التصور المجتمعي الغالب. وهو ما يدفع الآباء المُتماهين مع هذا المفهُوم إلى غصب بناتهم على وضع الحِجاب. وفق ما تفيده الزين، فإنّ الحجاب، يشكّل لبعض فتيات العالم القروي والأسر «المحافظة»، جواز مرور نحو إتمام الدراسة. كأنها عملية مقايضة تتمّ في العالم القروي، بحيثُ ترتدي الفتيات في مرحلة الاعدادي والثانوي الحجاب من أجل إتمام المسار الدراسي، بينما غير المحجّبة قد تنقطع عن الدراسة.

يبدو الوضع جليًا في النّسبة العالية للمحجبات على حساب الأخريات غير المغطّيات للرّأس في الأوسَاط التّعليمية. وهو نفسُ الأمر داخل بعض الأسَر المُحافظة في المَجال الحضريّ أيضاً.

بهذا المعنى، تعتبرُ المتحدّثة أنّ السلوكات الشاذة التي تتعرّض لها المرأة التي تنزع الحجاب، تبرزُ بوضوح أنّ الحجاب بات عابراً للبعد الديني إلى بعد اجتماعي. لقد رسم صورة للمرأة الطاهرة التي ترتدي الحجاب؛ وانتزع، بالمقابل، صفة الطهارة عن نظِيرتها غير المتحجّبة. إنها عملية قهر ناتجة عن بنية ثقافية لم تتجاوز النّظرة الكلاسيكية بعد، حين يتعلّق الأمر... بالحجاب!

نقدّم هنا، قصّة أسماء التي تعرّضت للتنمرّ والتحرّش واعتُبرت «فتاة سهلة» بعد نزع الحجاب.
كما نقدم قصّة سلمى التي تعتبرُ نفسها محظوظة، والتي لم تواجه أية ردات فعل سيئة بعد قرارها.

تحت الحجاب فكرة يناقشها العقل

أسماء: خلعت الحجاب وخرجت «الوحوش»!

أسماء الدريبي، 21 سنة، تقول إنّها نزعتُ الحجاب سنة 2018، بعد مدّة 16 سنة من ارتدائه. تقول أسماء لمرايانا إنها كانت في البداية مكتفية بخلعه والخروج به إلى الشارع. لكن «في إحدى المرات، أردت أن أشارك «اللوك» الجديد على صفحتي. بمجرّد أن نشرتُ الصّورة الأولى لي بدون حِجاب، تعرّضت لسيل من التّحرش في الخاص. قال لي أحد أصدقائي متظاهراً أنه يمزح: «خلعتِ الحجاب. إذن، متى تنزعين سِروالك». حذفتُ الصّورة مباشرة. آلمتني الرّسالة كثيراً وبكيت بشدّة وأحسست بجرح عميق للغاية».

أسماء، تتوقف كثيرا عند ملاحظة أساسية، وهي أنها تعرّضت للتّحرش بشكل مضاعف من طرف الذّكور المقرّبين جداً منها. «كأنني كنتُ أعاشرُ وحوشاً نائمة وتفجّرت مكبوتاتها بمجرد أن أزلتُ الحجاب. لم أفهم ما الذي يحدثُ، وكنتُ أفكّر في العودة إلى ارتدائه. لكنّ إحدى صديقاتي شجّعتني على ألا أعير للأمر قيمة كبيرة، وبأنّ الأمر يتعلق بي وبجسدي واختياري وأني أنا من يقرر».

تتابع أسماء بمرارة: كنتُ أناقشُها في مسألة علاقة شعري بما يحدث، وكيف سيثير شعري شهوة رجل آخر. إلى اليوم، لم أجد إجابة منطقيّة. الشخصُ المريض أو المكبوت ينبغي أن يبتعد عنّي، لا أن يقرّر في جسدي إن كان مباحا أم لا. عائلتي إلى اليوم لم تتقبّل ذلك. حين كنت أحاول إقناع أختي الصغيرة بانتزاعه، كانت أمي تخاطبني بعنف: «خلي عليك البنت... ماشي خرجتي الطريق وباغا تخرجيها معاك». (دعي أختك وشأنها، ضلالك لا يعني أنه يحقّ لك دعوة الآخرين إليه).

الواضحُ أنّ ما تعرضت له أسماء من طرف أصدقائها الذكور يدخلُ ضمن التحرّش الجنسي، وهو وفق ما أكده باحثون لمرايانا، لا يتعلّق بالحجاب أو أي نمط متحرر من اللباس، لأنه خللٌ في التّربية والسّلوك يرتبط، حصرا، بالمتحرّش وشخصيته، ولباس المرأة ليس السبب إطلاقاً. لكن، في نظر المصطفى شكدالي، القول، الذي يحمل أيضًا نوعاً من التنمر، يُظهرُ مجدداً ذلك التقابل المعروف، والذي يفيد أنّ الحجاب قد تكون له دلالة «السّتر» بالنّسبة للبَعض، أي تلك الدّلالة السّطحية المتعلّقة بالعفّة.

من جهتها، تقول سعيدة الزين، الباحثة في علم الاجتماع، إنّ شهادة أسماء تظهر تمثل بعض الرّجال للمرأة وسيطرة الذكوريّة على تفكيرهم وسلوكهم بشكل كليّ.

وفق ما تفيده الزّين لمرايانا، فإنّ هذه الشهادة تظهر الشرخ البين في التفكير الذي لازال، إلى اليوم، سائداً، والذي يعتبرُ جسد المرأة أداة مثيرة للاستيهام والشّهوة والرغبة الجنسية. حسب هذا التفكير، يكون الجسد المغطى أقل فتنة، بينما «العاري» وغير المرتدي للحجاب، يشكل موضوعا جنسيا أو تغريرا ممكنا من تلك المرأة.

بينما نحاول قراءة شهادة أسماء بمكنزمات السوسيولوجيا، وحضور اللباس في المخيال الشعبي المغربي والثقافة الكلاسيكية، ترى سعيدة الزين أنّ أصدقاءها، الذين تقول إنهم تحرّشوا بها، يعبرون عن تمثلاتهم لجسد أسماء، وكيف كان هذا الجسد المحجب بعيدا عن الفتنة، ثم تحوّل إلى محرّض على الشّبق بمجرد خلع أسماء للحجاب، رغم أنّ هذا التفسير يبقى نسبيًا، لأن المحجّبات يتعرّضن للتحرّش بدورهن.

أسماء في هذه الحكاية أصبحَت موضُوعاً جنسيًا، من منظور هذا التمثّل. فهِم المُتحرّشون، عن خطأ، أنها بنزع الحجاب، تعلن سهولة الوصول إلى جَسدها. لذلك، نستطيع القول بأنّ اشكالية التحرش الجنسي في علاقتها مع الجسد غير المرتدي للحجاب، هي إشكالية ترتبط بمنظور، لم يُصوّب بعد. إنه منظور يتعلّق بالمجتمعات الباطرياركية (الأبوية)، وكيف تحصر المرأة في كونها أداة جنسية لا غير، بدون رُوح أو فكر.

سلمى: كنتُ محظوظة!

سلمى الغزاوي، صحفية ومترجمة، تحكي قصّتها لمرايانا، مرجعة ارتداءها للحجاب إلى سنة 2011، وبعدها ظلّت ملازمة له لأزيد من تسع سنوات. قبل أن تتبدّل قناعاتها الدّينية المتشدّدة مع مرور الوقت.

تقول سلمى إنها «توصّلت إلى حقيقة مفادها أنه ليس من المهم فعلاً أن يكون هناك تمظهر خارجي لعلاقتها مع الله والدين. بدأتْ فكرة خلع الحجاب تلح عليها، لكنها لم تجرؤ على أخذ هذه الخطوة، خوفاً من نظرة المجتمع إليها

ومن المضايقات المحتملة، سيما وأنها معروفة في مجال اشتغالها كفتاة محجبة».

ثمّ تضيفُ: كنت أشعر بعدم الارتياح، وأتساءل: هل عليّ الاستمرار في ارتداء الحجاب كنوع من

المهادنة مع المجتمع؟ ما هو الأهم، قناعتي وراحتي أم رضا المجتمع علي؟ وهل سأخشى رد فعل الناس أكثر من خشيتي لله؟

«قبل أزيد من عام، ومثلما قررت فجأة ارتداء الحجاب، قررت خلعه وتحرير شعري. أذكر ذاك اليوم جيدا. كان يوم عيد ميلادي. على حين غرة، فاجأت أسرتي بقراري. بالتأكيد، كنت قد تناقشت معهم من قبل ولم يُبدوا معارضةً لنزعي الحجاب، مثلما لم يعترضوا سابقا على ارتدائي له».

يومها، التقطت سلمى، كما تروي، صورة سيلفي وشاركتها عبر خاصية الستوري، لم تردها أية رسائل استفسار أو شتم أو شيء من هذا القبيل، كان الأمر مفاجئا بالنسبة إليها، ثمّ تساءلت: لم ظللت مكبلة بأغلال الخوف من اتخاذ هذا القرار لفترة طويلة؟

بعدها، قررت سلمى أن تقُص شعرها... وأن تلتقط صورة جديدة لتغيير صورة البروفايل. تصرّح سلمى: ما إن شاركتها حتى بدأ جميع أصدقائي، وكل الذين يتابعونني، في التعليق. توجست في البداية، وإذا بي أفاجأ بأن كل التعليقات إيجابية. لم يأت أحد من أصدقائي (حتى المنحدرين من بلدان محافظة جدا) على ذكر مسألة خلعي للحجاب.

تختمُ سلمى حكايتها بأن محيطها احترم حريتها الشخصية: كانت التعليقات كلها على شاكلة: إطلالة جميلة، نيولوك رائع، إلخ. قد أكون محظوظة! ما أنا واثقة منه، هو أن تجربتي تكاد تكون مغايرة لتجارب الفتيات الأخريات اللواتي قررن خلع الحجاب، ليصدمن بمحاكمة المجتمع لهنّ، وهناك أخريات أيضا فرض عليهن نزع الحجاب في نطاقات عمل معيّنة».

نحو «عقلنة» الحجاب؟

هناك كثيرٌ من الجهود المعرفية المبذولة والدراسات التراثية والتأويلات الدينية، تجتمعُ لإفراغ موضوع الحجاب من كل التّصورات اللاّهوتية التي علقَت به. إنها محاولات مُؤَنسَنة لانتزاع الحجاب من قبضة التّيارات الأصوليّة. لذلك، تعتبر مرايانا أنّ الأصل هو تأهيل الحسّ المشترك نحو رؤية عقلانية للحجاب.

إنّ الحسّ المشترك، أو ما يعتقده عامّة النـاس، يعطي للحجاب دلالات اجتماعيّة وتفسيرات ثقافية وتأويلات دينيّة، تجعل من الحجاب، في حالات كثيرة، فرضاً وإكراهاً وإلزاماً للمرأة، وتغييبا لإرادتها الشّخصية، وفق ما يفسّره المصطفى شكدالي لمرايانا.

شكدالي يدعو إلى الانتباه إلى كون الأمر يمتحُ من وجهة نظر تديّنية خالصة، قد يكون الدّين نفسهُ بريئاً منها، لأن هناك نقاش وخلافات فقهية. بينما سيكولوجية العوام تؤمن بالجاهز من الأفكار، وتعتبرُ الفتاة التي تنزع الحجاب وكأنّها خائنة لفهم اجتماعيّ ولحسّ مُشترك.

الوضع هنا يغدُو عابراً لما هو شخصيّ، ويبلغ منطق التّفكير الجَمعي، الذي يُحاول أن يلغي ذاتية الفرد.

هذا يفسر، ببساطة، كيف أنّ الفتاة التي لم ترتد الحجاب منذ الوهلة الأولى، لا يُنظر لها بنفس الطّريقة. هي كذلك نشأت، بدون حجاب، وكذلك تكوّنت صورة الناس عنها، رغم أنّها، كشخص، لا دخل مباشر لها بتلك الصّورة التي يكونها عنها الآخرون. بالتالي، فهي لا تشكّل صدمة أو صداماً مع الجموع، لأن وضعها صار اعتياديّا، يقول المختص في علم النّفس الاجتماعي.

هذا غير حاصل بالنّسبة لتلك التي تنزع الحجاب

> **هناك كثيرٌ من الجهود المعرفية المبذولة والدراسات التراثية والتأويلات الدينية، تجتمعُ لإفراغ موضوع الحجاب من كل التّصورات اللاّهوتية التي علقَت به. إنها محاولات مُؤَنسَنة لانتزاع الحجاب من قبضة التّيارات الأصوليّة**

بعد ارتدائه، إذ تصبحُ مرتدّة عن صورة العفّة التي شكّلها عنها الوعي الاجتماعي.

هذه النّقطة بالذات ترتقي بموضوع الحجاب إلى مستوى غير عقلاني، يتجاوز الحرية الفـرديـة، لاسيما عندما يتّصل بـالـدّلالات الأيديولوجية. لذلك، يعتبرهُ شكدالي صراعاً يتعلّق بالمفاهيم: المحجّبة و«المتبرّجة»؛ وهو الذي حمّل موضوع الحجاب دائماً أكثر مما يستحقّ، لأنه كان يمكن عوض التّعامل بهذا المنطق الفجّ مع المسألة أن تعتبر حرية وكفى.

أخيراً، بيّنت مرايانا من خلال الشّهادات المعروضة المخاطر النفسية والمجتمعيّة التي تتعرّض لها المرأة التي تنزع الحجاب. وأكدّت الحكايات، بدون بياضات، أنّ خلع الحجاب هو في الغالب قرارٌ فرديّ حرّ، لا يعني أنّ المرأة حينها تُعلنُ كونها سهلة الإيقاع جنسيّا.

لكنّ في النهاية كلّ ما يحتاجه الأمر... هو ببساطة تصويبُ الوعي السّائد!

الشّباب في المغرب والقراءة

جذور إشكالية العيش من دون كتب!

«لست آسفاً إلا على شيء واحد، هو أن زوال الغشاوة عني جاء متأخراً، بحيث لن أستطيع تعويض الزمن الضائع بقراءة كُتب أخرى تكون نور الروح»... تنسبُ هذه المقولة البليغة لدون كيشوت وهو على فراش الموت. في العمق، تحيل المقولة على أنّ القِراءة فعل روحيّ ووجدَاني خَالص. ويجوز القول، على نحو بدهيّ، أنّها إثراء لمعارف الإنسان، وخلاصُ له من معضلات «الفجاجة الفكرية». وطبعا، ذاك ليس دورها فقط وكأنها عصى الثّقافة السّحرية... غير أنّ دورها في عملية الرقي بالذّوق العام محوريّ... وهذا ما سنبيّنه في هذا الملف.

ثمّة حقِيقة يصعبُ إنكارها، وهي أنّ جزءا لا يُستهان به من الشباب المغربي، لا يعرف مفكرين مغاربة من طِينة محمد عابد الجابري، عبد الله العروي، طه عبد الرحمن أو عبد الإله بلقزيز... ولا روائيين مغاربة على غرار عبد الرّحيم جيران، عبد الكريم الجويطي، محمد شكري، محمد زفزاف، محمد الأشعري أو عبد المجيد سباطة، وغيرهم. وذاك معناهُ، ببساطة، أن كثيراً من المَغاربة، يعيشون في عالم يشكو... من خصاص في دفء الكُتب.

الأخطر أن بعض الكتاب يربطون، جدليّا، بين إيمان جزء مهم من الشباب المغربيّ بنظرية المؤامرة، وبين ما يعتملُ في جوفهم من جحودٍ بقيمة القراءة والكُتب.

وزير الثقافة السابق، عثمان الفردوس، قال في قبّة البرلمان، في نونبر 2020، بأن نسبة 44% من الشباب المغربي، أي ما يقارب النصف، لا يتوفرون على 10 كتب في منازلهم، معتبراً أن «أزمة القراءة في المغرب، التي تبرز في الصحافة الورقية، تطرح مشكلاً يعاني منه الشّباب المَغربي».

الإحصائيات دائماً محطّ نقاش، نظراً لانتفاء الدقة فيها في معظم الأحيان. وذلك راجع لانعدام المعطيات المفصلية التي استندت عليها... إلاّ أن ذلك لا ينفي أن المغرب يعيشُ أزمة قراءة حقيقية، منذ تصنيفه قبل عشر سنوات من طرف اليونسكو في المرتبة 162 على الصّعيد الدولي في مجال القراءة والكتابة.

إحصائيات رسمية صادرة عن المندوبية السّامية للتخطيط، أكدت، بدورها، أنّ أزيد من 97 في المائة من الأطفال المتراوحة أعمارهم مابين 7 و14 سنة لا... يقرأون!

القراءة من منظور... كاتب!

تختار مرايانا للحديث عن هذه المسألة، الرّوائيّ الشّاب عبد المجيد سبّاطة، للتقرّب أكثر من نظرة الكُتاب الشباب لقرّاء مفترضين من جيله.

بالنسبة لسباطة، فالشباب لا ينشأ على مسلمة أنّ القراءة، في الحقيقية، لا بدّ أن تكُون حاجة يومية ضرورية مثل الأكل والشّرب. ولا يمكن أن نعتبر فعل المُطالعة مضافًا عابرًا يمكن الاستغناء عنه أو العيش بدونه... فالثّقافة خطوة أساسيّة لبناء الإنسان.

المُشكل في وقتنا الحالي، حسب الرّوائي، هو أن حتى بعض الذين يعِيشون في محيط مليء بالكتب، هم صراحةً سفّهوا معنى القراءة بربطها بالتّفوق والتّباهي والبحث عن الكمّ أكثر من الكيف. لذلك، فهم يجهلون أن القراءة ثقافة، أكثر من أن تكون مجرّد مُوضة أو وسيلة للظهور والاستعلاء مثلاً.

موجة الرّقمنة الكاسحة، بيّنت أنّ الشّباب في جُزء مِنه أصبح سطحيًا. ذلك أنّه ببساطة بات يصرف اهتمامه الكامل، تقريباً، تجاه المُحتويات الرّقمية، التي تتّسم، في غالبها، بالضّحالة والسّطحية والسّرعة في الاستِهلاك، عكس قِراءة كتاب، التي تتطلّب جهداً وتركيزاً.

لكن... ينبغي ألا يكون هناك إجحاف، وينبغي أن نعترف أنّ ثمّة شبابٌ محبّ للقراءة، خصوصاً من الطّلبة، وأذواقهم جميلة ورفيعة؛ إلاّ أنهم يصطدمون بجانب مادي آخر، نظراً لوضعيتهم الاجتماعية، فيلجأون لقراءة الصيغة الرقمية للكتب (PDF)، أو هناك من يحمل في قلبه حُبا جمّا للكتب ولا يجدُ وقتا للقِراءة...

تعليقا على ذلك، يقول سباطة خلال تواصله مع مرايانا: «في الكثير من حفلات توقيعي للرّوايات، سواء ساعة الصفر أو الملف 42، فإنني صادفت أن ثلاثة طلبة قد يتقاسمون ثمنها ويطلبون مني أن أوقعها بأسمائهم. هذا مؤشر جميل على أن هناك

موجة من الشباب تقرأ، لكن اعتبارات أخرى تمنعها من ذلك».

هُناك أيضاً مؤلفات، تتحمّل المسؤولية في هذه «الأزمة»، لأنها مجرد عناوين استهلاكية، تقوم بتدجين القراء، فتحملهم على ربط الأدب بذلك المحتوى. وحين يقرؤون عملاً نخبوياً، لا يجدونه يتلاءم مع التّطلعات التي تمّت مُراكمتها، نتيجة قِراءة أعمال... تجارية محضة!

حتى لا يبقى الكِتاب وحيداً...

في تقرير منشور على موقع بي بي سي عربي أنجزه الصّحافي «هو مونتغمري»، جاء فيه أنّه «عندما تزداد المصاعب في حياتنا فإن الحلّ يكمُن في القراءة. يبدو الأمر غير بديهي، لكن مطالعة عمل أدبي جيد ربما يكون أفضل وسيلة يلجأ إليها الفرد. والسّؤال كيف تساعدك قراءة الكُتب في إعادة التّوازن لنفسك؟ إنّها توفر شكلاً من أشكال الهروب أكثر بكثير مقارنة بأي عمل فني آخر».

لكن، بالمقابل، لو تصفحنا مجموعة فيسبوكية تحت مسمى كتوبتنا، فقد يدفعنا الأمر للتّساؤل ضمنيًا: هل فعلُ القراءة راسخ لدى نخبة من المجتمع فقط، أم أنّ نبوءة سباطة بأن هناك جيلا قادما بقوة، متيّما بـالـقِـراءة، وسيكون خير جليس للكُتب، صادقة؟

سباطة، لأجل ذلك، يرى أن ما يجب أن تحمله الأجيال الحاليّة والمقبلة في باطنها، أنّ القِراءة تأتي بالتّدرج، بدءاً بـ«البَسيط» وصولاً إلى «النّخبوي» و«الرّفيع». هذا التدرج سيقي القراء الشباب من الصّدمة ومن اجترار خيبات الأمل، التي قد تُعود عليهم بالنّفور من الأدب في النّهاية.

يقترح سباطة، أيضاً، على الإعلام الثقافي أن يكون فاعلاً في هذا التّدرج، وأن يخصّص اقتراحات قرائية لمواكبة هذا «الطقس» داخل المجتمع، حتى يترسّخ ويغدو حقيقة مُجتمعية. وذلك لا فرار منه.

الإشكال «أننا ليس لدينا إعلام ثقافي قوي، لكي يقُوم بهذا الدّور. وحتى الأعمال التي تمرّ عبر الإعلام، هي راجعة في معظمها إما لمحاباة الكاتب، أو من باب الصّداقة مع الكاتب... والأجدر أنّ الإعلام الثقافي موجود لأجل الثقافة أولاً وأخيراً. وبالتّالي فمن أدواره أن ينشر ثقافة القراءة في المجتمع، وأن يبادر لسدّ الفراغ المستشري».

الجَميل في مواقع التّواصل، يضيفُ سباطة، هو ظُهور جيل «بوكتوبر» Booktubers، الذين يُشارِكون مع رُواد شَبكات التّراسل الفوري كتباً بسيطة ومشوقة ومفيدة، لكن الإقبال على مثل هذه المحتويات لم يبرز بعد بشَكل مُثير في المغرب.

القراء في حاجة ماسة إلى توجيه جدي، لتخليص القراءة من العشوائية. ولاحظنا، أنه، عملياً، ينقصنا إرشاد من طرف برامج إعلامية، بأن هذه الكتب تصلح لهذا النوع من القراء، وهذه تصلح لهذه الشريحة من القراء. عندما يقوم الإعلام بكل ألوانه بهذا الدور، فسنحصلُ على إرهاصَات أكثَر نجَاعة لتنظيم القراءة في البلد وتحفيزها.

فهل هذا معناه أنّ الشباب لا يقرأ؟ ولماذا يقرأ جزء من الشباب الرواية كثيراً؟ وما هي رؤية المجتمع للقراءة أساسا؟

حالياً، ثمّة دينامية مجتمعية تحاول التشجيع على القراءة، سواء داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها، من خلال تنظيم مسابقات خاصة بالقراءة، وتوفير أندية للقراءة، بالإضافة إلى مبادرات فردية وجماعية تحاول أن تستغل الفضاءات الرّقمية لنشر ثقافة القراءة، والنقاش والتقاسم المعرفي. لكن هذه المبادرات تبقى محدودة، حسب ما يبيّنه أحمد العمارتي، أستاذ الفلسفة والباحث في سوسيولوجيا التّواصل، لـ"مرايانا".

قارئ... في مجتمع لا يقرأ!

يرى أحمد العمارتي، أنّ من بين أهم العوامل في ضمور القراءة في المجتمع المغربي، هناك التمثلات الاجتماعية التي تربط فعل القِراءة بالدّراسة، وتجعلها مرتبطة بالواجب المدرسي أو الجامعي.

في الغالب، ينظر إلى القراءة من حيث المردودية المادية، وهذه الفكرة تعكسها مجموعة من العبارات الشائعة في مجتمعنا، من قبيل "عيا ما يقرا مسكين، القراية غـادي تحمقك، باش غـادي تنفعك هاد القراية"...

هذا الوضع، يردفُ العمارتي، جعل من حمل الكتاب في بعض الأماكن أمراً مثيراً للاستغراب، لأنّ مجتمعنا لا تربطه علاقة حميمية مع الكتب، ولا يحمل انجذاباً لطقس القِراءة.

أكثر من ذلك، فـ"حضوره في بيوتنا ليس أمراً ضرورياً وغيابه لايشكل أي نقص. الكتاب ارتبط في أذهاننا بالواجب والإلزام التّعليمي وليس بإرادة التعلم الذاتي وتطوير الذات والارتقاء بالفكر الحر. لذلك، غالباً ما تنحصر عملية القراءة في الأوسـاط الجامعية وتقتصر على النّخبة المثقفة".

لكن الأمر ازداد سوءاً مع الثّورة الرقمية، ففي الوقت الذي أصبح الكتاب أقرب إلينا من حبل الوريد، ازداد ابتعادًا عنه. تملّكتنا ثقافة الشّاشة، والصّورة العابرة للعين، بدل القراءة.

معدل استخدام الفرد المغربي للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في ارتفاع دائم، ومعدل القراءة في تراجع، وربما، المتأمل لسلوكيات الناس، يتبين له بجلاء أن الهاتف واللوحات الإلكترونية قد تملكتنا، إذ أصبحت تشكل امتداد لأجسادنا بتعبير المحلّلة الفرنسية إلزا گودار.

حسب ما أفاده العمارتي لـ"مرايانا"، فإن الفرد المغربيّ أصبح مُلتصقا بهاتفه، إنّما دون استثمار هذه الثّورة التقنية في عملية القراءة، وتأثير التّقنية، ليس فقط على الجانب الكمي، بل أيضا لها تأثير على الجانب الكيفي في عملية القراءة، إذ أصبحت تشجع على القراءة المتجزّئة والسّريعة من خلال الاعتماد على المقالات القصيرة والمقتضبة، كما كرّست ثقافة copier/coller، التي تمسّ بالملكية الفكرية للأفراد، وهو ما حال دون تشجيع آخرين على الإبداع والكتابة كعملية موازية للقراءة المنتجة.

سيمكننا أن نستشعر خُطورة العيش بدون كتب، يقول العمارتي، حين ندركُ أن القراءة هي العمود الفقري لبناء النّهضة الفكرية والثقافية، التي هي، بالتّبعة، مفتاحُ التّقدم الفكري والازدهار المعرفي.

يُجمل العمارتي بأنه لا موارية في حتمية المراهنة على القراءة كضرورة لتنمية المجتمع، وهذا الأمر لن يتأتى إلا بالاشتغال مع الناشئة والأطفال والمتعلمين وتربيتهم على القراءة كسلوك يومي ضروري.

كيف تُبنى حميمية المجتمع والكتب؟

يبقى هذا السؤال هو مربطُ الفرس دائماً، لبناء مجتمع قارئ، ولكن المسألة تحتاج أولاً إلى رغبة وإرادة حقيقية من طرف الإعلامي والسّياسي والمثقف، ثمّ بترجمة هذه الإرادة في برامج عملية للنهوض بالقراءة مجتمعياً. ولكن، كيف؟

وفق الباحثين، فإنّ الحميمية مع الكُتب تبنى أساساً من الجُذور، أي من التّعليم الأولي، ويواكبها المجتمع والإعلام.

الكثير من الأطفال المغاربة تتأتى لهم فُرص رؤية

الفجوة بين الشباب المغربي والكتاب

حينَ لا «يقدّس» المجتمع «طقس» القراءة!

ذويهم يقرأون، فيستوعبون أهمّية المطالعة منذ طَراوة العود. إلاّ أن الأغلبية السّاحقة لا تمنحها تلك الفرصة.

ينصحُ المهتمون بسلوك القِراءة بمطالعة الرّوايات والقصص، كمرحلة أوّلية نظراً للجانب التشويقي، الذي يلعبُ دوراً مهما في استمالة القارئ وإيقاعه في فخّ إتمام العمل، وبالتالي تحبيب المطالعة إليه، في أفق القذف بالقراءة من حالة فردية خاصة نحو حالة اجتماعية عامة.

بيد أنّ هذا الرّأي يصاحبهُ رأي متطرّف ورَاديكالي تُجاه الرّواية، إذ يعتبرها "أعجز على أن تنتج معرفة، لأنها لا تعدو أن تكون ركاماً من السّرد"، وفق هذه الأطرُوحة.

الروائي عبد المجيد سباطة يستهجن هذا الرأي، متحجّجا بأنّ هناك روايات تمكنت من تغيير مصائر دُول، وغيّرت رؤى نمطية كثيرة. فلا يمكن أن يزدري الإنسان قيمة الرواية ودورها التّحديثي. على سبيل المثال، رواية كوخ العم توم كان لها دور في إماطة الحجب عن معاناة السّود في الولايات المتحدة الأمريكية، تحت سياط العُنصرية.

حتى الرواية التي قرأنا مثلاً في الثانوي، والتي ترجمها بعض الكتاب للعربية تحت عنوان مذكرات محكوم بالإعدام LE DERNIER JOUR D'UN CONDAMNÉ، لعبت دوراً مفصليّا في دفع الدّولة الفرنسية لإعادة النّظر في عُقوبة الإعدام. هنا، ندرك أن إدماج الرّواية ضمن المؤلفات المدرسية، ليس إلا لغرض بيداغوجي، وهو تقريب الناشئة من القراءة.

يتقاطع مع سباطة في هذا الرأي أنس محمد سعيد، الكاتب المغربي، الذي يعتبرُ أن علاقة الرواية بالمعرفة تجعلنا نتسائل: "أولاً ما المقصود بالمعرفة؟ كما يجب أن نكون على وعي كامل بخصائص الرواية وحدودها ومجال اشتغالها. أغلب الذين ينكرون إنتاج الرواية للمعرفة يحصرون هذه الأخيرة في قشور من المعلومات المجردة، والتي مكّنتنا الطفرة التقنية اليوم من الوصول إليها بسهولة تامة. مفهوم المعرفة إذن لم يعد محصوراً في "كمية المعلومات"، بل تطوّر ليشمل كل مخرجات الاشتغال العقلي والمتمثلة في الانتاجات الفكرية والأدبية والفنية".

الرواية بطبيعتها، حسب محمد سعيد، يمكن أن تجمع بين الفكر والأدب والفن، كما يُمكنها أن تصهر الذات والموضوع والواقع والخيال في بوتقة إبداعية واحدة، ليتحوّل كل ذلك إلى "منتج معرفي" قائم بذاته، ومشحون بحمولة معرفية قد تكون هائلة، كما أنها في الغالب، أكثر تأثيراً ونفاذاً إلى الأعماق، ومن ثمّ فهي أكثر قدرة على إحداث التغيير من "المعلومات المجردة" التي يحصر البعض فيها مفهوم المعرفة.

كتوضيح، يقول محمد سعيد إنّ الرواية ليست فقط قادرة على خلق ذوق قرائي والرقي به، بل أيضاً إنتاج المعرفة بشكلها ومضمونها معاً. حين يختار الرّوائي موضوعاً لعمله الإبداعي، كيفما كان ذلك الموضوع، فهو ولا بد يفتح للقارئ آفاقاً معرفية جديدة.

هنا، قد يعترض البعض بقولهم إن مصداقية الرواية تكون على المحك، بسبب إغراقها في السرد القصصي واعتمادها على الخيال، وهم بذلك يقعون في مغالطة منطقية إذ يحاكمون الرواية -وهي نص أدبي- وفق قواعد نقدية تنتمي لمجالات أخرى مختلفة تماماً (التاريخ أو العلوم الطبيعية مثلاً).

بالنسبة للمتحدث، فإن الرواية والقصة تنتميان إلى المجال الأدبي، والمعرفة التي تنتجانها معرفة أدبية بالأساس، وهي، إن احتوت على العلوم والتاريخ، فمن باب توجيه الأنظار وإثارة الفضول وإعطاء الكلمات المفتاحية فقط، لأن الأدب مجالٌ معرفي شاسع جداً، وقائم بذاته، يتكامل مع المجالات الأخرى، يأخذ منها ويعطيها، ولا يتعارض معها بالضرورة.

حتى على مستوى الشكل، فإن كل تجربة سردية هي رصيد يضاف إلى المعرفة الأدبية، وكل عبارة أصلية لكاتب ما، هي براعة اختراع لغوية تُنسب إليه. بالنظر لاتساع آفاق الرّواية وضخامة حجمها، فإن الإصدارات الروائية في مجموعها، تشكّل نهراً متدفقاً هادراً يصب بلا انقطاع في بحر المعرفة الأدبية الذي لا حدود له، يختم الكاتب المغربيّ أنس محمد سعيد حديثه مع مرايانا.

بالتالي، ليس ثمّة ما يعابُ على الرّواية، أو يشكك في قصور دورها في أن تكون جسر الوَصل بين القِراءة والمجتمع.

قد يقول قائل: هل الرواية تحمل ذلك الترياق السّحري لإنهاء أزمةالقراءة؟

الشباب المغربي والقراءة

كيف ننمي شعورنا بالحاجة إلى الكُتب؟

على المستوى المبدئي، فإن الموضوع لا يتطلّب سوى رغبة حقيقية وتفكيرا جديا، بغية خلق دينامية ثقافية معممة تهتم بفعل القراءة وتشجعه، ثمّ تتمّ ترجمتها فيما بعد، على المستوى التطبيقي، بتوفير فضاءات عمومية مخصّصة، ومكتَبات عُمومية، والاهتمام بنشر ثقافة الكتاب، خصُوصا بين الشّباب، والأجيال الصّاعدة باعتبارها أساس النهضة المجتمعية.

الرهان ينبغي أن يكون على الأجيال الحالية والمسقبلية، نظراً لارتفاع نسبة الأمية والفقر داخل فئات كبيرة من المجتمع المغربي. ولابدّ من تجاوز المنظومة التعليميّة التي لا تشجّع على القراءة، وتعتمد النسقَ الدمجيّ، الذي يدمج التّلاميذ في المنظومة عوض مساعدتهم على تحليل المعطيات وتوظيفها. من الواضح أنه حان الوقت لمقارعة نظام تعليمي يقوم على الحفظ عن ظهر قلب وحشو العقول... بالمعرفة الجاهزة.

دور المدرسة...

يقول أحمد حميد، الجامعي وأستاذ اللغة العربية في المركز الجهوي للمدرسين بالرباط، في تصريحه لـ"مرايانا"، إنّ مفهوم القراءة يقترنُ "في أذهان عموم الناس بعمليّة تلقي النص اللغوي المكتوب، في أفق فهم فحواه وتأويل رموزه. إلا أن فتوحات وإنجازات الدراسات السيميائية، نقلت القراءة من المجال اللسني إلى مجالات أكثر رحابة واتساعا، لتشمل إلى جانب الرمز اللغوي، جميع العلامات غير اللغوية، المؤثثة لفضاءات حياتنا؛ من أجسام وأحجام وأشكال وألوان وأصوات وحركات".

فضلاً... عن تلك المحملة برسائل مشفرة أضحت تستلزم منا تعلم أبجدياتها الأولى، إن نحن أردنا الإبقاء على مستوى مقبول من التواصل مع أيقونات عالمنا في الحاضر والآتي من الأيام.

بالنّسبة للمتحدث، فإن القراءة تعتبر شأنا مجتمعيّا بشكل عام، غير أن المؤسسة التعليمية هي المسؤولة، في المقام الأول، عن تأصيل عادات وسلوكات صحيحة بشأنها، وتدريس مهاراتها في كل مراحل التّعليم وفق أسس علميّة، تراعى فيها مجموعة من العمليات الاستراتيجية، الهادفة إلى إكساب الفرد المتعلم آليات تحصيل المعرفة، والتحكم في تنظيمها وتحويلها وتطويرها واستثمارها في الإنتاج وإعادة الإنتاج.

لذلك، فإنّ تدريس "أسس القراءة يكتسي خلال السّنوات الأولى طابع الأهمية على المستوى الحس-حركي، بحكم ما يستوجبه ذلك من دقة علمية، بخصوص مراقبة كيفية اشتغال حواس الأذنين والعينين واليدين والشفاه... وتتبع عملها وتصحيح حركاتها، وجميع هذه الأعضاء تقوم بوظائف أساسية في إطار شبكة علاقات تكاملية ومعقدة".

في النهاية، يجمل أحمد حميد بأن تدريس قواعد القراءة، وفق ضوابط علمية سليمة،

يستلزم الانفتاح على مستجدات الأبحاث ذات الصّلة، والتي أجريت في العقود الأخيرة في مجالات علم النفس اللغوي وعلم النفس المعرفي وعلم النفس العصبي... في تقاطع مع جديد الدراسات السيميائية واللسانية بمختلف تشعباتهما البحثية، في إطار تزايد الاهتمام الموجه في العقود الأخيرة إلى إبراز أدوار القارئ في عملية القراءة، وكشف خبراته في بناء المعنى، ورصد ما لذلك من أبعاد وتأثيرات سلوكية، أو ذهنية، أو نفسية، أو اجتماعية.

يبدو أنه، من أساسيات تنمية شعور القراءة، أن تكون المادة التعليمية بمثابة حافز للتلميذ على القراءة، بما هي مجموعة من المضامين الحيوية والأساليب التّشويقية وإبلاغ الأفكار لبنة لبنة؛ ومنه، فلا مفرّ من صبّ الاهتمام والتّركيز على تنمية مهارات الناشئة وتقوية مداركها.

ومن الطّبيعيّ القول، كذلك، إنّ المدرسة تحتاج إلى دور الأسـرة والمثقف والأحـزاب السّياسية، لنشر الوعي بأهمية القراءة والتّداوي بها.

التّداوي بالقراءة...

من الأشياء التي لا يمكن تخطّيها، في هذا الملف، أنّ هناك من الأخصائيين النفسيين من ارتقى بالقراءة إلى مرحلة علاجية، أطلق عليها عـلـمـيـاً، الـعـلاج بـالـقـراءة أو الـ BIBLIOTHERAPY. وهو علاج يعتقد بقدرة الكتب على تحمّل المسؤولية والبحث عن حلول ذاتية للمشاكل التي يواجهها الأشخاص، لأن أفق العقل يمتدّ عند القراءة، حين يتخلّص من التّوتّر.

الكاتبة فدوى مسك، في فيديو لها على مرايانا تجدون رابطه أسفل هذا المقال، توضح إجراءً عملياً ملموساً لأهمية القراءة وقدرتها على تغيير حياة الإنسان كلّيا. ضمن ذات الإجراء تقدّم نموذج الإصلاح بالقراءة، لإعادة تأهيل السّجناء، وهو إجراء معمول به في البرازيل منذ 2009. كما ناقشت نفس الكاتبة، في فيديو آخر تجدون رابطه أسفله، أهمية القراءة في العلاج من الأمراض، استناداً على معطيات منظمة الصحة العالمية.

حسب برنامج تأهيل السجناء الذي تطرقت له فدوى مسك في حلقتها المذكورة أعلاه، فإنّ قراءة كتاب واحد تقلص المدّة السّجنية بأربعة أيّام.

النتائج كشفت أنّه، خلال مدة بقاء النّزلاء بالسّجن، فهم يتعلمون بأن هناك، بالفعل، شكلا آخر لرؤية العالم. وسبيلا مختلفا لتمثّل الإنسان للكون والوجود والحياة، إذ يدركون أنّ القراءة وحدها الطريق الأنسب لاكتساب المَعرفة والحياة أيضًا.

من جهته، يؤكّد عبد الصمد زقوري، أستاذ اللغة العربية، أنه في خضمّ تجربته في التّعليم، فطن إلى إمكانية التّداوي بالقراءة، خُصوصاً من الجَهل والأميّة والسّطحية والابتذال.

زقوري، وفق ما يفسره في تواصله مع مرايانا، حاول قدر المُستطاع تحبيب القراءة لدى المتعلّمين الذين يدرّسهم، عبر "إعارتهم كتباً وروايـات لتحفيز حسّهم النّقدي، واستفزاز بحثهم عن المَعرفة بشكل فرديّ. وذلك في أفق تعميق ملكات التّعلم الذاتي لديهم، وتنمية مستوياتهم الأدائية والمعرفية، وكذلك الوجدانية والنّفسية. ولعلّ هذا ما ينبغي أن يكُون أصلاً في النّظام التّعليميّ".

ولكونها جهودا فرديّة وأحاديّة، فزّقوري يعتبر أنّ التّجربة لم تنجح بشكل كفيل بتَكريسها وتحقيقها النّتائج المرجوة منها، نظراً للمرحلة العُمرية الحرجة التي يُوجد فيها تلامذته. إنهم مراهقون، يقضُون أغلب وقتهم في الفضاءات الافتراضية ويستَهلكون مضَامينها بوفرة. إلاّ أن بعض التلاميذ تفاعلوا مع الخطوة واستجابوا للمبادرة، ولازالوا يستجيبون.

في ختامه تصريحه، يشدّد زقوري أنه لكي نحبّب الأجيال في القراءة، فإن الرّهان الأساسيّ هو أن يستوعبَ التّلاميذ أن القراءة من أكثر الأشياء أهمّية في الحَياة. فهي النافذة الوحيدة نحو العلم، والتحرر من التقاليد الباليّة. ومنها ينجح الإنسان في تشكيل مناعة صلبة، تساعده في التخلص من التفاهات والخطابات الضّحلة، المنتشرة في الفضاءات التقليدانيّة وحتى في الرّقمية بدورها.

... في المحصّلة، يتّضح أنّـه، حين لا يقرأ الشباب، باعتباره العمود الفقري للتنمية، فالأمر ليس رهيناً بمستواهم الثّقافي والفكري فحسب، بل خطورة الموضوع تكمنُ في اتّصالها بشكل مباشر بتطوّر المستوى الثّقافي للبلد، وعلاقتها ببقاء المجتمع ونموه وتقدّمه... وإلا، حكم على نَفسه بالمَوت والرّكود الثّقافيين. القِراءة ليست إلا اكتشافاً جميلاً لحياة جديدة... ممتدة في عالم من الورق!

من هم؟

سؤال الشّرعيّة يلاحقُ... «مؤثّرين» مغاربة!

سادت مؤخرا تساؤلات كثيرة تهمّ فئة من صنّاع المحتوى المغاربة، تُطلق عليهم صفة الـ"مؤثرين و"المؤثّرات".
يبدو أمر صناع المحتوى هؤلاء وكأنّهم "متطفّلون على مجالات بعيدة كل البعد عن تخصصهم".
والأخطر أنه "يتمّ التّعامل معهم على نحو تمييزي ويجري تفضيلهم على مغاربة وعلى أهل الاختصاص".

لو قمنا «بفلاشباك»سريع، سنجد أنه قبل مدّة، مثلاً، ولج «المؤثّرون» ملاعبًا لمشاهدة مباراة كرة القدم في عزّ المنع التّام للجماهير بسبب الجائحة. وقبل أسابيع من الآن، استدعت وزيرة السّياحة والصّناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فاطمة الزهراء بنعمور، جزءاً منهم «لمناقشة مشاريع سياسيّة تهمّ القطاع»، ولتسويق برنامج «فرصة» لمحاربة البطالة في المملكة.

كما استدعى وزير التربية الوطنيّة شكيب بنموسى، بعضهم «لتقديم مُقترحات للنّهوض بقطاع التّعليم بالبلد».

أيضًا، تمّ استدعاء «المؤثّر» سيمو السّدراتي على قناة «بين سبورت» القطرية، من أجل «تحليل نتائج قرعة نهائيات مونديال قطر 2022 ...

كلّ هذا الجدل جعل سؤال مشروعيّة الـ«مؤثرين/ات» يعود للواجهة... بقوّة، ويبقى مستمرا كإشكال، حتى لو خفت تأثيره في النقاش العمومي!

■ أحمد العمارتي:

الرقميّة «أنجبت» المؤثرين، والمثقف أخلى السّاحة...

أحمد العمارتي، أستاذ باحث في السوسيولوجيا والأنساق الافتراضيّة، يرى أنّ المؤثّرين هم نتاجٌ خالص للثورة الرقمية، التي أثرت بشكل كبير على كل جوانب حياتنا اليوميّة وعاداتنا وسلوكاتنا المُرتبطة بالواقع المعيش، وكذا علاقاتنا الاجتماعية وروابطنا الثّقافية. هذا التأثير لا يتعلّق بمجتمع دون آخر، وإنما هو سيلٌ جارف همّ كل المجتمعات. بهذا المعنى، لولا تحولات الرقميّة لما كان هناك مؤثّرون.

يريد العمارتي في حديثه لمرايانا، أن يؤكّد على أنّ حدة وطبيعة تأثير الرقميّة على الثقافة، باعتبارها جهازاً لصناعة القيم والتّمثلات التي تخصّ أنساق المعنى داخل مجتمع معيّن، هي النقطة التي لا يمكن تجاهلها. إنها مدخل أساسيّ لتفكيك وفهم بعض الظواهر التي يعرفها الويب المغربي. أصبحت هناك ثقافة سائدة تتعلق باستهلاك التّجارب الشّخصية والحميمَة لدرّ نسب مشاهدة مرتفعة، كما بات هناك «مؤثّرون» يدّعون إنتاج مضامين تغرّد خارج إطّار «الرّوتين اليوميّ».

الفضاء الافتراضي الجديد، حسب العمارتي، خلق هوسا كميّا مرتبطًا بنسبة المتابعات والمشاهدات الكبيرة. وهو هوس دفع بكثير من المؤثرين نحو اعتماد خطاب متوجّه لعواطف النّاس، والتّركيز على الانفعال، دون الالتفات لأذهانهم وعقولهم.

نحن لا يمكن أن ننكر أن المؤثرين بات لهم دور كبير في توجيه جزء مهمّ من الرأي العام وترويضه، وليس مصادفة أن نستعمل لفظ «توجيه» بدل «بناء»، يقول العمارتي.

الحَلَقة الغريبة في الحكاية، كما يراها العمارتي، هي استدعاؤهم من طرف مؤسسات عموميّة في كلّ مرّة، كما لو أنهم كلّ ما يوجد في البلد!

ألاّ ينبغي هنا التّساؤل عن الغاية والجدوى من فعل الاستدعاء، عندما يتعلّق الأمر بمناقشة قضايا مُرتبطة بمجال حسّاس يحتاج إلى خلفية نظرية متينة وتكوين علمي رصين يسمح بإبداء الرّأي وتقديم تصور أو حلول للقضية المطروحة؟

شاع، بشكل موضوعيّ، أن هذا من اختصاص مثقّفين وخُبراء في المجال وليسَ «مؤثرين»، رأسمالهم الوحيد هو عدد المُتابعين.

يجملُ العمارتي قائلاً بأنّ «النّقاش العمومي ينبني على العقلانية والنّقد وتعدّدية الرأي. هذا المعطى ينبغي أن يحضر ضمن تصورات الفاعل السياسي والمؤسساتي. المثقف، الذي أخلى الساحة، مطالبٌ بأن يعود ليواكب النقاش العمومي ويساهم فيه. لقد بتنا نشكو من خصاص في مثقفين عضويين وملتزمين بقضايا المجتمع. على المثقف أن يملأ مكانه ولا يتركَه فارغًا لئلا يحتلّه المتطفّلون والسّطحيون».

هذا الأمر عينه، ينطبق بالضرورة على «الإعلام

الملتزم، الذي مهمّته محاربة التّفاهة وتثقيف المواطن ورفع منسوب الوعي. إنه إعلام يرفض أن ينزل عند أهواء الجمهور، لأنّ هذا الأخير في النهاية هو نتيجة لسياسة ثقافيّة وإعلاميّة متماسكة».

■ ياسين بوشوار:

المؤثّرون يزاحِمون أهل الاختصاص

ياسين بوشوار، باحث في التّواصل السياسي والنظم الرّقميّة، يقول إنه، حين نثير مصطلح «المؤثرين»، فنحن نقصد التعبير عن مجموعة من الفاعلين في شبكات التواصل الاجتماعي؛ يتّصفون بسمة مميزة، يمكن اختصارها في القدرة على التمدد والانتشار الرقمي. أي أن أهميتهم، في النهاية، تقاس بعدد المتابعين، بغض النظر عن المادة التي يقدمونها في إطار نظام بثّ هجين، يمنح الجميع، على قدم المساواة، القدرة على صناعة «الوجاهة الرّقمية».

بوشوار يرى أنّ وضع تساؤلات دقيقة يكفي للكَشف عن طبيعة هذا الجسم الجديد في عالمنا، دون كثير جهد. من بين هذه الأسئلة: هل المقاربة الكمية كافية لكي يصبح المرء مؤثراً، أو بالأحرى للحديث عن صناعة التّأثير؟ ما هي طبيعة السلطة التي يتمتع بها هؤلاء؟ كيف يمارس هؤلاء تأثيرهم الاجتماعي؟ وما هي أنماط وحدود التأثير الذي يمارسونه؟

لهذا، يضيف بوشوار، في تواصله مع مرايانا، أنّ «استدعاء هذا الفاعل الرقميّ المتمدد، الذي يسمى «مؤثّراً»، من طرف المؤسسات العمومية، هو في حقيقة الأمر، يندرج في إطار الرغبة في انتشار المعنى والوصول إلى أكبر قدر من الجمهور الاستعراضي أو بالأحرى التأطير المتحيّز. بمعنى آخر، أن ولوج هذه المؤسسات إلى هؤلاء الفاعلين لا يختلف قطعا عن ولوج شركة خاصة في بيع مسحوقات التّجميل «إليهم» لغرض الإشهار وكسب رهان التفاعل في أحيان كثيرة".

بنفس المنطق، أصبحت بعض المؤسّسات العمومية تشيد خطّتها التواصلية على هذا الأساس. بهذا الشكل، كما يفضّل الباحثُ، يمكنُ الحديث عن مَدخلين لقراءة هذه الحالة؛ أولهما أن اعتماد بعض المؤسسات، في بعض الحالات، على الرقميين أمر مفهوم وملح، بل يمكن أن يكون مرغوبا فيه أيضًا. وثانيا، أن يصبح ذلك عادة تواصلية لكل المؤسسات العمومية.

هنا، ينبغي أن نعلن تخوفا واقعيّا من سطوة هؤلاء «المؤثرين» على الفعل التّواصلي العمومي كليّا؛ فيصبح أثر الفاعل السياسي والوسطاء الأساسيين الذين يملكون سلطة التأثير الحقيقية غائبين، بحجة أن آثارهم الاستعراضية محدودة وغير مؤكدة، بخلاف الآخرين.

لا أحد يخفي أنّ هؤلاء أصبحوا يزاحمون أهل الاختصاص. لكنّ الأمـر في ظاهره لا يتعلق بالاستحواذ، كما يراه بوشوار، وذلك لاختلاف مجالات وحدود اشتغال كل من المؤثرين وكذلك الخبراء والباحثين. غير أنّه يمكن القول إنّ الموضوع يتعلق بالقدرة على الحضور والتّموقع في مجالات التّواصل المتاحة، بحيث أن الخبراء والمتخصصين لديهم آلياتهم الخاصّة في الاشتغال، التي تختلف تمامًا عن منطق اشتغال الرقميّين.

الباحثون والخبراء يتحدثون في مجال اختصاصهم، بينما «المؤثرون» يتحدّثون في كل شيء، ويقولون

أي شيء... في كل وقت وحين! كأنهم غير خاضعين لمنطق الخطأ والصّواب بقدر خضوعهم لمنطق العرض ثم العرض (البث). هناك سطحية كاسحة وغالبة في أعمالهم بالنّظر لطبيعة صنعهم الذي يفرض عليهم ذلـك، كالسيولة في المحتوى والغزارة في الإنتاج والآنيّة في تناول القضايا الجدلية في المجتمع؛ فهم أول من تكلم عن كورونا قبل أهل الاختصاص... ومنهم من أوجد الدواء قبل الداء. بهذا يختم بوشوار حديثه لمرايانا.

■ حمزة التربواي:

سطوة المؤثرين يطرح تساؤلات كثيرة...

حمزة التربواي، متخصص في الإعلام الجديد، يرى أنّه، من النّاحية النظرية الصّرفة، يمكن أن يكون بعض المؤثرين أداة فعّالة للوسَاطة بين المواطن والمؤسّسات الحكومية. يمكن لمؤثر مثلاً أن يستضيف المسؤُولين وينوب عن النّاس في طرح الأسئلة التي تشغل بالهم، ويمكن أن ينقل أسئلة الجمهور وانشغالاتهم إلى مقرات المؤسسات وعند لقاء المسؤولين.

لكن، يتوقف التربواي مليّا ليؤكّد أنّ «الأمر من النّاحية العملية يبدو أكثر تعقيداً، ويطرح الكثير من الأسئلة: بأي شرعية يذهبون ويحضرون لقاءات مع المسؤولين والمؤسسات العمومية؟ هل هم مؤهّلون من ناحية الخبرة والمهارات والكفايات والمعلومات لينوبوا عـن النـاس ويقدموا الاقتراحات؟

وفق ما ذكره التّرباوي في حديثه لمرايانا، فإنّ هذه الأسئلة تصبح منطقيةً عندما نعاين في الواقع الافتراضي أن عدداً هائلا من «المؤثرين» يركزّون على التّرفيه بالأساس، ما يجعلهم مصدر متعة أكثر مـن كونهم مصدر معرفة. حتى المؤثرون المتخصصون في المعرفة وتبسيطها، هل هم أيضاً مؤهلون؟ هل مصادرهم موثوقة وتحليلهم عالٍ كفاية؟ هل يتمتّعون بالأمانة العلميّة والدقة في معالجة القضايا وفي تجميع المصادر ومقارنتها واستخلاص النتائج بموضوعية؟ يقول المتحدّث إنّه، حتى لو تمّ التّأكد من مهاراتهم، فعلينا أن ننتقل إلى سؤال أخلاقي يعنينا هنا: هل سوف ينقلون انشغالاتنا بمهنية وأمانة؟ أم سوف يستغلون الفرصة للتقرب من المسؤولين على حساب همومنا وآمالنا؟ كل هذه الأسئلة تجعلنا نتشكك في نيات المؤثرين وأهليتهم ليكونوا نواباً عن المواطنين في إيصال الأصوات وتقديم المقترحات.

يتساءل المتخصص في الإعلام الجديد: ماذا عن البديل؟ ثمّ يجيبُ: الصحافة مثلاً. يمكن للصّحافي أن يجمع في مقال أو تقرير أو فيديو مختلف الآراء بتوازن نسبي، ويعرض رأي المسؤول والمواطن حول القضايا. البديل الآخر هو إجراء دراسات علمية تستجوب المواطن بدقة وتنقل صوته بالأرقام والبيانات. هذه طرق أكثر أماناً لأن القائمين عليها يتعرضون للمحاسبة، أما المؤثرون فهم محل شكّ يصعّب الاطمئنان إلى تكليفهم بالوساطة بيننا... وبين المسؤولين!

الفيديوهات الجنسية المسربة

عندما يصبح ممتلكها "بطلاً" افتراضياً!

هذا «البطل، لماذا يبحث عن الشهرة الجنسية على حساب حريات الآخرين؟ لماذا ينقّبُ عن مسائل حميمة يعتبرها المجتمع فضيحة، في حين هي ليست كذلك؟ ما الذي يحصل عليه عند مشاهدة اتصال جنسي أو لقطات جنسية لآخرين ويجد فيها لذته؟ أهي لذّة «الفضيحة أم لذّة الجنس نفسه؟ أم لذّة الحرمان؟

لم تعد الآلاف من التعليقات التي تُصاحبُ الفيديوهات الجنسية المسَرّبة لمغاربة في وضعيات شخصية وحميمَة، سوى مؤشّر واضح على ميلِ جـزء كبير من المجتمع المغربي "الافتراضي، نحو هذا النوع من الفيديوهات أكثر من غيرها.

هذا مَا يُحاول إبرَازهُ هذا الملف، من منظور خبراء ومتخصصين في علم النفس الاجتماعي والسوسيولوجيا.

امتلاكُ الفيديو... البطولة المنقُوصة!

مُحسن بنزاكور، الخبير في علم النّفس الاجتماعي، يقولُ لـمرايانا إن التفاضل بامتلاك فيديو يتضمّن "فضيحة جنسية على شبكات البثّ المفتوح، يحيلُ، تلقائياً، على مركّب الإحساس بالنّقص، بما يعني أنّ الإنسان الذي يتفاخر بهذا الشّكل في التعليقات، عادةً ليس له علاقة سليمة لا مع الجنس ولا مع الجسد.

إن الفرد، عندما يُحسّ بالنّقص ويمتلكُ في ذات الآن ذلك الفيديو الذي يبحثُ عنه الجميع، يشعر كأنهُ امتلكَ شيئا يفتقده، شيئا ينقصهُ فعلياً. في نفس الوقت، هذا الذي يمتلكهُ لا يرضى عنه المجتمع، وإلاّ لن تسميه الجموع الفيسبوكية "فضيحة، يقولُ بنزاكور.

في هذه الحالة، يردفُ المتحدّث، فهذا الفردُ الذي يحسّ بالنقص، ويشتغل في الممنوع، بمعنى ما هو مرفُوض مُجتمعياً، تصبح له أهمّية في نظر الآخر في الفضاء الافتراضي، ويعوّض لهُ ذلك، بالمعنى النّفسي، إحساسهُ بالنقص، بإحساس بالشهرة وبالبطولة.

> **هناك فئات عريضة داخل المجتمع تشاطره نفس الهواجس والاستيهامات؛ أي أولئك الذين يبحثون عن الفيديو، وهم بهذا المعنى يبحثون عن زعامة زائفة وعن بطولة ناقصة "الأشخاص الذين يتعاملون مع هذا الشخص، هم عملياً مرضى جنسياً، يقولُ بنزاكور.."**

شهرة وبطولة لن يصلَ إليهما إلاّ عبر ما هو غير مقبول اجتماعياً، لأنه عاجزٌ أن يصل إلى مستوى الاعتراف والقبول بالسّبل العادية، كالتفوق العلمي. هنا، تكمن المفارقة بينه وبين الفرد العادي والسّوي، إذ إنّ الأخير لا يبحث عن الشّهرة، بل ما يوصله إلى الشّهرة هو عمله، إبداعه، فنه، ابتكارهُ العلمي، فتغدو الشّهرة هي التي تبحث عنه.

الغرقُ في "المحظُور

يذهبُ بنزاكور إلى إمكانية قراءة هذه الظاهرة من زاوية أكثر دِقة، من خلال طرح سؤال: ما الذي يجعلُ الفرد يفتخر بهذا الموضوع؟

والجواب... لأن هناك فئات عريضة داخل المجتمع تشاطره نفس الهواجس والاستيهامات؛ أي أولئك الذين يبحثون عن الفيديو، وهم بهذا المعنى يبحثون عن زعامة زائفة وعن بطولة ناقصة. "الأشخاص الذين يتعاملون مع هذا الشخص، هم عملياً مرضى جنسياً، يقولُ بنزاكور، ويمكن طرح مجموعة من الأسئلة حول ماهية هؤلاء: "هذا "البطل، لماذا يبحث عن الشهرة الجنسية على حساب حريات الآخرين؟ لماذا ينقّبُ عن مسائل حميمة يعتبرها المجتمع فضيحة، في حين هي ليست كذلك؟ ما الذي يهمه في هذا

الموضوع؟ ما الذي يحصل عليه عند مشاهدة اتصال جنسي أو لقطات جنسية لآخرين ويجد فيها لذته؟ أهي لذّة "الفضيحة أم لذّة الجنس نفسه؟ أم لذّة الحرمان؟.

لعلّ الإجابة على هذه الأسئلة، يرى المتحدّث، تفسّر هذه المعاناة وهذا الخلل في العلاقة مع الجسد، وفي العلاقة مع الجنس، التي عرّتها مواقع التواصل الاجتماعي لدى المغاربة.

ويضيفُ أنّ العنصر الأخطر هو التّعليقات. "المُلاحظ أنها في معظمها تتم بعد مشاهدة الفيديو."بعد أن بحقق المعلق متعته الاستيهامية، يصبّ غضبه على الشخص موضوع الفيديو، رغمَ أنهُ بحث عن الشّريط بشكل مستميت ليستمتع بمشاهدته، كيفما كانت طبيعة هذه المتعة، سواء سادية أو جنسية أو غيرها. بعد المشاهدة، يكتب الشخص سيلاً من السبّ والشتم، وكأنه يحاول أن يعطي صورة ملائكية عن نفسه، قبل أن يكتب تعليقا جديدا: "اللي بغا الفيديو يدوز بريفي. !

في النهاية... هذه الفيديوهات لا تفضحُ المتصوّرين فيها، بقدر ما تفضحُ قيما مجتمعية معينة.

"الفضيحة المُرقمنة!

ما يمكن أن ننتبه إليه، حسب الخبير في علم النّفس الاجتماعي، هو أنّ رغبة الفرد في المشاهدة واستهلاك الفيديوهات "الفضائحية، جعلته ينتقل بمشاعره المكبُوتة من الواقع العادي إلى نوع آخر من المشاعر في المجال الافتراضي.

الواضحُ أن رواد مواقع التواصل الاجتماعي أصبحوا يتأثّرون بما هو رقمي وما هو افتراضي. لنأخذ نموذج (VU/SEEN)، التي يترجمها الشخص بـ"شافني وماجاوبش. بمعنى أن "المشاعر التي كانت في علاقات حقيقية في الواقع، تحولت إلى رغبات تُقاس بميزان الافتراضي، جعلت منه شخصا يعطي قيمة للمشاهد أكثر من القيم المجتمعية السّابقة.

هذا الأمر خلقَ اعتياديّة الاستهلاك اليومي للمنشورات، يستطردُ بنزاكور، سواء تعلق الأمر بفيديوهات أو صور؛ لدرجة أن "الفرد أصبحَ يعتقد أن من حقه أن ينظر إلى الحياة الجنسية للآخر وأن يستبيح هذه الحياة الجنسية؛ في حين أنّ القانون يعاقبُ من قام بهذا الفعل (الجِنس الرّضائي) ويُجرّمه، يقول المتحدّث.

بالنسبة لبنزاكور، "لا ينبغي أن يُعاقب القانون من في الفيديو، بل من روج للفيديو، من أذل، بالفعل، بالحياء العام، والذي أخرج أشياء فردية إلى الوجود العلني ونشر الفيديو، وليس من مارس حقّه الطبيعي في فضاء مغلق لا يمسّ المجتمع.

بينما الفرد... ما يهمه في كل هذا، هو "الحق في الوصول إلى المعلومة التي هزت مواقع التواصل الاجتماعي، والتي هي في الأصل، ليست معلومة، هي اقتحام فظيعٌ للحياة الخاصة للآخر، وإلاّ، كيف يسمح الفرد لنفسه أن يتداول فيديو لم توافق عليه صاحبته أو صاحبه؟ ويقتحم هذا الفضاء الخاص ويعتبر نفسه ذا حَقّ في ذلك؟.

الفرد لا يُـدركُ أنّ الجِنس ليس للمشَاهدة والفُرجة. الجنس، يعتقدُ بنزاكور، "هي لحظة نتقاسم فيها مشاعرنا مع الآخر، تصل ذروتها في تقاسم الجسد. الجنس علاقة إنسانية سامية، إحساس نبيل لا يمكن أن تصل هذا الحد من الاستهتار ومن المُيوعة!

هذا الوضع يفسّر سادية جنسية لدى كثير من الأفراد في مجتمعنا. سادية تُشكّل خطراً على المرأة، لأنّها تتغذّى من الذّكورية والآبائية... وخطراً على المجتمع وعلى الحريات الفردية... بل، ثمّة من يرى أنّها أكثر خطورة من القانون الجنائي المجرّم للعلاقات الرضائية.

فهل أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي الوجه الآخر للوصاية المجتمعية على الأفراد؟

الفيديوهات الجنسية المسربة:

ضحَايا الوصاية المجتمعية الزّائفة!

لا شكّ أنّ الكفاءات الإنسانية مركبة في حد ذاتها، كما تشِير بعض الدّراسات، فالفردُ يستطيعُ أن يفكر وجدانياً، دينياً، نفسياً ثقافياً واجتماعياً في لحظة واحدة... وداخل هذا المركب يكمن الجنس أيضاً.

بيد أنّ الإشكال الذي يعاني منهُ معظم النّاس، يقول الخبير في علم النّفس الاجتماعي، محسن بنزاكور: "هو عدمُ القدرة على التّمييز بين هذه المُكونات، وبالتّالي يقعُ الخلطُ عند نشطاء الفضيحة افتراضيا".

هذا التركيب، يضيفُ المتحدث، يتجاوز الفرد من حيث الإدراك ومن حيث التمييز، وهنا يسقطُ في التناقض، لأنّه عاجزٌ عن التّفكير الحر وعاجز بالضرورة عن فهم المركب؛ فتجدُه يتلذذ باللقطة ويُحاكم الضّحايا ويمارس الوصاية... ومردّ هذا ببساطة، أن هذا الفرد عاجز عن التمييز بين الفيديو ورغبته الجنسية، وبين من يمارس الجنس في الفيديو (الذي له الحق في ذلك) وناشر الفيديو (الذي ليس له الحق في ذلك).

الواضحُ أنّ هذا التمييز يحتاجُ إلى صفاء ذهني وإلى تناسق بين القول والفعل؛ وهذا ما يفتقدهُ الكثيرون!

الوِصاية الزائفة!

غالباً ما ينطلقُ مروجو هذه الفيديوهات من وصاية المُجتمع على الجَسد.

وصاية مبنية على نفاق، يفضحها التلذذ بهذه الفيديوهات ثم تقاسمها والتفاخر بالظفر بها، وأخيراً مُحاولة بثّ المزيد من القتل المعنوي لأصحابها وتدميرهم نفسياً توسّلا بالطّهرانية. إنها وصاية زائفة، تُعري المُيولات المنافقة للمجتمع... هذا ما يذهبُ إليه محسن بنزاكور في حديثه لـمرايانا!

"الجريمة الحقيقية، وفق الخبير في علم النّفس الاجتماعي، يرتكبها مشاهد الفيديو، باعتبارهِ يخترقُ منطقة محرمة على الغير ولا تعني سوى أصحابها، وسلاحهُ دائما هو قيم الوصَاية على الآخر تحايلاً على "الرفض المجتمعي المفترَض للجنس، محاولا بذلك أن يحصُد مناصرة المجتمع لهذا "الدفاع عن الفضيلة الذي لا يعدو في الحقيقة أن يكون...

> «الجريمة الحقيقية، وفق الخبير في علم النّفس الاجتماعي، يرتكبها مشاهد الفيديو، باعتبارهِ يخترقُ منطقة محرمة على الغير ولا تعني سوى أصحابها، وسلاحهُ دائما هو قيم الوصَاية على الآخر تحايلاً على «الرفض المجتمعي المفترَض للجنس، محاولا بذلك أن يحصُد مناصرة المجتمع...»

تناقُل فيديوهات «فضائحية والتهافتُ حولها لا يعدو، كما اتضح، أن يكون تعرية لتنشئة اجتماعية مهترئة ومبنية على النفاق الاجتماعي لأشخاص لم يتربّوا على «الفردانية كقيمة لاحترام قناعات الآخر واختياراته. ولعلّ هذا ما يعكس أيضاً بقاء سردية الطابو على قيد الحياة

تهجما شنيعا على الحرية.

الانتقال إلى الحياة العامة هو انتقال بالقيم المجتمعية أكثر منه انتقال بالمسؤولية وروح المواطنة... هذا أمر تفسره التربية "التي تتلخص فيما سيقوله الناس. لهذا، كل ما هو عام، ينبغي أن يخضع للفكر الملائكي والطّهارة المطلقة. بالتالي، يصبح الفرد منافقاً، يحاولُ أن يعطي صُورة معيارية عن نفسه، أن يتمثّله الناس كشخص طاهر غايته ليست الجنس أو الحديث عن الجنس، بل هي التعبير عن رفضه لما هو في الفيديو وانتقاده، وهذا ما يسمى بعرض الذات!، يقول المتحدث.

نستشفّ هنا أنّ مطالب محاكمة ضحية تطوان وغيرها، لم تكن سوى تعرية "للملائكية التي أنتجتها الأم والأب وقـام المجتمع بتغذيتها، وهي فقط "صورة خارجية قد تتناقض مع الفعل. يتعلق الأمر هنا بانفصام تشكو منه مجموعة من الناس، حين يتناقض الفعل مع التصريح. نظرا لهيمنة هذا النسق، فـالفرد لا يـدرك قيمتهُ كفرد مستقل عـن التفكير الجمعي.

الفردانية... الخلاصُ الممكِن!

تناقُل فيديوهات "فضائحية والتهافتُ حولها لا يعدو، كما اتضح، أن يكون تعرية لتنشئة اجتماعية مهترئة ومبنية على النفاق الاجتماعي لأشخاص لم يتربّوا على "الفردانية كقيمة لاحترام قناعات الآخر واختياراته. ولعلّ هذا ما يعكس أيضاً بقاء سردية الطابو على قيد الحياة.

لازال الكثير من المغاربة يعانون من الطابو في الحديث عن الحياة الجنسية والسلوك الجنسي، ولا يمكن، يرى مختصّون، أن توجد حياة جنسية طبيعية ما دام المُجتمع غارقاً في الطّابو.

أستاذ علم الاجتماع علي الشّعباني يقرّ، في حديث مع "مرايانا، بالوصاية المُجتمعية على الأفراد، اعتباراً أنّ التربية المنشرة في المنطقة هي جماعية دائماً، لها علاقة بالآخر، والفرد، عندنا، لا يوجد إلاّ في إطار الجماعة. الثقافة الشعبية تعطي للآخر "الحقّ في أن يقتحِم ما يفعلهُ الفرد.

هذا الأمر يجد سنده في الدّين، كمسألة عقوق الوالدين مثلاً، فـالعقوق، حسب الشعباني، هو محاولة فرد أن ينعزل بنفسه وأن يصبحَ فرداً. لكن المجتمع سرعان ما يصفعهُ بـالمسخوط أو "المنحرف ليعود بسرعة، حتى أصبح من الصّعب انتشال الفرد من التفكير الجمعي أحياناً.

العقليات المغربية، حسبَ الكثير من الدّراسات السوسيولوجية، ترزح، في مُعظمها، تحت الأفكار التقليدانية والمعتقدات البالية والقيم الرّجعية والخرافات والأساطير، وكل ما لا يمتّ للحداثة أو العقلانية أو المنطق بصلة. إن الفردانية، كمفهوم، تشكّل صدمة وجدانية للمجتمع المغربي وتجرح نرجسية "الجماعة.

تنزيلُ الفردانية كمفهوم يصطدمُ عادةً بالتركيبة المجتمعية العامة في المجتمع، يقول الشّعباني.

ثمّة الكثيرُ من الأبـحـاث القيمة، وفق الشعباني، التي "درست المجتمع المغربي وثقافته الذّكورية وأنساقه الرّجعية، ولكنها لم تستطع بلوغ التغيير... لماذا؟.

ببساطة، لأنّ هناك مقاومة للتغيير أيضاً، حسب الشعباني، وهي تأتي من عدة زوايا، "منها المَصلحِيين والانتهازيين الذين لهم مصلحة في بقاء الوضع على حاله، كبعض رجال الدين وتجار الشعوذة والخرافة، وأيضاً الأميون الذين لا يدركون مسار التغيير، والجاهلون... الذين يجهلون قيمة وجودهم كأفراد داخل المجتمع، ناهيك عن الطبقة السياسية التي تستغل هذا الأمر لأغراض انتخابوية محضة.

هـؤلاء يتعاونون، كلٌ من جهته، لإبقاء الوصاية المجتمعية على الفرد، فتنهارُ أحلامه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

من هذا المنطلق، قالت الكثير من الأصوات بأنّ القانون الجنائي، لاسيما الفصل 490 منه، لا يخدمُ التغيير، ما دام الأمرُ يتماشى مع الـوصـايـة على الجسد وعـلـى الحريات الجنسية.

مواقع التواصل الاجتماعي لم تعد، في النهاية، سوى تعبيراً عن الثقافة التي بناها الأجداد والسّلف فيما يخصّ الحرية الجنسية وتحريم العلاقات الرضائية. بل كشفت بشكلٍ أكبر، صواب نظرية بول باسكون، الذي قال بأنّ المُجتمع المغربي مجتمع مركّب، وأنها لازالت قائمةً لا تتغيّر... رغم مَلامح الحداثة التي تطالُ فئة من المجتمع.

فهل ستنتهي مأساةُ المجتمع في علاقته مع الجنس؟ أم ستبقى في انتظار إجماع النخبة السياسية بخصوص تعديل القانون الجنائي المجرّم للحُريات الفردية؟

مكافحةً للعنف ضد النّساء

حكاية شراكة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ودار الحديث الحسنية

في 10 يونيو 2021، وقّع مدير مؤسسة دار الحديث الحسنية، أحمد الخمليشي، وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، لويس مورا، اتفاقية تعاون لتعزيز دور القادة الدينيين والطلبة في شعب الدراسات الإسلامية في محاربة شتى أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وذلك من خلال خطة عمل سنوية.

تريد مرايانا أن تتساءل، بعد مرور أكثر من سنة، ما هو أفق هذه الشراكة غداة تفعيلها؟ وما الذي تم تنزيله من مبادئ هذه الاتفاقية التي تهمّ طلبة مؤسسة دار الحديث الحسنية؟

أصل الشراكة؟

اعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، حين توقيع الاتفاقية، أن تنسيق الجهود بين هذه المؤسسة الأممية ودار الحديث، سيمكن من تنظيم دورات تكوينية مخصصة للطلبة، بقصد انفتاحهم على معارف مرتبطة بمواضيع الصحة الجنسية والمساواة بين الجنسين، التي تشكل في الغالب أحد المواضيع الحساسة المستندة على فهم ديني تؤطره نصوص دينية. هكذا، تمّ اعتبار هذا الوضع، على الدوام، سببًا مباشرا في إعادة إنتاج فكر نمطي يعمق النظرة التمييزية ضد النساء. لذلك، جرى استهداف مؤسسة دار الحديث الحسنيّة، باعتبارها مؤسسة تخضع لوصاية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط. وهي، بالضرورة، مؤسّسة ذات تكوين عالي يهدف إلى تخريج نخبة متمكّنة في "أمور الدين الإسلامي بما ينفع دنيا المغاربة والمسلمين".

هذه الشراكة وجدت أنّه من الضّروري أن تتم بلورة خطة عمل تعتمد، أساسا، على الخطاب الديني والتراث الإسلامي ومفاهيم اللاعنف، وذلك في أفق تطوير عمل تواصليّ، وبناء قدرات العلماء الرواد المستقبليون، في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

في هذا الإطار، يستمرّ صندوق الأمم المتحدة للسكان في تفعيل خطط شراكاته، التي تستهدف 150 بلداً عبر العالم، بما في ذلك المغرب.

مشاريع هذه المؤسسة الأممية تتجلى بالأساس في جمع البيانات والمعطيات الديموغرافية لفهم اتجاهاتها ووضع سياسات لضمان التنمية المستدامة والشاملة.

وطبعا، هذه ليست المرة الأولى التي يتعامل فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب مع المؤسسات المتخصصة بالشأن الديني بالمغرب، بل سبق للصندوق الأممي أن نظم، بشراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء، عددا من الملتقيات والندوات كان آخرها المنتدى الإقليمي الثاني، الذي نظم شهر نونبر 2019 بالرباط، حول "دور القيادات الدينية في تعزيز قدرات الشباب لمواجهة التطرف العنيف والعنف المبني على النوع الاجتماعي، تحت شعار: الانتقال من الوقاية والتحصين إلى التملك والتمنيع".

من التوقيع إلى التفعيل؟

تقول بشرى شاكر، أستاذة اللغة والتواصل بمؤسسة دار الحديث الحسنية، إنّ "الرهان الذي طرح عندنا في مؤسّسة دار الحديث الحسنيّة، قبل عقد هذه الشّراكة، كان حينها إشكالاً يتعلّق بدور المؤسّسات الجامعيّة المتخصّصة في تخريج الطّلبة في المجال الديني، في مواكبة الشباب وتمكينهم من المعارف والمهارات للوقاية من السلوكيات الخطيرة في المجتمع؛ وكذلك مساءلة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات للتّحسيس بوضعية النّساء والفتيات في وضعيّة هشّة".

شاكر تضيفُ، في تصريحها لمرايانا، أنّ الشراكة مكّنت من تكريس مؤهّلات القادة الدينيين والطلبة في شعب الدراسات الإسلامية، من خلال مجموعة من الورشات، التي تميزت بمشاركة طلبة مؤسسة دار الحديث الحسنية، ذكورا وإناثا، وخصوصا الإناث. أستاذة اللغة والتواصل بمؤسسة دار الحديث الحسنية تعتبر أن الهدف الأساسي "كان هو تبادل الخبرات والتجارب وتقاسم المعارف، من خلال مشاريع الأبحاث والدورات التكوينية والتعاون التقني فيما يخص التنمية المستدامة وتأهيل الشباب في مجال مفاهيم الصحة والرفاهية والعدل بين الجنسين".

هذه المبادرة تُفعل انفتاح مؤسّسة دار الحديث الحسنيّة على محيطها السوسيوثقافي والمجتمع المدني وانخراطها في مشروع التنمية. الهدف منها هو التأهيل أساسا، بما أنّ الفاعل الديني له دور كبير في المجتمع المغربي؛ وتأهيل الطالبات خصوصًا، لأن شريحة مهمة من النساء المغربيات تلجأن للمرشدات الدينيات للاستفسار والبحث عن فهم مجموعة من الأمور المتعلقة بالقيم والتّحولات المجتمعية، وفقه النساء على وجه أدق.

شاكر، وهي إحدى المكلفين بتنزيل تصور الشراكة، تعتبر أنّ الرهان ينصبّ، بشكل مضاعف، على المرشِدات المستقبليات، حتى يكون لهنّ إلمامٌ بما يتعلق بالصّحة الجنسية والإنجابية، ومختلف قيم العدل والإنصاف، وذلك بالإيمان والتشبع بها ابتداءً، ثم التمكن من مشاركتها ونشرها وسط محيطهنّ ومجتمعهنّ. بالتالي، هذا سيمكّنهن من قدرات الرّيادة المجتمعية والخدمة الإنسانية، والانخراط الفعلي في النمو، خصوصا في علاقته بأهداف تحقيق التنمية المستدامة في أفق سنة 2030".

المتحدثة تنقلنا إلى ظروف تنزيل الشراكة، وتقول إنّ الاشتغال انصبّ على ثلاثة وسائل تعبيرية بشكل مكثف: الكاريكاتور، المسرح والفوتوغرافيا. الهدف من هذه الوسائل هو التحسيس بوضعية المرأة، والقطع مع التصورات الجاهزة والمنغلقة فيما يتعلّق بحقوق النساء. لذلك، كان التركيز على المشاكل التي تعيشها المرأة في النطاقات القروية والمدينية، ومواضيع من قبيل تزويج القاصرات والزواج بالإكراه، ومختلف مشاكل المرأة العاملة في سوق الشغل وكذلك الإكراهات المحتملة بالبيت، إلخ.

هكذا، تردف شاكر بأنه كان هناك طلبة انخرطوا في الورشات، لكنّ الإقبال كان بشكل ملحوظ من طرف الطّالبات، وهذا جيد مبدئيا، لكون المشروع خاصا بفئة الشباب حصراً، ويدخل في إطار مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان، خصوصا مشروع تكوين الطالب الجامعي المتكامل. الهدف من هذه الورشات هو تمكين الطلبة من أدوات التواصل بمختلف أشكالها التعبيرية الفنية والثقافية، فالأئمة والوعاظ هم الأقرب، عمليًا، لشرائح كبيرة ومهمّة من المجتمع المغربي.

تختم أستاذة اللغة والتّواصل حديثها بالتركيز على أنّ الورشات مستمرة، في ظل تصور جديد يتعلق بسنة 2022؛ بعد أن استفاد الطلبة المشاركون، سنة 2021، من محتوى يمكّنهم من فهم الآليات التواصلية بمختلف أشكالها؛ بمعنى كيف نستطيع معالجة مشكل مجتمعي بطريقة فنية، وبحوامل تعبيرية وإبداعية مختلفة. وكان التركيز على الصورة لأنها ذات قوة إخبارية قوية".

ختاما، تعتبر شاكر أن "الورشات الأولى كانت غايتها "التأهيل" أساسا. لكن ورشات سنة 2022 هدفها "التمكين"، بمعنى أن نقدم للفاعل الديني آليات ووسائل تجعله يكون طرفا في عملية المرافقة، وأن يتدخل بشكل جيد لا يتعارض مع التطورات الحاصلة في مجتمعه".

تزويج القاصرات:
حين يشرعن القانون الرق... والاتجار بالبشر!

كشف تقرير صادر عن رئاسة النيابة العامة بالمغرب، أن المحاكم المغربية تلقت خلال سنة 2020، 19 ألفا و926 طلبا للإذن بـ «تزويج قاصر»، وافق القضاء على أكثر من 13 ألف طلب منها.

تقرير النيابة العامة المغربية، أوضح أن 77% من الفتيات اللواتي يطلب تزويجهن، غير ملتحقات بالمدارس.

وأن...

95% من الطلبات تتعلق بتزويج فتيات قاصرات، فيما شكل تزويج الذكور القاصرين 5% فقط، فيما رُصد أن 68% من هذه الطلبات يقطن أصحابها في المناطق القروية.

خرجت مدونة الأسرة في المغرب إلى حيز النفاذ عام 2004، وما زالت منذ ذاك تطرح العديد من الجدل في فصول كثيرة؛ من أبرزها، تلك التي كان يفترض أن تحاصر ظاهرة تزويج القاصرات، فأسهمت، وفق البعض، في تفاقمها.

في حين سجل عام 2004، بحسب الأرقام الرسمية، 18341 حالة تزويج للقاصرين، ارتفع الرقم عام 2011 إلى 39031 حالة، بنسبة بلغت 12 بالمائة من مجموع عقود الزواج المسجلة خلال نفس السنة.

على أنه بعد الارتفاع، سجل المغرب تراجعا في هذه الظاهرة، إذ بلغت حالاتها، عام 2018، 25514 عقد زواج، بنسبة 9.13 بالمائة من مجموع العقود المسجلة خلال السنة ذاتها.

بحسب مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط، نشرتها عام 2017 بمناسبة اليوم العالمي للطفولة، فإن 94.8 بالمائة من القاصرين المتزوجين هم إناث.

بلغة الأرقام إذن، ما زال الوضع مقلقا، والأمر يتعلق، وفق دراسة حديثة أجرتها جمعية «حقوق وعدالة»، بـ«موروث ثقافي لبلد تحكمه الأعراف والتقاليد» وبـ«أزمة القيم والأخلاق»؛ إذ مهما «اختلفت وتداخلت أسباب زواج القاصرات، فنتائجه وعواقبه تطال أطراف العلاقة الزوجية».

والأسباب هنا مختلفة، منها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي والجنسي، كالخوف من «العنوسة» (باعتبار أهمية الزواج لدى أغلبية الأسر والأفراد، خاصة بالنسبة لـلإناث)، أو ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، كرغبة الآباء في انتشال بناتهم من الفقر، خاصة في العالم القروي.

رئيس ذات الجمعية، مراد فوزي، أكد خلال تقديم نتائج الدراسة أن نسب تزويج القاصرات في تزايد وتتجاوز الإحصائيات الرسمية، كما اعتبر أن تزويج القاصرات «جريمة ترقى إلى جرائم الاتجار بالبشر وتجارة الرقيق».

المجتمع لا يقبل الظاهرة

وفق بحث ميداني أجراه مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والحقوق الإنسانية، عام 2017، فإن 71 بالمائة من المستجوبين يرفضون تزويج القاصرات.

79 بالمائة من هؤلاء، يرون بحسب البحث نفسه، أن تزويج القاصرات مرتبط بالفقر بدرجة أولى، ويعرف انتشارا مهولا في المناطق التي تتميز بالهشاشة.

كما ربط 80 بالمائة الظاهرة بضعف التعليم وغياب الوعي بالحقوق، معتبرين أن القيم الاجتماعية والثقافية تلعب دورا أساسيا في استمرار الظاهرة عبر الأجيال.

«الفشل مصير تزويج القاصر»، كان رأي أزيد من 71 بالمائة منهم. وفي حين اعتبر نحو 93 بالمائة أن تزويج القاصرات له آثار نفسية وجسدية خطيرة، بلغت النسبة في هذا الرأي لدى الفتيات 99 بالمائة.

تعليقا على هذه الأرقام، كان عبد الإله الخضري، رئيس المركز المغربي لحقوق الإنسان، قد أكد في غضون عرضها، أن «زواج القاصرات بات أزمة حقيقية، أدت إلى تزايد نسبة الوفيات في صفوف الحوامل الصغيرات، والانتهاك الممنهج لحقوقهن في الكرامة، وفي التعليم وتنمية قدراتهن»، مضيفا أن «الظاهرة تسببت في تشريد وضياع العديد من الفتيات، ضحايا التزويج في سن الطفولة، ورميهن في براثن الدعارة وتجارة البشر، والاستغلال الجنسي الممنهج».

ثغرات قانونية

يخوض الحقوقيون معركة شرسة ضد الفصلين 20 و16 من مدونة الأسرة، إذ يفتحان الباب لاستمرار الظاهرة؛ الأول لتخويله الاستثناء، والثاني لإمكانية التحايل عليه بسهولة...

الفصل 20 من مدونة الأسرة يقول إن «لقاضي الأسرة المكلف بالزواج أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن 18 سنة»، شريطة تعليل قراره بعد الاستماع إلى أبوي القاصر أو نائبه الشرعية، والاستعانة بخبرة

طبية أو إجراء بحث اجتماعي.

أما الفصل 16، الخاص بإثبات الزواج، فيطرح إشكالا كبيرا إذ يتم التحايل عليه لشرعنة تزويج القاصرات. الحديث هنا عن إشكال مفاده أن يتم الزواج على نحو تقليدي، بالفاتحة مثلا، ثم بعد ذلك يرفع الزوجان دعوى ثبوت الزوجية، حين تضع القاصر مولودها البكر. هذا الفصل ينص على أن «وثيقة عقد الزواج تعد الوسيلة المقبولة لإثبات الزواج، إذا حالت أسباب قاهرة دون توثيق العقد في وقته». ذات الفصل يشير إلى أن «المحكمة تأخذ بعين الاعتبار وهي تنظر في دعوى الزوجية وجود أطفال أو حمل ناتج من العلاقة الزوجية».

بحسب دراسة أجرتها جمعية «مبادرات للنهوض بحقوق النساء – مكناس» عام 2014، فإن هذه المادة التي تروم تسهيل الاعتراف بالزواج، خاصة في العالم القروي، للأزواج الذين تعذر عليهم لأسباب قاهرة توثيق زواجهم، تسمح بـ»الاعتراف بعمليات تتم خارج القانون تتعلق بتزويج القاصرات».

هل يلغى الاستثناء؟

أقر وزير العدل الأسبق، محمد أوجار، في ملتقى وطني بعنوان «تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء... تثبيت القاعدة القانونية»، نظم في أبريل 2019، بأن تزويج القاصر اليوم «ظاهرة اجتماعية مؤسفة وتحد حقوقي يقتضي تظافر الجهود للحد منه في أفق إلغاء الاستثناء».

أوجار أكد أن «الطابع الاستثنائي في الترخيص لهذا النوع من الزواج لم يمنع من الإقبال عليه خاصة بالنسبة لتزويج الفتيات، لدرجة أننا نواجه اليوم ظاهرة مجتمعية مزعجة تحضر بقوة في بعض مناطق المغرب كممارسة شائعة».

من جهتها، رأت أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ذات الملتقى، أن السماح بتزويج القاصرات يؤدي إلى تعريضهن إلى الهشاشة الاقتصادية، موضحة أن «تزويج القاصرات يساهم في تزايد الهشاشة ويؤدي إلى الفقر المدقع ويعرض الفتيات ونسلهن لأخطار صحية، كما يؤدي إلى انسداد آفاقهن المستقبلية».

بوعياش أكدت أن المطالبة بإلغاء الاستثناء يرجع إلى أن «مدونة الأسرة لا تتلاءم مع الدستور والتشريعات الدولية، ومن ثم ينبغي الترافع من أجل إلغاء المادة 20 من المدونة، وتنفيذ مقتضيات تحديد السن الأدنى للزواج في 18 سنة».

من جانبه، قدّر المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن إلغاء تزويج القاصرات سيجنب المغرب ثلاث مخاطر:

أولاها: عدم دخول دائرة التسليم بأمر الواقع، والقول إن الفقر المدقع الذي تعيشه المناطق الريفية مبرر للإبقاء عليه، إذ لا يمكن تحميل الطفلات مسؤولية تأخر المشاريع التنموية، مشددا على أن استمرارهن في تأدية ثمن هذه الفاتورة، يظل وصمة عار؛

ثانيهما: عدم الخضوع للأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، التي تبدأ بالمقايضة المالية وتنتهي بالعبودية الجنسية وربما الاتجار بالبشر؛

وثالثهما: رفض الاعتقادات والتمثلات المحيطة بجرائم الشرف التي تؤدي إلى الزواج القسري.

المسألة بالنسبة للمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، لا تتعلق إزاء هذه المخاطر بتغيير قانون أو إلغاء مقتضى متقادم، إنما بـ»الإسهام في تحرير المجتمع من قيوده التي تجره إلى القرون الوسطى».

هكذا، يبدو أنه ثمة وعي من لدن المسؤولين بأن هناك ثغرات قانونية تسمح بتزويج القاصرات، بل وبتفاقمها كظاهرة... فهل ستتخذ خطوات عملية تروم إلغاء الفصلين 16 و20 من مدونة الأسرة، كمدخل من بين مداخل أخرى، يمكن أن تحاصر الظاهرة، في أفق القضاء عليها؟

الاستثناء المخول للقاضي في مدونة الأسرة أصبح قاعدة!

سنة 2004... حين رفعت مدونة الأسرة سن الزواج إلى 18 سنة، كان يُنتظر أن تحاصر ظاهرة ما يعرف بـ"الزواج المبكر" أو تزويج القاصرات... إلا أن الأرقام تبين منذ ذلك الوقت، أن الظاهرة مستمرة وأن لا نجاح تحقق في مواجهتها.

ثغرات عدة تعتري المدونة، على نحو لا يسمح بمحاصرة الظاهرة... بل إن البعض، يومها، ذهب إلى أن المدونة "الجديدة" أسهمت في تفاقمها!

نشرت جمعية "حقوق وعدالة"، بداية مارس 2020، نتائج دراسة وطنية حول تزويج القاصرات في المغرب، قدمت فيها معطيات مفصلة عن الظاهرة، قصد تعميق الفهم والوعي بها.

في هذا التقرير، نتابع أبرز ما جاء فيها.

الاستثناء بات أقرب إلى قاعدة!

توصلت الدراسة إلى أن المحاكم المغربية لا تزال تلجأ بشكل واسع إلى إعمال الاستثناء المحتمل، الذي تنص عليه المادة 20 من مدونة الأسرة.

هذه المادة تنص على أن "لقاضي الأسرة المكلف بالزواج أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن 18 سنة"، شريطة أن يعلل قراره، بعد الاستماع إلى أبوي القاصر أو نائبهما الشرعي، والاستعانة بخبرة طبية أو إجراء بحث اجتماعي.

يمثل "زواج الفاتحة" في بعض الجهات معدلا مرتفعا جدا، يساوي أحيانا معدل الزواج المصادق عليه، كما هو الحال في جهة درعة تافيلالت أو جهة الداخلة وادي الذهب.

من أصل نحو 269 ألف عقد زواج أبرم سنة 2018، هناك 25.514 عقدا يتعلق بأزواج يقل سنهم عن 18 سنة، ما يمثل نسبة تقدر بـ9.5 بالمائة.

94.8 بالمائة من مجموع زيجات القاصرين هذه... تتعلق بفتيات.

هذه الأرقام، بالمناسبة، تشمل فقط الزيجات المبرمة أمام عدلين، كما تنص على ذلك مدونة الأسرة، ولا تتضمن الزيجات "العرفية" المبرمة بما يسمى "قراءة الفاتحة".

عدد طلبات الزواج المتعلقة بقاصرين بلغت برسم ذات السنة، 32.104 طلبا، بما يعني رفض 6590 منها، وقبول أزيد من نصفها بكثير.

منذ عام 2011، وإلى غاية 2018، حظيت 85 بالمائة من هذه الطلبات بإذن القبول.

هذه الأرقام جعلت الدراسة تخلص إلى أن الخروج عن القاعدة واسعٌ، وأن ما ينبغي أن يكون استثناءً... أصبح يميل إلى أن يكون قاعدة!

لم يبلغا 18 سنة... بمعنى؟

قد يبلغ سن الزوجات القاصرات 14 سنة. بحسب الدراسة، عبارة "فتاة وفتى لم يبلغا سن 18" في مدونة الأسرة، ليست واضحة تماما.

96.89 بالمائة من حالات تزويج القاصرين، عام 2018، كانت تتعلق بقاصرات غير متمدرسات.

ثم إنه، تورد الدراسة، ليس لبعض الفتيات المعنيات حالة مدنية، ويُستنبط سنهن من تصريحات آبائهن وبنيتهن الجسمانية.

منذ عام 2007، وإلى غاية 2018، بلغت نسبة الفتيات اللائي تم تزويجهن في سن الـ14، 0.87 بالمائة.

6.7 بالمائة بالنسبة للفتيات في سن الـ15.

26.91 بالمائة لمن يبلغن 16 سنة.

و65.52 بالمائة للفتيات في الـ17.

بالرغم من أن معدل اللائي تم تزويجهن في سن 14 يقل عن 1 بالمائة، 359 فتاةً بالتحديد، إلا أن هذا الرقم، بحسب الدراسة، لا يزال مرتفعا للغاية.

"زواج الفاتحة" يجعل الأرقام ملتبسة!

في الفترة بين عامي 2007 و2018، كان عدد طلبات زواج قاصرين في الوسط القروي، أعلى من عددها في الوسط الحضري.

لكن ثمة استثناء... بين عامي 2010 و2013، ارتفعت طلبات الزواج من هذا النوع في الوسط الحضري، بينما أظهر الوسط القروي منحنى تناقصيا، حد أنه أصبح أقل من الوسط الحضري عام 2013.

لكن، ما لم تدركه الأرقام هنا: "زواج الفاتحة"!

رغم الجهود التي تبذلها الحكومة، تقول الدراسة، يظل "زواج الفاتحة" مستمرا بنسبة 13 بالمائة في الوسط القروي، مقابل 6.56 بالمائة في الوسط الحضري.

هذا "الزواج" يمثل في بعض الجهات معدلا مرتفعا جدا، يساوي أحيانا معدل الزواج المصادق عليه، كما هو الحال في جهة درعة تافيلالت أو جهة الداخلة وادي الذهب.

هيمنة السلطة الذكورية، بحسب الدراسة، تزيد من خطر الزيجات العرفية.

فالبنية الأسرية في الوسط القروي تقليدية، وتمارس فيها السلطة من طرف الرجال. بينما تظل روح وطريقة التنظيم القروي، حية في أحياء الصفيح بالمدن، وذلك حتى بعد إعادة التوطين.

"مرايانا" أشارت سابقا إلى الإشكال الذي تطرحه المادة 16، الخاصة بإثبات الزواج في مدونة الأسرة، إذ تمكّن الزوجين من رفع دعوى ثبوت الزوجية، حين تضع القاصر مولودها البكر، وذلك بعد أن تكون قد زُوجت بـ"الفاتحة".

مستواهن التعليمي متدنٍّ جدا

96.89 بالمائة من حالات تزويج القاصرين، عام 2018، كانت تتعلق بقاصرات غير متمدرسات.

الدراسة لاحظت أن معدل تعليم المبحوث معهن في الوسط القروي، أقل بكثير من المعدل في الوسط الحضري.

وتوضح: "نصف المبحوث معهن على المستوى الوطني أميات. لم يذهبن قط إلى المدرسة، ويتمركزن بشكل رئيسي في الوسط القروي".

أما الفتيات اللائي تلقين تعليمهن قبل زواجهن، فقد لاحظت الدراسة أن مستواهن التعليمي منخفض للغاية، بخاصة في البادية.

إذا تزوجت الأم وهي قاصر... في الغالب، تنال ابنتها المصير نفسه!

تساءلت الدراسة عما إذا كانت الأم التي زُوجت وهي قاصر، تستنسخ هذا النوع من الزواج لبناتها؟

ما دفع إلى هذا التساؤل، أن النتائج التي توصلت إليها تقول بأن هؤلاء الأمهات يشكلن نسبة 71.96 بالمائة من أمهات المتزوجات القاصرات.

يدفع هذا، تشير الدراسة، إلى الاستنتاج أن هناك صلةً وثيقةً بين سن زواج الأم المتزوجة وهي قاصر، وسن زواج ابنتها (بناتها)، بسبب الآثار المشتركة للتقاليد وتأثير الأم.

هكذا، ينتهي الأمر بالأم، إلى المساهمة في استمرارية الزواج المبكر... بعد أن محت ذاكرتها كل خيبات الأمل التي واجهتها من قبل، تحاول الدراسة تفسير هذا الاستنتاج.

يعد العامل الاقتصادي الأكثر ضلوعا في انتشار تزويج القاصرات. حسب اليونيسيف، من المحتمل أن تُزوج الأسر الأكثر فقرا بناتها، قبل سن 18 سنة، بنسبة الضِعف مقارنة مع الأسر الأقل فقرا أو تلك التي تقطن في الوسط الحضري.

هاجس تقليص الأفواه التي ينبغي إطعامها، والفائدة التي يجلبها الصداق، بجانب انخفاض مستوى التعليم، يمكن أن يدفع بالأسر إلى تزويج بناتها في وقت مبكر.

ممارسة شائعة

32 بالمائة من المبحوث معهن، يعرفن «طفلات» تزوجن قبل سن 15 سنة، و68 بالمائة يعرفن «طفلات» تزوجن بين 15 و18 سنة. هذه النتائج تثبت، بحسب الدراسة، أن تزويج القاصرات ممارسة معروفة في المجتمع، وبشكل أدق في المناطق القروية، حيث يبدو معمولا به منذ سن 15 سنة.

إحدى الأسئلة الموجهة إلى المبحوث معهن، كان المصير الذي ينتظر الفتيات اللائي لم يتزوجن بعد عن سن الـ18.

تشير الإجابات إلى أن أكثر من 32.34 بالمائة يفضلن الزواج بعد 18 سنة. الواقع أن الزواج بعد سن 18 يعد الطبيعي، ذلك أنه يتيح للفتاة القيام بعمل يرضيها أو إنهاء دراستها.

غير أن أكثر من 24.94 بالمائة يعتبرن أن الزواج بعد سن الـ18، يحكم على الفتاة بالبقاء عازبة إلى الأبد، وبسبب ذلك، ينبغي عليها الزواج قبل ذلك.

أكثر من هذا، هؤلاء يعتقدن أن الفتاة إن لم تتزوج في سن الـ18 أو قبله، يمكن أن تتعرض لمشاكل خطيرة، يمكن أن تصل إلى حد بيع الجنس، أو «الدعارة» بتعبير الدراسة.

هذه المشاكل الخطيرة تتمثل، تقول الدراسة، في عدم احترام محيطها لها، مع الإشارة التحقيرية: «بايرة»، أو الخوف من معاناة والديها، أو السعي وراء حياة رتيبة مثقلة بالمهام، أو الحرمان من «متعة» أن تصير أُمّا.

والحال هذه، ترى الدراسة، أن أي استراتيجية لمكافحة ممارسة زواج القاصرات، ينبغي أن تأخذ كل هذه المعايير بعين الاعتبار.

غير راضيات

إجمالا، 32.02 بالمائة من المبحوث معهن، يعشن مع أبوي الزوج. 45.32 بالمائة تعيش في منزل يملكه الزوج، و20.69 بالمائة في منزل مستأجر، و1.97 في مكان آخر غير الأنواع السالف ذكرها.

معظم أزواج الزوجات القاصرات يشتغلون، فقط 11.09 بالمائة منهم عاطلون عن العمل.

88 بالمائة منهم يشتغلون قرب منازلهم، و12 بالمائة بعيدا عنها، فيما يشتغل 4.43 بالمائة في الخارج.

نصف الأزواج البعيدين يزورون زوجاتهم من حين لآخر، وربعهم في كثير من الأحيان، بينما الأقلية، نادرا ما تقوم بذلك. معظم هؤلاء الأزواج يرسلون نفقة شهرية إلى أسرهم، في حين أن 28.13 بالمائة لا

يرسلون أي شيء لزوجاتهم، وهو ما يمثل مشكلة حقيقية بحسب الدراسة.

وفقا للدراسة، تلجأ الزوجات القاصرات لإدارة هذه الوضعية إلى آبائهن أولا، ثم إلى العمل المنزلي، والتسول، وربما في بعض الحالات إلى بيع الجنس.

فهل الزوجات/الطفلات القاصرات راضيات عن حياتهن الجديدة هذه؟

تؤكد 73.04 بالمائة منهن أنهن غير راضيات عن حياتهن اليومية، فيما تقول 26.96 بالمائة أنها راضية. تلاحظ الدراسة أن الزوجات القاصرات في المناطق القروية نادرا ما يشتكين.

بصفة عامة، تؤكد 76.05 بالمائة من الطفلات اللائي تم تزويجهن، أنهن ليست لديهن انشغالات أخرى غير المنزل، في حين صرحت 23.95 بالمائة منهن... أن لديهن انشغالات أخرى.

أقصى الطموح... الإنجاز المثالي للمهام المنزلية!

تمكنت 34 فتاة/طفلة من العينة المبحوثة من إحراز تقدم في تكوينهن بعد الزواج، إلا أن مستواهن الدراسي بقي كما هو. في حين تمكنت 9 فتيات من التقدم في دراستهن بعد الزواج، وذلك بمرورهن من سلك تكويني إلى آخر.

لأسباب متعددة، لا تتمكن القاصرات من متابعة دراستهن بعد تزويجهن.

أسباب تعددها الدراسة في المهام المنزلية، الأمراض، إعالة الأطفال، وأيضا استبداد بعض الأزواج الذين يمنعون زوجاتهم من متابعة دراستهن. في بعض المناطق القروية، يمنعونهن من مغادرة عتبة الباب حتى.

ونظرا لكونها تزوجت في سن مبكرة، وغالبا تكون غير متعلمة، تعيش القاصر المتزوجة، وفقا للدراسة، في عالم مقيد بقدَرِ المنزل الذي تقضي فيه حياتها، حيث تقتصر طموحاتها على... الإنجاز المثالي للمهام المنزلية وتفقد كل رغبة في التعلم.

كالاتجار بالبشر أحيانا!

الجنس في المغرب من المواضيع المحرمة. كثيرون هم أولئك الذين يدافعون عن الحفاظ على العذرية قبل الزواج، وكذا منع ممارسة علاقات جنسية خارج إطار الزواج.

الدراسة تخلص إلى أن... خوف الآباء من فقدان ابنتهما عذريتها، وربما الحمل، يدفعهم إلى تزويج ابنتهم، حتى ولو كانت قاصرة وربما صغيرة جدا.

لكن الذي لا يعرفه هؤلاء الآباء، أو يغضون الطرف عنه، هو مآل الطفلة التي تم تزويجها... والذي يكون رديفا أحيانا، للعنف والاستغلال الجنسي.

ليست كل زيجات القاصرات تؤدي إلى العنف، تؤكد الدراسة، إلا أن الأبحاث بينت أن ذلك يحدث، وأحيانا يمكن أن يؤدي إلى حالات حقيقية من الاتجار في البشر.

وفقا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يقترب تزويج القاصرات أو الزواج القسري، في بعض الحالات، من تعريف الاتجار بالبشر.

نشير في الأخير إلى أن 22.56 بالمائة من المبحوث معهن، قلن إن قرار الحمل وعدد الأطفال خارج عن سيطرتهن تماما. بالنسبة لـ12.24 بالمائة، يقرر الزوج لوحده، فيما بالنسبة لـ10.32 بالمائة، عائلته هي من تقرر!

مورس قبل 15 ألف سنة

الختان... العملية الجراحية الأكثر إثارة للجدل في تاريخ البشرية

للختان رمزية تقتضي الاحتفال عند كثير من المغاربة. بعضهم يعتقد جاداً أنّ به يُدخِل ابنه إلى الإسلام. وإذا لم يكن المرء متدينا على هذا القدر، قال في غير تكلّف: هذا ما وجدنا عليه آباءنا. ويحتفل أيضا.

لم يأخذ أحد رأينا حين أجروا لنا ما يُعرف بأكثر العمليات الجراحية إثارة للجدل في العالم.

حين كبرنا فقط، أدركنا أن هذه العملية تستدعي التساؤل. لكن الوقت كان قد مضى لنختار الأجدى، فقد فقدنا ذلك الجزء من أجسادنا إلى الأبد. اعتُديّ على أجسادنا؟ اعتُديّ علينا كأطفال؟ ربّما أجل؛ لو أجبنا من زاوية الحق في الاختيار. لكنّ للموضوع زوايا أخرى تجعله أكثر تعقيدا مما نتصوّر.

نتحدّث في هذا الملف عن الختان، في ثلاثة أجزاء. نُخصّص الجزء الأول والثاني منه للذكور، كونهم أكثر من يُختتن، على أن نفرد آخر للإناث. يُقال إن هذه الممارسة عندهن فظيعة. لنتأكد في الجزء الثالث.

ما من سبب صحي...

أن نستعمل ضمير "نحن" في البداية كان لسبب وجيه. فـ99. بالمائة من الذكور في المغرب مختونون، وفقا لنسب نشرها موقع "بازفيد" الأمريكي، عام 2019، عن الختان في عدد من الدول.

لا يستدعي الرقم أي دهشة في الواقع. أن تُختتن في المغرب، ممارسة ترقى إلى الطبيعي. تماما كتقليم الأظافر. ثم إن المسلمين في البلاد أغلبية وينبغي أيضا ألا نغفل وجود أقلية يهودية.

وما دخلُ هاتين الديانتين في عملية جراحية؟ حسنا، إذا حدث يوما أن طلبنا من آبائنا ذكر الأسباب التي حدت بهم إلى إخضاعنا لهذه العملية، من المرجح جدا أنّ معظمهم لن يقدّم أي سبب صحي!

للختان رمزية تقتضي الاحتفال عند كثير من المغاربة. بعضهم يعتقد جاداً أنّ به يُدخِل ابنه إلى الإسلام. وإذا لم يكن المرء متدينا على هذا القدر، قال في غير تكلّف: هذا ما وجدنا عليه آباءنا. ويحتفل أيضا.

أهو كذلك الأمر في الإسلام حقا؟ لا. لم يرد في القرآن شيء عن الختان. لكنّ الحث عليه[1] يُنسب إلى الرسول. وهذا كلّ شيء.

وماذا عنه في اليهودية؟ الختان عند هؤلاء حكم إلهي تذكره التوراة صراحةً.

تأثير إسرائيليات إذن؟ لسنا ندري...

ينتشر لأسباب مختلفة... أبرزها الديني!

نحو 30 بالمائة من ذكور العالم مختونون وفق تقديرات منظمة الصحة العالمية. ثلثا هؤلاء مسلمون.

نسب الختان تتباين بين الدول بحسب المعتقد الذي يحمله سكانها. ترتفع حيث المسلمون واليهود وتنخفض حيث المسيحيون.

98 بالمائة في تركيا. 1 بالمائة في كوريا الشمالية. 99.7 بالمائة في إيران. 1.3 بالمائة في البرازيل. 6.6 بالمائة في إسبانيا. مُجرّد أمثلة.

صحيح، لم نذكر شيئا عن الختان في المسيحية بعد. عدا بعض المذاهب، هذه الديانة لا تلزم أتباعها بهذه العملية ولا تمنعهم أيضا.

أما القدّيس بولس، ويعدّه البعض بالمناسبة ثاني أهم شخصية في المسيحية، فالختان عنده يُبطل الإيمان.

يقول في رسالته إلى أهل غلاطية: "ها أنا بولس أقول لكم إنه إن اختتنتم، لا ينفعكم المسيح شيئا".

ثم يؤكد لأهل رومية أن الختانَ ختانُ القلب "الذي مدحه ليس من الناس بل من الله".

على أن الأرقام أعلاه، لنعترف، مُضلّلة!

لماذا؟ لأن نسب الختان مُرتفعة أيضا في بعض الدول التي يدين معظم سكانها أو نحو نصفهم بالمسيحية.

71 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا. 77 بالمائة في كوريا الجنوبية. 39 بالمائة في إيرلندا. 26 بالمائة في أستراليا.

تدعو هذه الأرقام للتساؤل! أليس كذلك؟ إذا قُيّض لنا أن نبدده بإجابة، نقول، والعهدة على بعض الأبحاث، إن ارتفاع النسب تلك عائدٌ إلى أسباب ثقافية واجتماعية مختلفة.

فالختانُ دخل الولايات المتحدة مثلا في سبعينيات القرن التاسع عشر، كطريقة لمكافحة الاستمناء الذي كان يُعتقد يومها أنه يؤدي إلى اختلالات دماغية. ثم إنّ تجارةً مربحة تعطف تأييده، ذلك أن العملية ليست مجانية ويُجريها عشرات الملايين.

خطأ طبيعي؟

من الدوافع أيضا ما هو طبي. وهنا نُعرّج على توجد دراسات عديدة عن مساوئ أو فوائد الختان؛ المشكلة أنه لا يمكن تقييم مدى صحتها، ولا أن تمثل الرأي النهائي.

ينبغي أن تفقد حتّى تفتقد... معنى ذلك أنّ الرجل إذا اختُتِن طفلا، لا يشعر عندما يكبر بأنه فقد شيئا ما.

من ثمّ، لا يستطيع من تلقاء نفسه أن يستشعر أو أن يُقدّر حجم الخسارة التي لقيها بفقدان جزء حساس من قضيبه... لا يستطيع المقارنة أيهما كان الأفضل له.

بالمناسبة، من "حُسن الحظ" أن المرء يُختتن طفلا في المجتمعات التي تفعل ذلك. لنؤجل توصيف الاعتداء لاحقا.

من حسن حظه أنّ الذاكرة كانت يومها لا تُسجّل شيئا بعد. فالختان، كعملية جراحية، مُروّع وألمه يوصف كأحد أكثر الآلام بشاعة.

لو لاحظت أن الطفل الذي يُختتن لا يبكي، قد يتهيأ لك أنه لا يشعر بشيء، إنّما من هول الألم، دخل في حالة صدمة، والعُهدة على الأبحاث.

أمّا من يبكي منهم، فيفعل بشدّة على نحو يُعرض حياته للخطر... البكاء المستمر يسبب نقصا فادحا في الأكسجين.

يظهر باختصار أن الختان، دون أي موقف من جدواه، عملية غير إنسانية البتة.

فالمخدر الموضعي لا يُعدم الألم إلى اللاشعور، وفرضاً فعل، ماذا حين يتبول الطفل لأيام على جرحه ذاك؟ حسنا، يجدر بنا أن نجمّد ملكة التخيّل لدينا للحظة هاهنا.

تقييم أو وصف ألم الختان كذلك، كما قلنا، لا يُقاس بعدد دمعات الطفل... إنما بمعدل دقات قلبه ومعدل الكورتيزول في جسمه؛ يصلان إلى مستوى تُقدر إحدى الدراسات أن الكبار لن يطيقوه[2].

كما يقول أحد من أجروها في الكبر[3]، "كانت مؤلمة للغاية. استغرقت نحو نصف ساعة. بقيت صديقتي في الخارج، ولكنها كانت تسمع صراخي".

ضدّ... الختان

عند الحديث عن أهمية غُلفة القضيب، فإن معظم الأبحاث ينتقل بنا إلى الحديث عن أهميته بالنسبة للجنس.

كثيرٌ منها وجد أنّ الرجل غير المختون يشعر بمتعة جنسية أكبر من غيره المختونين. وكذلك المرأة تشعر بانزعاج أقل مما تشعر به مع القضيب المختون.

يعتقد هؤلاء أنّ القضيب المكشوف، إن صَحّ التعبير، يفقد حساسيته مع المدة لكونه كذلك؛ أي دون طبقة تحمي رأسه.

هذا دونا عن قول إن القطعة تلك توجد بها مستشعرات حسية أو عصبية كثيرة جدا، مثل الشفاه أو الأجفان. وبالتالي فالمتعة طرديا ومنطقيا تكون أكبر.

من جانب آخر، وببساطة، لا يوجد أي مشكل مع الغلفة. إنها نسيج طبيعي كغيرها، لا يُمكن للطبيعة أن تخلقه أو أن تُطوّره اعتباطا.

أما القول إنّ الختان يُسهّل تنظيف القضيب، فهو مجرد ادعاء ليس إلا، حسب عدد من الباحثين. هل يُزيل المرء قدميه لأن ذلك سيغنيه عن تنظيفهما؟

لنتحدث الآن عن المضاعفات المحتملة. ربما نصادف أحيانا أخبارا من قبيل أن طفلا ما فقد قضيبه كليا نتيجة خطأ طبي، أو تشويها جعل من قضيبه دون فائدة حتى إنه لا يمكنه التبول.

القائمة طويلة، والأخطاء الجراحية يمكن جدا أن تحدث وبصيغ مختلفة، وتسبب مشاكل لا حصر لها، ومن الصعب أن تُستدرك! ولهذا يدعى الختان أيضا بـ"تشويه الأعضاء التناسلية"، فإجراؤه لم تفرضه أي ضرورة صحية أو طبية.

ثمّ... أبسط من هذا كله: لم يوافق الطفل على ختانه!

لو كان يعي أو يمكنه التحدث، ما كان ليكون رأيه؟ لماذا نجري له عملية جراحية غير مستعجلة البتة؟ من خوّل لنا الحق في تعديل جسده؟

الجدل. فهذه الممارسة محطّ خلاف إذا تحدثنا صحيا. يُرجّح بعض علماء الآثار أن الختان عملية تمارس منذ 15 ألف سنة. غير أن أقدم ما عثر عنه كدليل مُدوّن، وُجد في ضريح مصري يعود لحوالي 2400 عاما قبل الميلاد.

نسوق هذا التأريخ لنقول، افتراضا، إن تدخّل الطب بالبحث لم يأت في الأخير سوى ليُبرّر أو ليدحض ممارسة موجودة منذ القديم.

أين وصل البحث في جدوى الختان من عدمه إذن؟

قبل ذلك، هل يصح الإنسان بالختان خطأً طبيعيا؟ لِمَ لم يُزل شفتيه مثلا؟ أو أذنيه؟ أكان الختان لغاية جمالية؟

كان في الواقع، عند أسلافنا، يرفع من المكانة الاجتماعية، يجعل المرء أنظف، وكان أيضا شعيرةَ انتقال من الطفولة إلى مرحلة البلوغ... هذا ما وصلت إليه الأبحاث الأنثربولوجية.

بالعودة إلى الطب، لنلخص كل ما يمكن أن نقوله بأنه لو كان ثمة اتفاق، ما وُصف الختان بأكثر العمليات إثارة للجدل في تاريخ البشرية.

ختان الذكور:

هل من دواع صحية مُستعجلة، أم نترك للطفل حقّه في الاختيار إلى أن يكبر؟

إنه تعديل أبدي على أجسادهم، والاعتداء يكمن في فعل ذلك دون موافقتهم. يرى البعض أنه ينبغي التوقف عن ذلك باسم الثقافة أو الدين، أو لأن الوالدين يفضلان ذلك[4].

من الآراء هنا أنّه ليس للوالدين أن ينوبا عن ابنهما، الطفل، سوى في ما كان واجبا لحماية حياته... والختان لا يندرج ضمن هذه الخانة.

نشير في الأخير إلى أنه توجد دراسات عديدة عن مساوئ أو أضرار الختان؛ المشكلة أنه لا يمكن تقييم مدى صحتها، ولا أن تمثل الرأي النهائي.

تقول إحداها، على سبيل المثال، إن القضيب غير المختون أكثر إرضاء للنساء من القضيب المختون[5] . كما نرى، لا يمكن أن نأخذ بهذا القول كمُسلّمة علمية.

مع... الختان

أكثر الحجج التي يسردها من يدافعون عن الختان: النظافة. قولٌ مردود عليه كما تابعنا قبل قليل...

مما نسرده في دائرة الجدل هذه، أن بعض الدراسات تقول أيضا إن القضيب المختون، شكلا، يُعجب النساء أكثر من غير المختون[7] . لا يُمكن الأخذ بهذا القول كمُسلّمة علمية كذلك.

المؤكد فقط أن بعض الرجال، حوالي 10 بالمائة، يحتاجون إلى الختان كإجراء طبي عندما يكبرون[8].

كما تابعنا في شهادة ذلك الرجل الذي أجرى العملية بعدما كبر في السن، فقد كان بحاجة إلى جراحة لأن الجلدة تلك صارت ضيقة على نحو لم يعد يستمتع معه بالجنس.

يقول: "أصبح رأس قضيبي ظاهرا الآن، وعدتُ أشعر بهذا الشعور الجميل الذي كنت أشعر به في العشرينيات".

عموما، هناك العديد من الدراسات التي تتحدث عن فائدة صحية للختان. مثل تلك التي نشرتها منظمة الصحة العالمية، عام 2008، وتقول إنّ الختان يُقلص مخاطر اكتساب العدوى بفيروس الإيدز بنحو 60 بالمائة.

وهي دراسة، مرة أخرى، مثار جدل، ذلك أنها أجريت في إفريقيا وحسب، في إحدى المناطق الكينية تحديدا، ولا يمكن تعميم نتيجتها.

دراسة أخرى تقول أيضا إن معدل الإصابة بسرطان القضيب كالتالي: واحد لكل مائة ألف قضيب مختون. واحد لكل 600 قضيب غير مختون[8].

لكن هذه الدراسة غفلت من جانب آخر عوامل أخرى مهمة كتعدد الشركاء الجنسيين، والنظافة، وما إلى ذلك[9].

القول الفصل إنه، على المستوى الصحي، لا توجد حجج مقنعة أكثر من غيرها. والأجدى أن يُترك للطفل حقه في الاختيار إلى أن يكبر طالما لا توجد دواع صحية مستعجلة.

ختان الإناث:
وهل للبشاعة محلّ من الصحة!

إذا كان ختان الذكور محل جدل على الأقل، طالما توجد دراسات تؤيده وأخرى تقف ضده، فإن ختان الإناث خلاف ذلك.

نُفصح منذ الآن، وقبل أن نخوض في تفاصيل ذلك، أنه ممارسة جدّ بشعة ولا يستدعيها الطب مُطلقا، بل وتُعقّد على المرأة حياتها على نحو مُميت... حتى إن هناك يوما عالميا يُدعى: "اليوم العالمي لعدم التسامح مطلقا إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث".

ما هو ختان الإناث؟

ينطوي ختان الإناث على تشويه أعضائهن التناسلية. وهو في تعريف منظمات الصحة العالمية، اليونسيف والأمم المتحدة:

كل تشويه للأعضاء التناسلية الأنثوية؛ أي جميع الممارسات التي تزيل الأعضاء التناسلية الخارجية للأنثى، سواء جزئيا أو كليا، وكل ضرر آخر يُلحق بهذه الأعضاء لدواع غير علاجية.

لنوضح قليلا. هناك ثلاثة أنواع رئيسية لهذا التشويه، تختلف من منطقة إلى أخرى:

أولا: استئصال أو إزالة رأس البظر، سواء بأكمله أو جزئيا؛

ثانيا: استئصال البظر وجزء من الشفير الأصغر؛

ثالثا: إزالة جزء من أو أحد الأعضاء التناسلية الخارجية (البظر أو الشفير الأصغر أو الشفير الأكبر)، إضافة إلى تقطيب و/أو تضييق فتحة المهبل.

من يقوم بذلك؟

ينتشر ختان الإناث في أكثر من 27 دولة إفريقية (من بينها مصر "91% من النساء")، وعلى نحو أقل في آسيا والشرق الأوسط (إندونيسيا، كردستان العراق واليمن).

توجد حالات أخرى في أوروبا، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وتهمّ أساسا السكان المهاجرين من إفريقيا.

اليونيسف قدّرت عام 2016 أن حوالي 200 مليون امرأة تعيش في هذه المناطق تم ختانها.

الرقم يتباين في الواقع، فعام 2011، قدّرت إحدى دراسات منظمة الصحة العالمية عددهن بأكثر من 100 مليون.

ذات الدراسة تفيد بأن أكثر من 3 ملايين رضيعة وطفلة تتعرض لخطر هذا الإجراء سنويا.

نقول رضيعة وطفلة، لأن هذه الممارسة، كما لدى الذكور، تجري في أغلبها بين 4 و10 سنوات... إلى 14 سنة في بعض الحالات.

ختان الإناث، تؤكد المنظمة، يتسبب في ألم فظيع لأنه يجري في الغالب دون تخدير وفي ظروف غير صحية، مشيرة إلى أن الموت يتربص بها إذا رافقها نزف شديد.

ما أصل ختان الإناث؟

ظهر ختان الإناث قبل ظهور الديانات. ولا تُعرف جذور واضحة له، ذلك أنه ارتبط بحضارات مختلفة مثل الفرعونية، الفينيقية والإثيوبية.

تشير منظمة غينويتي للمشاريع الصحية، في أحد تقاريرها، أن ممارسة ختان الإناث وُجدت أيضا في الأقاليم الحارة في إفريقيا، والفلبين، وبين شعوب الإنكا والمكسيك، وفي أستراليا بقبيلة أورنتا تحديدا، وعند الرومان وحتى العرب الأوائل.

وتضيف أنه إلى خمسينيات القرن الماضي، كانت هذه العملية شائعة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة كعلاج لبعض ما اعتبرته بعض المجتمعات "اختلالات" مثل: "إدمان العادة السرية، الشبق الشهواني والسحاقية".

لماذا ختان الإناث؟

هناك أسباب كثيرة تُوجدها، كتبرير، المجتمعاتُ التي تمارس عادةً ختان الإناث، إلا أنه كما يلاحظ، ليس من بينها الطبي أو الصحي!

أول هذه الأسباب، ما تعلّق منها بالجنس. يَعتقد كثير من هذه المجتمعات أن الختان يُسيطر أو يقلل من الرغبة الجنسية لدى الفتاة على نحو سيسهم في إبقائها عذراء إلى الزواج!

ثانيها اجتماعي، فختان الإناث تقليد "يؤكد انتقال الفتاة إلى مرحلة النضج، ومن ثم استعدادها للزواج".

ثالثا، لغايات النظافة والجمال. بمعنى أن هذه المجتمعات تجد أن الأعضاء التناسلية الخارجية للأنثى، قذرة، ودونها يكون العضو التناسلي الأنثوي أجمل.

رابعا ما تعلّق منها بالخرافات. فالختان يرفع من خصوبة المرأة، يعتقد هؤلاء، وإبقاء أعضائها على حالها، قد يتسبب في وفاة المولود!

وأخيرا، لأسباب دينية، فبعض المجتمعات الإسلامية مثلا تعتقد أنه فريضة، مع أنه لا حديث يأمر فيه النبي محمد بختان الإناث ولا ورد في القرآن شيء من ذلك.

يتّفق الفقهاء، عموما، أنه ليس واجبا، وأنه مجرّد "مكرمة" في حق المرأة!

ما المُضاعفات المحتملة صحيا لختان الإناث؟

تُجمع التقارير من مشارب شتى، حقوقية وطبية، أن لختان الإناث أضرارا صحية كثيرة، تتفاوت بين القصيرة والطويلة المدى.

بمجرد أن تخضع الفتاة للختان، تُصاب بألم شديد، وصدمة، ونزيف قد يكون قاتلا. يُحتمل أن تصاب أيضا بعدوى بكتيرية، وباحتباس البول وبتقرحات مختلفة.

أما على المدى الطويل، فقد تُصاب بالتهابات في المسالك البولية، ومتلازمة المبيض متعدد الكيسات. قد تُصاب بالعقم أيضا، وتشعر بالألم حين ممارسة الجنس مما يجعلها لا تستمتع به على نحو قد يصيبها بالاكتئاب.

المرأة "المختونة" تكون عرضة لمضاعفات أثناء الولادة، وقد يموت وليدها، وأحيانا هي بحاجة إلى عملية جراحية معقدة حتى تلد، إذ من الختان ما يروم تضييق فتحة المهبل كما تابعنا قبل قليل.

لماذا يجب أن يتوقف ختان الإناث؟

تسعى منظمة الأمم المتحدة حثيثا للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ووضعت عام 2030 سقفا لتحقيق هذا الهدف.

ترى المنظمة أن هذه الممارسة، رغم أنها استمرت لعصور، إلا أنه يمكن القضاء عليها في غضون جيل واحد.

بجانب ما سبق من أسباب تُبين بالملموس وجوب القطع مع هذه العادة الاجتماعية المترسخة، فإن ختان الإناث، بحسب اليونيسف، يُشكل انتهاكا صارخا لحقوق الفتيات وأحد مظاهر التمييز بين الجنسين.

غير أن استئصال هذه العادة، يظهر أنه بحاجة إلى جهود بالغة، خاصة إذا علمنا، كما تُشير اليونسيف في تقرير لها عام 2020، أن غالبية المصريين، مثلا، تعتقد أن الأزواج يفضلون الفتيات اللائي خضعن لتشويه أعضائهن التناسلية.

نحو نصفهم يعتقد جادا أن هذه الممارسة تمنع "الزنا" ومفروضة من قبل الدين، تقول المنظمة.

... ورغم أن قانون البلد يمنع ختان الإناث، منذ 2008، إلا أن الممارسة مستمرة للأسباب ذاتها...

من ذلك أن أبا مصريا أوهم بناته، في يونيو 2020، بأنه سيقوم بتطعيمهن ضد فيروس كورونا، فحقنهن بمخدر أفقدهن الوعي، وحين أفقن وجدن أنفسهن مكبلات بآلام مبرحة في أعضائهن التناسلية!

والقضية، اليوم، لدى القضاء...

هوامش

[1] سنن الفطرة خمسٌ وهن، كما أوردهن البخاري ومسلم، الختان، الاستحداد (حلق العانة)، قص الشارب، تقليم الأظافر ونتف الإبط.

[2] عن مقال: "ختان الذكور: مخاطره وأضراره"، منشور بموقع "العلوم الحقيقية".

[3] عن تقرير بعنوان "حكايات عن معاناة الرجال بسبب الختان"، منشور بـBBC عربي.

[4] عن مقال: "بعض المضاعفات والأضرار المحتملة لختان الذكور". منشور بموقع: "الباحثون السوريون".

[5] عن مقال: "ختان الذكور: مخاطره وأضراره".

[6] عن مقال: "ختان الذكور: ما هي فوائد وأضرار الختان من وجهة نظر العلم؟ هل هو جيد أم سيئ؟". منشور بموقع "أنا أصدق العلم".

[7] المصدر نفسه.

[8] عن المقال المنشور بموقع "أنا أصدق العلم".

[9] المصدر نفسه.

ختان الإناث في الشرق الأوسط

أرقام صادمة ترفض التقادم!

هذه الأرقام المروعة، توصّلت بها مرايانا ضمن تقرير «أرقام وحقائق»، أنجزته منظّمة اليونسيف سنة 2020، والذي لازالت أرقامه معتمدة إلى اليوم، لتكشف عن جرائم خطيرة تنتهك حقوق المرأة، وبالتالي حقوق الإنسان في كونيّتها؛ ذلك أنّ الأمر يتعلق بعمليّات غير آمنة بالمطلق،قد تؤدي إلى الوفاة.

في الشرق الأوسط، يضاهي مجموع هذه العمليات، ربع الرقم العالمي، ما يبلغ 50 مليون حالة:

2 مليون حالة في اليمن، 400 ألف حالة في جيبوتي، مليون حالة في العراق، 14 مليون في السودان... و31 مليون في مصر، التي هي ثاني معدل حول العالم في هذه الجريمة البشعة؛ كما أن مصر شهدت التّقدم الأعلى على هذا المستوى في الثلاثين سنة الماضيّة.

فيما يتعلّق بسنّ إجراء الختان، فإنّ التقرير أشار أنّ نسبة 90% من اليمنيّات، أجريت لهنّ "عمليّة ختان"، في الأسبوع الأول من ولادتهنّ؛ بينما غالبية الفتيات في جيبوتي والعراق تمختانهنّ بين سن الخامسة والتاسعة من عمرهنّ؛ في حين نسبة 50% من الإناث في العراق تعرّضن لتشويه أعضائهن التناسلية وهنّ دون الخمس سنوات؛ أمّا في مصر، فكلهنّ تقريبا يتعرّضن لذلك وهنّ يافعات صغيرات.

في الآونة الأخيرة، خصوصاً مع فترة جائحة كوفيد19، تعتبر اليونيسف أنّ إغلاق المدارس وإجراءات الحجر العام، وتعطيل الخدمات التي تحمي البنات من هذه الممارسة المؤذية، يعني أن مليوني حالة إضافية قد تحدث خلال العقد المقبل، أي بحلول عام 2030. لذلك، يقترح التّقرير، أنّه للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أفق نهاية العقد الحالي، ينبغي أن يكون المعدل في التقدم الإقليمي بحوالي 15 مرة أسرع على الأقل، لبلوغ الغاية العالمية بإنهاء هذه الممارسة.

لكن الأمر المرعب الذي توصلت إليه اليونسيف، أنّ نسبة دعم المجتمعات المحلية لهذه العمليّة الفظيعة على نحو مميت، مرتفعة للغاية، فهي تبلغ في مصر مثلاً 56%. كما أنّ أقل من نصف النساء

في معظم بلدان المنطقة، يدعمن هذه العمليّة المتوحّشة ولا ينظرن لها بشكل سلبي!

هنا، تجدر الإشـارة أنّ مقالاً على موقع اليونسيف يؤكّد أنّه عموما، تضاءل "تأييد هذه الممارسة وأصبحت المراهقات اللائي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و19 سنة في البُلدان التي ينتشر فيها ختان الإنـاث أقل تأييداً لاستمرار هذه الممارسة، مقارنة بالنساء اللائي تتراوح أعمارهنّ بين 45 و49 سنة. في العديد من البلدان، أصبحت الفتيات الصغيرات أقل عُرْضةً لختان الإناث مما كانت عليه أمهاتهنّ وجداتهنّ".

كما ذكر مقال آخر على موقع اليونسيف، أنّ ثمة توجّه ناشئ مثير للقلق، يذهب إلى أنّ حوالي ربع الفتيات والنساء ممن تعرّضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (أي 52 مليوناً عالمياً) قد خضعن لهذه الممارسة على يد عاملين صحيين. هذه النسبة تزيد بمرتين لدى البنات المراهقات، مما يشير إلى تنامي إضفاء الصفة الطبية على هذه الممارسة.

مـن بين المعطيات الـــواردة فـي موقع اليونسيف أنّـه،مـن بين البلدان الـــ31 التي تتوفرعنها بيانات حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يكابد 15 بلداً منها من نزاعا، وتصاعد الفقر وانعدام المساواة، مما يخلق أزمة في داخل أزمة للبنات الأكثر عرضة للتهميش والأشد ضعفاً في العالم.

إضافة إلى أنه في بعض البلدان، "ما يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث منتشراً انتشاراً شاملاً تقريباً؛ إذ تتأثر بهذه الممارسة حوالي 90 بالمئة من البنات في جيبوتي، وغينيا، والصومال، ومالي".

المشكل، إذن، لازال عميقًا وبنيويًا، وهو ما دفع نانكالي مقصود، وهي مستشارة متقدمة في اليونيسف تختص بالوقاية من الممارسات المؤذية، لتقول في تصريح وارد على موقع اليونسيف: "نحن نتقهقر في الكفاح لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وسيؤدي ذلك إلى تبعات فظيعة على ملايين البنات في المناطق التي تنتشر فيها هذه الممارسة. فعندما لا تتمكن البنات من الوصول إلى الخدمات الحيوية والمدارس والشبكات في مجتمعاتهن المحلية، يزداد الخطر زيادة كبيرة بأن يتعرّضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مما يهدد صحتهن وتعليمهن ومستقبلهن".

تواجه الفتيات اللاتي يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث خطراً زائـداً بالتعرّض لتزويج الأطفال والطفلات، وإمكانية هدرهنّ المدرسي تلوح في الأفق بشكل واضح، وهو ما يعني تدميرا لحاضرهنّ ومستقبلهنّ، وتعطيل إمكانية اندماجهنّ داخل المجتمع.

لذلك، ذهب النّشطاء في اليونسيف إلى أنه، إزاء هذه الأرقام الصّادمة، يغدو الأمر الأكثر إلحاحا هو ضرورة ضمان حقوقالفتيات في التعليم والرعاية الصحية والعمل، وهدم شتى أشكال التمييز وتبيئة المساواة بين الجنسين... وهو ما يمكن أن يسمح لتسريع القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ويخوّل للبنات المساهمة فـي تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية منصفة.

في النهاية، يبدو أنّه لا مفرّ من ضرورة وضع حدٍّ عاجل ونهائي لهذه الممارسة الضّارة بصحّة النساء النفسيّة والجسدية، والتي في الأصل تعتبر عنفًا قائمًا على التّمييز والحيف والإقصاء... ومن الممكن جدًا إحراز تقدّم في هذا الجانب!

مركب صغير من ورق:

أولادنـا ونحـن!

» أحمد حجاب ـ من مصر

كنت شاردا عندما طلب مني إبني الصغير أن ألعب معه. نظرت له وابتسمت، قبل أن تتحول ابتسامتي إلى ضحكات مسرحية بينما كنت أطارده ونحن نلعب لعبة الشرطي والشرير. توقف فجأة عن الجري وقلب الأدوار ببساطة شديدة، ليصبح هو "الشرطي" وأنا الشرير. كنا نجري ثم نجري لنجلس بعدها قليلاً نلتقط أنفاسنا. التقطت ورقة بيضاء وأخبرته أنني أستطيع أن أصنع لـه مركبا صغيرا من الورق...

أريه خطوة خطوة من تطبيق الورق، لكنه لا يبالي بالخطوات... يريد أن يرى المركب التي سيصنعها له بابا. أنتهي من فتح التطبيقة الأخيرة للورقة كساحر ينهي عرضه أمام جمهور غفير لتصبح الورقة المطوية مركبا ورقيا جاهزا للإبحار... ينبهر الصغير ويحملها في يده ويدور بها بينما يجري وكأنه يقودها وينقذها من عواصف وموجات عالية في بحر بعيد.

في دردشة مع صديقي الذي يسكن إحدى القرى الخضراء في محافظة من محافظات الدلتا في مصر، أخبرني بشيء من التوجس عن طفل في قريتهم ستتبناه عائلة في إيطاليا. الطفل يبلغ من العمر 12 عاماً. استغربت القصة قليلاً وأخبرته أن التبني ليس بتلك السهولة في إيطاليا. بل حتى في مصر، يمر التبني بعمليات معقدة جداً، وفكرة تبني عائلة إيطالية لطفل مصري تبدو فكرة غير واقعية.

فكرت جديا أن الأمر يبدو وكأنه جريمة اتجار بالبشر... أخبرته بمخاوفي فرد بـدوره أن الطفل يعيش مع عائلته بالفعل وأن والده هو الشخص الذي يدور في القرية ليخبر الجميع أن ابنه سيسافر إلى إيطاليا بشكل شرعي وسليم ليعيش في مستوى آخر، حيث أن تبنيه من عائلة في إيطاليا سيكون أفضل لمستقبله. يبدو صديقي مُتشككاً وهو يحكي القصة، وربما أراد اقتاسمها مع شخص آخر.

أنصح صديقي بالاتصال بخط نجدة الطفل على رقـم 16000 ليحكى قصة التبني المزعومة لأنها تتشابه مع قصص أخرى لعصابات دولية تستغل الأطفال في دوائر تهريب البشر أو من خلال الاستغلال الجنسي والامتهان المنظم للجنس. تخوف صديقي من تأثير عائلة الطفل إذا افتضح أمر البلاغ فتراجع عن فكرة التبليغ... يسافر الطفل وسط وداع إخوته وعائلته وأهل الشارع، ويتوجه موكب الوداع نحو المطار...

لم تمر بضعة أيام ليعود الطفل الصغير إلى قريته... يبدو وكأنه كبر أعواماً فوق عمره. تنتقل الأخبار سريعاً في القرية عن حقيقة ما حدث: الطفل الصغير كان ضمن مجموعة حاولت السفر على مركب بشكل غير شرعي إلى إيطاليا. تم اكتشاف الأمر من قبل قوات خفر السواحل بينما كان المركب يتأهب للحركة. تركهم المهربون وهربوا... عاد الطفل الصغير إلى قريته. عاد بعد أول محاولة من عائلته لاستغلاله مادياً لبضع سنوات قادمة. تكلفة محاولة تهريب الطفل تصل إلى حوالي 100 ألف جنية مصري، أي ما يتجاوز الستة آلاف دولار أمريكي تقريباً. لا أحد في العائلة يبدو عليه الحرج من اختلاق قصة تبنى الطفل الذي قاده حظه التعيس أن يعيش مع عائلة كل ما يمثله لها هذا الطفل أنه "محاولة" قد تنجح وقد تموت للوصول إلى الضفة الثانية حيث القليل من أموال الرجل الأبيض التي تكفي للحفاظ على مكانة العائلة في القرية.

حكى لنا الكاتب والروائي عزت القمحاوي ذات مرة عن شخص من إحدى قرى محافظة الشرقية. كان هذا الرجل يأخذ عزاء ابنه الذي غرق في البحر أثناء محاولة تهريبه إلى إيطاليا. خلال العزاء، حضر ابن قريته، وقد كان مندوب مافيا التهريب، فانخرط معه الأب الذي فقد لتوه طفلا غرقاً، في حديث جانبي للاتفاق على إرسال ابنه الآخر إلى نفس الرحلة.

يعود طفلي الصغير بالمركب ليقفز فوقي طالباً مني أن أحضر الكثير من الماء ليلعب بمركبه. أعود بالذاكرة قليلا لقرار الإنجاب التي اتخذته مع زوجتي ونقاشاتنا والكثير من الأسئلة حول قدرتنا على أن نربي طفلا صغيراً. كنا ومازلنا نرى أنها مسؤولية عظيمة. نتساءل كل يوم إذا كان ما نفعله صحيحا، نبحث، نتعلم ونحاول، إذ أن الأمر يحتاج إلى الكثير من المجهود والوقت والطاقة. أتذكر دائما مقولة جبران خليل جبران:

"أولادكم ليسوا لكم، أولادكم أبناء الحياة المشتاقة إلى نفسها، بكم يأتون إلى العالم، ولكن ليس منكم... ومع أنهم يعيشون معكم، فهم ليسوا ملكاً لكم. أنتم تستطيعون أن تمنحوهم محبتكم. لكنكم لا تقدرون أن تغرسوا فيهم بذور أفكاركم، لأن لهم أفكارا خاصةً بهم".

قبلت بذلك الدور في حياة ابني قبل أن يأتي إلى العالم. قبلت أن أحميه وأوفر له بيئة طبيعية للنمو، لكي يختار طريقه بناء على أفكاره الشخصية لا أن أصب كل أفكاري وتجاربي في عقله ليصبح نسخة مكررة باهته مني، بل ليصبح النسخة الأفضل من نفسه كما يرى هو.

طوال سنين طفولتي ومراهقتي، كنت أتابع نادية بائعة الخضر وزوجها التائه الذي يشبه إحدى شخصيات عرائس الليلة الكبيرة. نادية كانت تحمل كل عامين تقريبا في طفل جديد. لا أذكر أنني رأيتها يوماً بغير طفل تحمله بين يديها أو طفل تحمله داخلها. كانت أمي تسألها: أين طفلك الأخير؟ فكانت الإجابة تنحصر بين: "مع جدته في البلد"، أو "ربنا افتكره بعيد عن السامعين".

كرهت نادية وزوجها ووالد الطفل الذي وضعه على المركب وكرهت ذلك الوضع الذي يتحول فيه الأطفال إلى أي شيء غير كونهم أطفالا، مجموعة من الفرص لزيادة دخل الأسرة، عمالة زراعية رخيصة، تزويج مُبكر لطفلة أو ربما يسعفه الحظ في الحفاظ على حياته في رحلة الموت إلى أوروبا ليرسل أموالا في المستقبل، لا يهم كيف حصل عليها، لا يهم كيف يعيش، من يدعمه كطفل، لا شئ مهم... حتى حياته نفسها إن ضاعت لا تهم... هناك الكثير منهم في البيت، سنرسل أحدهم على مركب أخر.

ذلك القبول المجتمعي الهادئ تجاه عمالة الأطفال واستغلالهم من قبل عصابات الاتجار بالبشر تحت إشراف عائلاتهم، في رأيي، هو نتيجة طبيعية لاعتبار هؤلاء الأطفال ملكا لعائلاتهم، وهو ما نراه يوميا في حوادث العنف عندما لا يتدخل أحد لوقف تعنيف طفل بداعي أن من يضربه أمه او أبوه.

نحتاج أن نتحرك كأفراد لحماية الأطفال والتدخل لوقف العنف تجاههم، سواء بالتدخل المباشر أو التبليغ عن أي شخص يحاول أن يستغل طفلا أو طفلة.

تذكروا أن سلامة الأفراد مسؤولية المجتمع، وأن الأطفال ليسوا ملكاً خاصا لعائلاتهم.

نجاة إخيش لـ «مرايانا»:

معرضنا انتصار لصرخة الطفولة ضد تزويج القاصرات، والنخبة شريحة مهمة في عملية الترافع

"نظراتُ أطفال" هو معرض يضمّ لوحات تشكيليّة لأطفال يعبرون عن موقفهم من تزويج القاصرات. المعرض الذي تمّ افتتاحه يوم الخميس 11 مارس 2022، وانتهت أشغاله يوم الخميس 17 مارس، تمّ بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة. انتهى العرضُ، لكنّه... ترك في أذهان من حضروا آثاراً لا تُنسى!

في هذا الحوار مع نجاة إخيش، رئيسة مؤسسة يطو لإيواء وإعادة تأهيل نساء ضحايا العنف، تقرّب الفاعلة الجمعوية قرّاء مرايانا من المعرض والرّهان الكامن وراءه، وتعود بنا، أيضاً، إلى تفاصيل متعلّقة بأجواء الرّسم وخلق اللّوحات وغيرها.

■ **اشتغلتم، عبر معرض "نظرات أطفال"، على تسليط الضوء على مشكل لازال يواجهه مجتمعنا، وهو تزويج القاصرات. كيف جاءت فكرة المعرض؟**

● فكرة المعرض مطرُوحة لدينا منذ سنة 2010، لأننا جمعنا لوحات كثيرة منذ سنة 2007 و2008 و2009 في مختلف القوافل الاجتماعية لمؤسسة يطو، التي سهرنا فيها على تحسيس سكان القرى النائية ضد تزويج القاصرات والزواج القسري، وتعزيز حقوق النّساء والفتيات. سنة 2010، تحقّق لدينا فائضٌ من الصّور واللّوحات الغنيّة تعبيريًا. كانت كلّ قافلة تسفرُ عن زهاء 30 أو 20 لوحة وفق ديناميّة كلّ ورشة.

قررنا الترافع بجديّة واضحة، بعد أن بدا لنا أن أعداد القاصرات المتزوجات في حد مرتفع، خصوصاً في بعض الدواوير التي حطّت فيها قوافلنا، مثل إملشيل وأنفكو وتمالوت وأمنزي، إلخ. عثرنا أيضًا على وقائع مرعبة وصادمة، في إملشيل، لطفلات يبلغن من العمر سبع أو ثمان أو تسع سنوات تمّ تزويجهنّ. وبلغة الأرقام وجدنا أن 450 طفلة تمّ تزويجهن بذات المنطقة في 2010.

حينها، وجدنا أن الرسومات التي يخلقها هؤلاء الأطفال، ذكوراً وإناثاً، مادّة خصبَة للتّرافع، لكي يعرف الجميعُ أنّ هناك صرخة بريئة تخرُج من داخل الدّواوير، وأنه ليس فقط مؤسسة يطو أو مختلف مؤسسات المجتمع المدني أو الحركة النسائيّة أو الهيئات الحقوقيّة، هي التي تتبنى طرح التنديد بجريمة تزويج القاصِرات.

كان رأي الطّفولة هذا يحملُ من القوّة ما يجعله طموحا راوَدنا كي نجمع هذه اللّوحات في معرض، ولو أنّ الحُلم تعثّر لمدّة 12 سنة.

طيلة هذه السّنين، لم نجد من يموّل المشروع. إلاّ أنّه سنة2021، قدّمنا بعض هذه اللوحات لهيئة الأمـم المتّحدة للمرأة في المغرب، فقرر المسؤولون عنها الاشتغال معنا؛ وهو فريقٌ رائع أودّ الإشادة بكلّ ما يقُوم بهِ من جهُود لدعمِنا لوقفِ هذه الجرائم المرتكَبة في حقّ الطفولة.

كان العمل مع ليلى الرّحيوي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المغرب، غنيا، حيثُ حضرت معنا في القافلة التحسيسيّة لسنة2021 بسيدي إيفني آيت باعمران، وشاهدَت مآسي حقيقيّة وصيحات طفُولة مغتَصبة.

هكذا، تظافرت الجهود بغية اعتماد هذه اللّوحات في التّرافع لتعديل مدونة الأسرة

وحذف الاستثناء من المادّتين 20 و21، بخصوص تزويج الطّفلات والأطفَال. لا أخفي أنّ سعادتي اليوم بالغة لأنّ المعرض تمّ تنظيمه، وقدّم للزّوار حوالي 45 إلى 47 لوحة للتأمل وإعادة التّفكير. هذا مع الإشارة أنه بحوزتنا 88 لوحة من الحجم الكبير، وحوالي 10 من الحجم الصغير. كلّ هذا العدد يصبّ في اتجاه التّعبير، فنيّا، عن رفض تزويج الطّفلات، والرغبة في التمدرس والنّمو وبناء المستقبل.

■ مـاذا عن الأجـواء التي طبعت إعـداد الرّسومات، كيف كانت؟

● قبل ذلك، أريدُ أن أوضّح مسألة هامّة، وهي أنّ قافِلتنا السّنوية تشمل مجموعة من الأنشطة التي يشاركُ فيها بين 60 و80 شخصا، تنطلقُ من مجموعة من الأقاليم. هؤلاء المشاركون بعضهم أعضاء بمؤسسة يطو وبعضهم متطوعون ومتعاطِفون معنا. تنطلق القافلة بجملة من الأطقم: الطبي، والمكلّف بتوزيع المَلابس، والسّاهر على التّحسيس والتّوعية. كما أنّ هناك ورشـات: قانونيّة وفنيّة.

الورشة المتعلقة بالفنّ تشرف عليها لجنة لإدارة عدة أنشطة من ترفيه وغناء، وكذلك الرّسم. حين تأتي الأم للاستفادة من برامج التوعية، تُحضر معها أطفالها، ويتوزعون على

مُختلف الورشَات. يتمّ ذلك وفق برنامج وبشكل منظّم. قد نستقبل، مثلاً، حوالي 20 طفلاً كلّ ساعتين، بمجموع 100 أو 150 طفلا في اليوم. الأطفال الذين يحبّون التّشكيل يلجُون ورشة الرّسم. تُقدم لهم أوراق ويتمّ توجيههم وفق موضوع معيّن ليرسُموا فيه، ويكون متعلّقا بالطّفولة والتّمدرس. حين تنتهي الورشة، يأخذ المؤطّر الرسومات ويعرضُها لهم جميعًا ويطلبُ منهم التّصويت على أفضل رسم. ثم يدعُوهم لحضور إعادة رسم اللوحة الحاصلة على أعلى عدد من الأصوات بطريقة زيتيّة من طرف الطفل بمساعدة بقية الأطفال والمؤطّر. نحاول ضمان توقيع الطفل باسمه وسنّه والدوار الذي ينتمي إليه.

وجدنا أنّ كل لوحَة عُرضَتْ في المعرض، لها قصّة يحكيها الطفل أو الطفلة. بعضهم نقل معاناة والدته التي تزوّجت وهي طفلة، وهناك من شاركته أمّه عمليّة الرسم عبر إلهامه بمعطيات قويّة. ذات مرة مثلاً، قالت إحدى الأمهات: "أتمنى لو ترسموا طفلةً اغتصبتْ ليلاً في الظلام، ولم تنظر إلى وجه مغتصبها إلاّ في الصّباح".

■ يبدو أنّ مجهودات كثيرة بُذلت بالفعل، غير أن المعارض، ربّما، تبقى نخبوية وتزورها في العادة فئات محدّدة. ما هو رهانكم من خلال هذا المعرض إذا كان لن يصل إلى أكبر عدد من شَرائح من المُجتمع؟

● هذه نقطة مهمّة، ونحن عمليّا نقُوم بالتوعيّة والتحسِيس لفائدة عمُوم شرائح

وجدنا أنّ كل لوحَة عُرضَتْ في المعرض، لها قصّة يحكيها الطفل أو الطفلة. بعضهم نقل معاناة والدته التي تزوّجت وهي طفلة، وهناك من شاركته أمّه عمليّة الرسم عبر إلهامه بمعطيات قويّة. ذات مرة مثلاً، قالت إحدى الأمهات: "أتمنى لو ترسموا طفلةً اغتصبتْ ليلاً في الظلام، ولم تنظر إلى وجه مغتصبها إلاّ في الصّباح"

المجتمع. بفضل التحسيس، انخفض عدد الطفلات المتزوجات من 450 سنة 2010، إلى 50 طفلة سنة 2018 نواحي إملشيل. لكنّ الرهان على النّخبة ليس ترفًا على الإطـلاق. النخبة شريحة مهمّة في عمليّة الترافع، لأنّ كلّ واحد من هذه النخبة سيساهم من زاويته في أن يصل صوتنا وصوت أولئك الأطفال، الذين رسموا موقفهم بإبداع. نريد أن نقرّب أصواتًا قادمة من الهامش المنسي إلى نخبة، من إعلاميين وكتاب وسفراء ومستشارين ومدراء الدواوين وبرلمانيين، تتواجد عمومًا في المركز. تلك اللّوحات تقرّبهم من واقع آخر عالق وحارق. واللّوحات ليست رسومات فقط، بل هي وسيلة لتعبير شريحة مهمّة عن رفضهم ورفضهنّ لتزويج الطفلات واغتصاب طفولتهنّ

وحرمانهنّ من التّعليم.

الرّهان على النخبة سيساعدنا في تظافر الجُهود بين مختَلف المجالات التي لها قدرات أخرى قد لا تتوفّر في عمل المجتمع المدنيّ وحده. هنا، أريد أن أستحضر الإعلام كسلطة رابعة وما يمكن أن يلعبه من دور في هذا الجانب. النّخبة هي طريق آمن بالنسبة إلينا نحو المجتمع. نحن في حاجة إلى قوّة ضغط لتدفع السلطات إلى اتخاذ القرار وإعادة النظر في بعض التشريعات الكلاسيكيّة وإنقاذ طفولة يجب أن تكون في المدرسة وليس في مكان آخر. حين تفشل الدولة في ضمان نمو هؤلاء الأطفال والطّفلات وضمان استكمال دراستهم، فالبلد هو الخاسر.

النخبة التي حضرت، خصوصًا المسؤولون السياسيون، سيطرحون تلقائيًا تساؤلاً طبيعيًا: "أين نحن من معاناة هذه الشّرائح؟"... مجرّد طرح هذا السؤال هو مكسب بالنسبة إلينا، لأنه سيعبّر عن شيء آخر مستقبلاً. المعرض سيحرّك فيهم الرغبة والإرادة بأن يقفوا في الصفّ الصحيح، وأن يترافعوا لوقف الظّلم. نحنُ أسمعناهم صوتًا، ونريدهم أن ينحازوا لطرفه، والمُراد، في الأصل، هو إشراك كلّ الفاعلين والمهتمين داخل المجتمع. تظافر الجهود هو ما يمكن أن يقودنا إلى الانتصار وتغيير بعض مواد مدوّنة الأسرة. أنا على يقين أن الذين حضروا استمعوا لذلك الصوت جيداً، وأنه قد ترك في نفوسهم أثراً بالغاً.

■ **(مقاطعاً) هناك ترافع مهمّ تقومون به، لكن البعض لا يكاد يستوعبُ الخطورة التي يطرحُها مأزقُ تزويج القاصرات؟**

● أعرفُ ذلك. لذلك، سأقول إنّ أوّل خطُورة تقعُ عمليًا على الطفلة القاصرة بدنيًا ونفسيًا. المعاناة لا تقتصرُ فقط على ليلة الاغتصاب، وإنما على حياتها كليةً. النّساء كلّهنّ، اللائي تزوجن في سنّ مبكرة، حين تروين حكايتهنّ، يُجمعنَ تقريبًا على كونهنّ لم تستوعبن ما الذي حدث لهنّ في تلك اللّيلة. ويكون لهذه المسألة، في العادة، تداعيّات نفسيّة خطيرة قد تنعكسُ في تعاملها مع أبنائها. كما قد يؤثّر الزواج في سنّ صغيرة على صحتهنّ الجسمانيّة ونموهنّ السّليم، حيثُ يمكن أن يسقطن في الحمل المبكّر، ويمكن أن يصبن بأمراض صحيّة.

المشكلة الأخرى، التي ستصيبُ المُجتمع والبلد في مقتل، هي أنّ السّماح بتزويج القاصرات والقاصرين معناه أننا نساهمُ، حتميًا، في خلق جيوش من الأميّة وأجيال جاهلة بقيمة الإنسان والتنمية والمُواطنة، إلخ. كيف يعقل أنّ المغرب لازال يحصُد مراتِب متأخرة في نسبة التعليم وجودته؟

من خلال زياراتنا الميدانيّة، وجدنا أنّ في كلّ منطقة تفوق فيها نسبة الأمية 80%، تكون الأسباب الطبيعيّة لذلك، أنهم تزوجوا صغاراً ولم يدرسوا. هل هناك خطورة أكثر من هذه ونحن في القرن 21؟ علينا ألا نغفل أنّ الأميّة تنعكسُ على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثّقافي والسّياسي للبلد.

الهمّ الأساسيّ بالنّسبة إلينا هو أن نوقِف هذا التوجه نحو الارتطام بالحائط إنسانيًا وتنمويًا. كيف سنكون بعد عشر سنوات إن استمرّ الوضع على ما هو عليه ولم يجر تغيير القوانين المساهمة في هذه المأساة؟ علينا أن ندقّ ناقوس الخَطر ونقُول كفى. هُناك طفلات يهربن من "بيت الزوجيّة" وتلتقطهنّ شبكات للدعارة. ثمّة تحايلٌ مريبٌ على القانون. لذلك، لابُد من المنع النهائي لتزويج القاصرات في القانون، وإلغاء المادتين 20 و21 من مدونة الأسرة، وسنّ عقُوبات زجريّة ضدّ كلّ من يُزَوِّج ويَتزوّج ومن يسمح بهذا الزواج.

اليوم مثلاً تواصلت معي طفلة من إقليم الحوز عمرها 16 سنة تستغيث، ولا من يغيثها هناك. نزعوا منها هاتفها وضغطُوا عليها وهدّدوها من أجل تزويجها برجل يبلغ 32 سنة. لنتخيّل لو نجح تزويجها، فكيف ستكون صحتها النفسيّة بعد سنوات من الآن؟ كيف ستكون تربية أطفالها؟ وكيف سيكون بناء هذه العائلة أصلاً؟ هذا نموذج فقط، وهذا يحدث لعديد من الفتيات يوميًا في مناطق مختلفة من المغرب. لكنّنا ننسى أننا نخلق كائنات هشّة وضعيفة نفسيًا، وستكون، لا محالة، غير قادرة على الانخراط في تنمية المجتمع.

عموما، أعتقد أنه لم يبق كثيراً لنكسب الرّهان. رغم أنّ ما يؤرقني هو...إلى أيّ حد يمكن أن نكسب هذا الرهان؟

لا أنكر أني متفائلة.

L'UNIVERSITE CITOYENNE®
الجامعة المواطنة

fondation HEM

- CYCLE DE SEMINAIRES EN LIGNE
- GRATUIT
- CERTIFIANT
- OUVERT À TOUS

De Janvier à Mars de chaque année

Dans le cadre de sa politique de développement de la connaissance, HEM a mis en place "L'Université Citoyenne®" en 1997.

Celle-ci vise à enrichir l'esprit d'ouverture, à développer la culture du débat et la citoyenneté active à travers des cours gratuits, sans pré-requis, dispensés par des personnalités du monde politique, économique et culturel, des universitaires de renom et des experts.

PROGRAMME ET INFORMATIONS SUR
hem.ac.ma

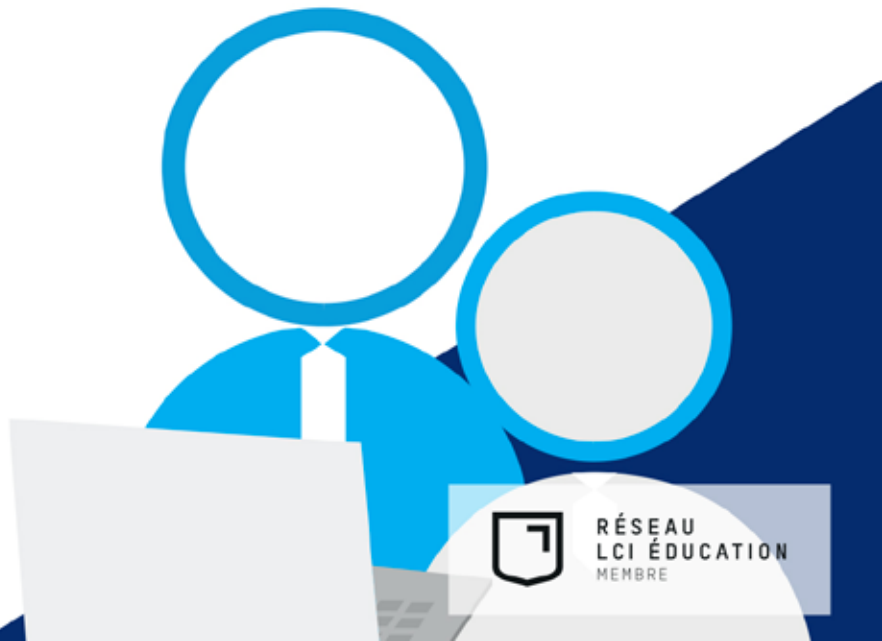

RÉSEAU LCI ÉDUCATION
MEMBRE

جريمة الاغتصاب

بين «الحشومة» والعقوبات القانونية التي لا تكبح جماح الجناة!

هي... من بين الجرائم التي يستنكرها الرأي العام كلما علم بوقوعها، وكما يؤكد ذلك القانون المغربي؛ جريمة تمس بـ «الآداب العامة».

جريمة الاغتصاب، كما تعرف عن نفسها وعن شناعتها، وفق المجتمع والمهتمين، باتت في الآونة الأخيرة تطفو إلى سطح المعلوم بعدما ظلت سنوات طوال في الدائرة المعتمة؛ فكان الجاني ينعم بخوف المجتمع من إشاعة ما أتاه، وكانت الضحية تعيش عذابا نفسيا واجتماعيا طويل الأمد، مع أن للقانون المغربي قوله الفصل، وللدولة جهودها في حماية المرأة من العنف.

في هذا الملف، نحاول أن نحيط بجريمة الاغتصاب والإجابة عن عدد من الأسئلة حيالها. فماذا يقصد بجريمة الاغتصاب؟ لماذا ظلت ترزح في عتمة «الحشومة»؟ ما الأسباب المؤدية لها؟ ما العواقب النفسية والاجتماعية التي تطال المغتصَبة؟ ماذا يقول القانون المغربي في هذه الجريمة؟ ماذا يرتب عنها من جزاءات؟ وماذا يقول الفقه أيضا؟ ثم ما جهود الدولة الحمائية للمرأة؟

أكثر من أي وقت مضى، صارت بين الفينة والأخرى، تطالعنا في الصحف الوطنية ومواقع التواصل الاجتماعي، أخبار عن حدوث جرائم اغتصاب.

طفت الظاهرة إلى السطح في السنوات الأخيرة، على الأرجح لوجود معدات كاشفة مثل آلات التصوير التي تحتويها الهواتف، توثق الحالات التي تتعرض للجريمة؛ الأمر الذي كان في السابق نادرا، ذلك أنه كان ينظر إلى جريمة الاغتصاب كالفضيحة التي لا يجب أن تشيع.

عقب انتشار مقطع يوثق لمحاولة اغتصاب جماعية لفتاة مختلة عقليا على متن حافلة للنقل العمومي بالدار البيضاء، ذكر موقع مجلة «جون أفريك» الفرنسية وفق إحصائيات كشف عنها تقرير حكومي نشر سنة 2015، أعدته وزارة العدل والحريات بالمغرب، أنه تم تسجيل 1114 حالة اغتصاب سنة 2015 (رقم أقل من الواقع بكثير، حسب المهتمين، وذلك إذا احتسبنا الحالات الكثيرة للاغتصاب، التي لا يتم التبليغ عنها).

الأرقام الخاصة بسنة 2008، تتجاوز الـ300 حالة بقليل. بالمقارنة مع الرقم أعلاه نستنتج إذن أن النساء أصبحن يقبلن أكثر فأكثر على الكشف عما تعرض له والتبليغ به لدى المحاكم أو في أقسام الشرطة، بعدما كان الأمر يعد لسنوات طويلة ضمن عداد «الحشومة» ، أو الخجل من الفضيحة.

في عداد «الحشومة»

في الواقع، ظل موضوع الاغتصاب منسيا ومنتميا لدائرة المجهول لسنوات عديدة. هكذا، تواجه الباحث فيه مشاكل عدة تتعلق أساسا بشح المعطيات ذات الصلة.

يعزى ذلك إجمالا وفق أستاذ التاريخ الإسلامي، خالد حسين محمود[1]، إلى أن الرقابة الأخلاقية غيبت جريمة الاغتصاب عن الكتب، ومن ثم لم يستفض الحديث فيها، فجعلتها في العتمة المسكوت عنها التي لا يسلط عليها ضوء، وهكذا بقيت موضوعا غامضا إلى حد ما.

استنادا إلى خصوصية المحافظة التي طبعت المجتمع المغربي ذا النزعة القبلية، فإنه غالبا ما تحاط جريمة الاغتصاب بسياج من السرية والتكتم؛ فالعار متصل بالجنس بشكل كبير خوفا من الفضيحة، وهو ما يدفع إلى تحاشي إشاعة حتى محاولة اغتصاب رجل لامرأة لأن العار حتما سيلحقها.

انتفاء رضى المرأة، شرط أساس!

يعرف الفصل 486 من القانون الجنائي المغربي الاغتصاب فيقول: «الاغتصاب هو مواقعة رجل لامرأة دون رضاها».

الاغتصاب لغة مأخوذ من فعل غصب، ومصدره الغصب. غصبَ؛ أي أخذ ظلما بمعنى اغتصب. وغصب شخص فلانا على شيء؛ أي قهره على فعله.

أما اصطلاحا، فأكثر ما يرد في تعريف الاغتصاب، التعريف ذاته الذي أخذ به المشرع المغربي، بصياغته، مواقعة رجل لامرأة دون رضاها.

يمكن تعريف الاغتصاب بكونه وسيلة لتحقيق المتعة الجنسية، يهدف من خلالها الجاني لتلبية رغباته وشهواته عن طريق القوة، ضاربا كل القواعد والقوانين المنظمة للمجتمع بعرض الحائط؛ وهو بالتالي، يعد من أخطر أنواع الانحرافات الجنسية.

في أحيان كثيرة، لا تهم المغتصب طبيعة الضحية بقدر ما يهتم بالوصول إلى إشباع نزواته ورغباته الجنسية بأي وسيلة كانت، حتى إن وصل إلى درجة التخلص من الضحية أو الحد من مقاومتها بالقتل.

الدراسات تؤكد أن الاغتصاب ليس فيه خطر على الصحة الفزيولوجية والجسدية فقط للضحية، بل

يتعدى ذلك إلى صحتها النفسية والسيكولوجية، ومن ثم في أحيان كثيرة يلغي رغبتها في الاستمرار في عيش حياتها كما تريد، ويقزم بل ويلغي شخصيتها.

أسباب كثيرة يصعب حصرها

يجمل الباحثون الأسباب التي تدفع عادة المغتصب إلى إتيان جريمته، في عوامل عدة، فمنها ما يتعلق بعوامل اجتماعية كانعدام التربية، والتفكك الأسري، وتأخر سن الزواج، والمخدرات، وما إلى ذلك. ومنها ما يتعلق بعوامل نفسية، أو طبيعية أو مرضية. كما لا ينفي المهتمون ارتباط الاغتصاب بتفاقم الثقافة المجتمعية التي تبرر الاغتصاب وتلوم الضحية بدل الجاني. شعور المغتصِب بإمكانية الإفلات من العقاب القانوني والمجتمعي يجعله يلغي أي رادع محتمل لتصرفه.

بالمقابل، نجد أبحاثا أخرى تقول إن غالبية مجرمي الاغتصاب يستطيعون تلبية حاجاتهم الجنسية بطرق أخرى سهلة لا تؤدي إلى المشاكل، مثل مواقعة عاملة جنس. لكنهم، إذ يعجزون أحيانا عن إيجاد شريكة جنسية، يعمدون إلى الاغتصاب بغية تلبية حاجتهم. من هذا المنطلق، ففعلتهم تعتبر جريمة جنسية.

الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب كثيرة يصعب تعدادها، لكن عددا من علماء النفس ينفون أن يكون الهاجس الجنسي هو الذي يقود الجاني، إنما مجرد حاجته إلى تحقير وإذلال المرأة\ الضحية، ودفعها إلى ممارسة الجنس وجرح شعورها دون النظر إلى الطريقة التي سيتم بها ذلك.

بالمقابل، هذا العنف قد لا يكون عارضا، إنما قد يكون ناشئا عن رغبة الجاني في الانتقام أو الثأر من تجربة سيئة مر بها على أيدي آخرين. هكذا، يسعى إلى إيلام وعقاب وإذلال ضحيته عن طريق الجنس، وهنا يكون الجنس وسيلة تعنيف وغاية في الآن ذاته.

ما قول القانون في جريمة الاغتصاب؟ ما الفرق بينها وبين جرائم أخرى كهتك العرض والفساد؟ بما يعاقب مرتكب جريمة الاغتصاب؟ ما الحالات التي يشدد فيها القانون العقوبة؟ ثم هل يهدف المشرع بالمقتضيات التي نصها بخصوص جريمة الاغتصاب إلى حماية المرأة قبل ارتكاب الجريمة أو بعدها؟

هذا ما ينص عليه القانون الجنائي المغربي

هل يهدف إلى حماية المرأة قبل وقوع الجريمة أم بعدها؟

تعد جريمة الاغتصاب في القانون المغربي من الجرائم الماسة بالآداب العامة، وهي بالتالي، جريمة تمس بالأخلاق من جهة، وبالمجتمع من جهة أخرى.

في القانون المغربي، لا يقع الاغتصاب إلا من رجل على امرأة. أما إذا أكرهت امرأة رجلا على مواقعتها، فلا تعد مغتصبة له، إنما هاتكة لعرضه، وتلك جريمة أخرى.

يشير العلامة أحمد الخمليشي، في كتابه القانون الجنائي الخاص، إلى أن الركن المادي لجريمة هتك العرض يتمثل في ملامسة الأماكن الجنسية ولا يفترض فعلا جنسيا، ومن ثم، فإن الرجل في هذه الحالة قد يكون مجنيا عليه أيضا.

بالمقابل، يقوم الركن المادي لجريمة الاغتصاب حصرا على إيلاج الرجل لكل أو بعض عضوه التناسلي في عضو المرأة التناسلي، دون رضاها.

وفق هذا الأساس إذن، يعد عنصر عدم الرضا أساسيا لقيام جريمة الاغتصاب، فهو الذي يميز بينها وبين جرائم أخرى كالفساد والخيانة الزوجية مثلا.

حسب الخمليشي، ينتفي رضى المرأة متى قامت بالفعل الجنسي بغير مساهمة إرادية في تنفيذه.

ويمكن أن يحدث ذلك بطرق عدة؛ على سبيل المثال، بالإكراه المادي باستعمال العنف أو التهديد باستعماله، بالإكراه المعنوي كالتهديد بإفشاء سر أو إلحاق أذى بأحد الأقارب، بفقدان المرأة للإدراك والتمييز، باستعمال وسائل احتيالية كمواقعة المرأة بعد تهييئها في وضع ملائم كعملية تدليك أو كشف طبي وما إلى ذلك.

ويشير أستاذ القانون الخاص بجامعة الحسن الثاني، عبد الواحد العلمي، في كتابه "شرح القانون الجنائي المغربي"، إلى أن الذي يواقع امرأة على أساس ظنه بأنها زوجته في حين أنها ليست كذلك، لا يقوم القصد الجنائي لديه ولا يعتبر مرتكبا لجريمة الاغتصاب، أو مثلا إذا كان الذي أتى الفعل مجبرا على ذلك بسبب تهديده بالقتل من طرف شخص ثالث إن هو لم يواقع المرأة المقصودة من طرف المكره.

ويقصد بالقصد الجنائي، أن يكون الجاني، على علم وإدراك بما يقوم به من أفعال معاقب عليها بقوة القانون. ويعد القصد الجنائي هنا ركنا معنويا تقوم عليه هذه الجريمة.

العقوبات والجهود الحمائية

ينص الفصل 486 من القانون الجنائي المغربي على كون الاغتصاب جريمة يعاقب عليها بالسجن من خمس إلى عشر سنوات، غير أنه إذا كان سن الضحية يقل عن ثمان عشرة سنة أو كانت عاجزة أو معروفة بضعف قواها العقلية أو حاملا، فإن الجاني "يعاقب بالسجن من عشر إلى عشرين سنة".

الفصل 487 من ذات القانون، يشدد العقوبة على مرتكب جريمة الاغتصاب، إذا كان الفاعل من أصول الضحية أو ممن لهم سلطة عليها، أو وصيا عليها أو خادما بالأجرة عندها، أو عند أحد من الأشخاص السالفة ذكرهم، أو كان

موظفا دينيا أو رئيسا دينيا، وكذلك أي شخص استعان فـي اعـتـدائـه بشخص أو بعدة أشخاص.

هذه الحالات أوردها النص على سبيل الحصر لا المثال، والمتوفرة فيه إحدى هذه الصفات، يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى ثلاثين سنة. نفس التشديد نجده في الفصل الذي يليه، إذا صاحب الاغتصاب افتضاضٌ لغشاء بكارة المجني عليها.

لكن السؤال المطروح هنا، هل يهدف المشرع بهذه المقتضيات إلى حماية المرأة قبل ارتكاب جريمة الاغتصاب أو بعدها؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بالقول إن القانون كان سابقا يحمي المرأة من الاغتصاب قبل ارتكاب الجريمة، لكن البرلمان المغربي صادق مؤخرا على قانون مكافحة العنف ضد النساء (صدر في الجريدة الرسمية)، والذي حمل في طياته تحديدا مفاهيميا ومقتضيات زجرية، وتدابير وقائية ومبادرات حمائية لحماية المرأة من كافة مظاهر العنف، بما فيها جريمة الاغتصاب قبل وبعد ارتكابها.

جدير بالذكر أن المشرع المغربي ألغى سنة 2014 الفقرة الأخيرة من الفصل 475 من القانون الجنائي التي كانت تعفي الجاني "المغتصب" من عقوبة الحبس في حال زواجه من المجني عليها. وقد جاء هذا الإلغاء، بعد مسيرة نضال طويلة خاضتها الحركات الحقوقية بالمغرب، زاد من حدتها، انتحار الفتاة "أمينة الفيلالي" سنة 2012، عقب تزويجها بمغتصبها.

تجب الإشارة أيضا إلى أن جريمة الاغتصاب التي تطال القاصرات تصدرت النقاش العمومي في الآونة الأخيرة بالمغرب، إذ طالبت بعض الأصوات بتشديد العقوبات، فيما ذهبت أصوات أخـرى حـد المطالبة بإخصاء الجناة، أو تنفيذ عقوبة الإعدام في حقهم، وهو ما كان قد ذهب الفقه فيه سابقا.

جريمة الاغتصاب:

كيف يحمي القانون المغربي الطفل الناتج عن الاغتصاب؟

بعض فقهاء المالكية والشافعية ذهبوا إلى تطبيق حد الحرابة على المغتصب، لأنه "جمع بين التعدي على الحرمات والفساد في الأرض والوطء المحرم"، غير أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التمييز بين الأحرار والعبيد كان حاضرا في ذهنية الفقهاء عند صياغة تلك العقوبات، ذلك أنهم أسقطوا الحد على الرجل الذي يغتصب الأمة!!

إلى جانب تطبيق الحد على المغتصب، قضى المالكية بالصداق للمغتصبة بحجة أن "حد الله لا يسقط حق الآدمي وهما حقان أوجبهما الله ورسوله"، وأعطى الفقهاء للمرأة الحق "في الدفاع عن نفسها إذا أكرهها رجل على نفسها، وإن أدى ذلك إلى قتله، فلا شيء عليها".

وقد اشترط الفقهاء لإيقاع الحد على المغتصب شهادة أربعة شهود، إلا إن أقر المغتصب بجريمته فيؤخذ حينئذ بشهادة اثنين فقط.

العواقب... حرمان الطفل من نسب أبيه مثلا!

لجريمة الاغتصاب عواقب عدة، إن على المستوى النفسي والاجتماعي بالنسبة للمغتصبة أو خصوصا إن نتج عنه حمل ومن ثم وضع. بالإضافة إلى ما تعانيه المرأة حينها من ازدراء المجتمع ونظرته الدونية، كما تشير إلى ذلك الدراسات، فإن القانون يرفض أن ينال الإبن نسب أبيه، ذلك أن العلاقة الجنسية التي نتج عنها الإبن، علاقة غير شرعية، وهو ما يدفعها في أحيان كثيرة إلى التفكير في إسقاطه؛ أي الإجهاض، وذاك نقاش آخر.

الحقيقة أن الاغتصاب يعد من الأسباب الرئيسية لحرمان الطفل من النسب، وهذا ما تؤكده المادة 152 من مدونة الأسرة، إذ تنص على أن أسباب لحوق النسب هي الفراش (عقد زواج)، أو الإقرار لشبهة (خلال ستة أشهر من الخطوبة، أو سنة بعد الـطـلاق)، أما الاغتصاب فلا يحق به النسب، إذ أن الحد والنسب لا يجتمعان.

هكذا يحمل الابن غير الشرعي وفق مدونة الأسرة، نسب أمه بناءً على البنوة الشرعية التي تستوي مع البنوة غير الشرعية بالنسبة للأم.

هذا المعطى يعد وجها من أوجه حماية الطفل، وهو مقتضى تداركه المشرع في مدونة الأسرة بعدما لم ينص عليه سابقا في مدونة الأحوال الشخصية.

بناء على المادة 146 من ذات المدونة، تترتب نفس الآثار عن البنوة للأم، سواء من علاقة شرعية أو غير شرعية، كحق الابن في الإرث مثلا. لكنه، مع ذلك، لا يستفيد من علاقة البنوة مع الأب، حتى لو ثبت أن الحمل ناتج عن اغتصاب.

---

[1] أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية الآداب بجامعة عين شمس بمصر، عن بحث بعنوان "جريمة الاغتصاب في بلاد المغرب"

جرائم قتل النساء في بعض القوانين «العربية»:

إذا الموؤودة سُئلت، بأيّ «قانون» قُتلت!

هناك... باسم "الشّرف"، نساءُ قتلن خنقاً أو حرقاً أو رجماً أو طعناً أو رمياً بالرصّاص، في الأردن وفلسطين وسوريا والسعودية والكويت واليمن والعراق وباكستان وإيران ومصر. مُغتَصباتُ قُتلن. عذارى قُتلن. طفلاتُ قتلن. أمهاتُ قتلن بكلّ برودة دم. قتلن فقط لأنّ هناك عرفا متوحّشا، يطلق عليه "غسل العار"، قرّر إعدامهنّ، سواء ضبطن في حالة تلبّس أو بفعل ظنّ وشكوك، مع تغليب مُعظم الباحثين للعامل الثّاني.

الغريب الذي تقف عنده مرايانا، وهي تحاول اقتفاء أثر هذه الجريمة، ليس استشراء هذا الفعل الإجرامي في عدد من الدول العربية والإسلامية.. وليس أن هذه الجرائم، محمية ومدعومة بثقافة شعبية محافظة...

الغريب... أنّ هناك موادّا قانونية "تتصالح" مع ما يصطلح عليها شعبيا وإعلاميا بـ"جرائم الشّرف"، وتميزها عن جرائم القتل. لذلك، تكون عقوبتها مخففة ومختلفة.

مصر: شبهة التواطؤ

تنصّ المادة 237 من قانون العقوبات المصري على: "من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين 234، 236".

انتصار السعيد، محامية ورئيسة مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون، لا تخفي أنّ هناك قصورا تشريعيا في هذه المادة. تحيل الأخيرة على ما يصطلح عليه بـ"جرائم الشرف"، التي لازالت منتشرة في مصر؛ نظراً لكونها متأصلة في الثقافة الشعبية منذ عقود لدى المصريين.

جملة "غسل العار"، باتت عقيدة لدى عديد من العائلات خاصة في القرى، حين يسيطر على الذكر هاجس الشّك في خيانة الزوجة أو الشك في البنت والأخت وحتى الأم أحياناً.

بحسب ما تورده المحامية ضمن تواصلها مع مرايانا، فإنّ إحصائيات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، تقول إنّ حوالي 90% من جرائم قتل النساء بمصر، تحدث باسم "الشرف"، أي التي يرتكبها الآباء أو الأزواج أو الأشقاء بدافع "غسل العار" و"الغيرة". للتدقيق، فإن 60% من هذه النسبة هي عمليات قتل تمّ تنفيذها من طرف الأزواج ضد زوجاتهم، و20% ارتكبها الأشقاء ضدّ شقيقاتهم، و7% ارتكبها الآباء في حق بناتهم، و3% المتبقية أقـدم عليها الأبنـاء في حقّ أمهاتهم.

السعيد ترى، أيضاً، أنّ الملفات المُحالة على العدالة في مصر، تبين أنّ "جرائم الشّرف" لم تقع في حالة تلبّس، بل مرتكبوها يلجأون لدوافع الشك وسوء الظنّ والشائعات والوشاية الكاذبة من آخرين. وهذا ما تؤكده دائما تحريات المباحث بعد وقوع الجريمة.

الذي يستنكره الحقوقيون في مصر، أنّ قانون العقوبات المصري يبيح تخفيف العقوبة في حالة القتل بدافع "الدفاع عن الشرف". "وليس هناك شك أنّ النّص المتعلق بذلك لا يشكل عذراً مخففاً للعقاب في الواقع، لأن العذر المخفف لا يغير من وصف الجريمة ولا من نوعها"، تقول انتصار السعيد.

إلا أنه في المادة 237 مثلا، والمتعلقة بجرائم قتل النساء (Feminicid)، يتحوّل الملف من جريمة إلى جنحة. بناء عليه، تتحول عقوبة الجاني أيضاً، وبدل أن يحاكم القاتل بالأشغال الشّاقة المؤبدة أو المؤقتة، يتم تخفيف عقوبته السجنية لتصل للسجن لمدة سنة إلى ثلاث سنوات.

حقوقيون في مصر اعتبروا هذه المادّة تواطؤاً من القانون الوضعي مع عرف "متوحش"، يبيح قتل النّساء بكلّ برُودة، واستباحة دمائهنّ بدوافع، تكون في الغالب، غير واقعية.

لذلك، تجمل المحامية انتصار السعيد، أنه لا بد من تعديل هذا القانون وإزالة النّص المخفف، لتصبح العقوبات موحدة على مستوى القتل العمد، سواء فيما يتعلق بما يسمى "جرائم الشرف" أو غيرها في مصر.

الأردن: إسقاط الحق الشخصي

تشير الأرقام التي قدمتها جمعية "معهد تضامن النساء الأردني" الحقوقية، أنه تمّ تسجيل تسعة جرائم أسرية بحق النساء في الأردن منذ بداية عام 2020، فضلاً عن 21 جريمة من نفس الطراز إبان عام 2019.

المثير... أنّ 60 في المئة من هذه الجرائم ذهبت ضحيتها شابات تتراوح أعمارهن بين الـ18 و37 سنة.

كتعليق، تقول الصحافية الأردنية المتخصصة في الإرهاب ومكافحة الجريمة، ليندا المعايعة، في حديث لها مع مرايانا، إنّ معدلات الجرائم الواقعة على المرأة، والمعروفة إعلامياً بـ"جرائم الشرف"، انخفضت في السنوات السابقة، بالمقارنة مع ما قبل عام 2011.

في قانون العقوبات الأردني، لا يوجدُ نصّ صريح يشير إلى مفهوم "جريمة الشرف"، وإنما يتعامل معها كجريمة قتل، والتي قد تصل عقوبتها في الأردن إلى الإعدام شنقاً، تردف المتحدّثة.

المعايعة تضيف أن القاتِل يلجأ إلى التّذرع بـ"الشرف" أو "غسل العار" أو "تطهير العائلة"، كدافع للقتل، خلال مرحلة الاستجواب لدى مدعي عام الجنايات الكبرى، الذي يقوم بتوقيفه 15 يوماً على ذمة القضية، بعد توجيه تهمة القتل العمد إليه، طبقاً للمادة 328 من قانون العقوبات. وأيضاً خلال مرحلة التحقيق الأولي لدى الشرطة، التي تعمل على جمع الأدلة من مسرح الجريمة.

لكن... بعد مطالبات الناشِطات النّسويات وحقوقيين بالأردن، ونضالاتهم بتشديد العقوبات في الجرائم الواقعة على المرأة بذريعة الشرف خصوصاً، صدرت توجيهات مَلكية عام 2010، تُطالب القضاء بإعادة النظر في الأحكام الصادرة في حق القتلة، سيما في الجرائم المرتكبة ضد المرأة، تقول الناشطة النسائية الأردنية.

> **اليوم، باتَت محكَمة الجنايات الكُبرى، التي تحالُ عليها قضايا الجرائم بعد انتهاء التحقيق، تصدر عقوبات مشدّدة في حق مرتكبي هذا النوع من الجرائم، التي تكون ضحيتها النساء، حتى أن بعضها صدر فيه حكم بالإعدام**

اليوم، باتَت محكَمة الجنايات الكُبرى، التي تحالُ عليها قضايا الجرائم بعد انتهاء التحقيق، تصدر عقوبات مشدّدة في حق مرتكبي هذا النوع من الجرائم، التي تكون ضحيتها النساء، حتى أن بعضها صدر فيه حكم بالإعدام.

في الأردن، تستطرد المتحدثة، يمكن لمحكمة الجنايات أن تقرر في إمكانية إسقاط الحق الشخصي أو عدمه.

في هذا الإطار، تذكرنا المتحدثة بإحدى القضايا التي كانت ضحيتها طفلة قتلت بذريعة "الشرف"، حيث قررت المحكمة عدم الأخذ بإسقاط الحق الشخصي، لبشاعة الأسلوب الجرمي المرتكب على ضحية الجريمة. وهو قرار أيدته محكمة التمييز (أعلى هيئة قضائية في المملكة).

بشكل عام، ترى الصحافية الأردنية أن "النّيابة أو المحكمة لا تأخذ تلقائيا بذريعة "العار"، وتتعامل مع الجريمة كجريمة قتل واقعة على إنسان وأزهقت روحه".

المشكل أنّ المحكمة قد تلجأ إلى تخفيض العقوبة في حالة إسقاط الحق الشخصي من طرف العائلة، طبقاً للمادة 98 و99، من قانون العقوبات.

المعايعة توضّح أن إسقاط الحق الشخصي، تُرك حصراً للمحكمة الأخذ به، علماً بأن مضمون المادتين، عادة ما يتم الأخذ به في قضايا الوفاة الناتجة عن الحوادث أو القتل غير المقصود، وأحياناً إذا كان هناك صلح بين عائلة القاتل والمقتول.

رغم ذلك، ظلّت تنديدات الحقوقيين الأردنيين تتعلق بحق عائلة الضّحية بـ"إسقاط الحقّ الشّخصي"، طبقا للمادتين 98 و99 من القانون، وخطورتها في مساعدة القتلة في جرائم قتل النساء في الإفلات من العقاب... لماذا يا ترى؟

ببساطة، لأنّ هاتين المادتين تطبّقان، وفق حقوقيين، في غالبية القضايا المتصلة بـ"الشّرف"، والعائلات المخول لها إسقاط هذا الحق، تسعى إلى حمايَة القاتل، الذي هو أساساً فردٌ من عائلة المقتولة أيضاً.

ثغرة العدالة في الأردن... أنّ العائلة يمكن أن تسقط الحق الشخصي، وبالتالي قد يفلت الجاني من العقاب، وتتخفف العقوبة، حتى لو كان القرار النّهائي بيد المحكمة.

جرائم قتل النساء في بعض التّشريعات «العربية»:
عن القوانين... التي فشلت أن تكون قانوناً!

إلى متى ستبقى هذه القوانين الصديقة للقتلة والجناة على قيد الحياة؟
متى تشدّد العقوبة لتتناسب مع الجرم المرتكب؟
ومتى تتعامل العدالة في هذه البلدان مع قتل النساء كجريمة قتل ضد بشر؟
نتابع هنا، بعض المواد القانونية التي تتصالح مع جرائم قتل النساء، بدافع "الشرف"، وتميّزها عن جرائم القتل العمد، ونقدّم نموذجي اليمن والكويت، وكيف أن البلدين يتضمّنان، بدورهما، تشريعات، قد تكون في العمق "معادية لحقّ النساء في الحياة"، حين يتعلّق الأمر... "بجرائم الشرف".

الكويت: شرعنة القتل

تنص المادة 153 من قانون الجزاء الكويتي لعام 1960م على أنه: "إذا فاجأ الرجل زوجته في حال تلبّس بالزنا أو ابنته أو أمه أو أخته وقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو قتلهما معاً، فإنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف روبية (تعادل 45 دولاراً)، أو بإحدى العقوبتين".

اعتبر حقوقيون أنّ هذه المادة، هي رخصة قانونية لقتل النساء فيما يعرف بـ"الجرائم الأسرية" أو "جرائم الشرف"، وأنها تناهض في العمق الحراك الذي تبديه دولة الكويت في ركوب قطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الداعية إلى المناصفة وتحصين حقوق النساء ووقف التمييز والعنصرية ضدهن.

نسائيات من الكويت ومن العالم، يناضلن من أجل نسف هذه المادة، على اعتبار أنها تغتال المفهوم الكوني للعدالة، التي غايتها حماية حق الإنسان في الحياة. المرأة الكويتية هي ضحيّة بهذا المعنى. لذلك، يصفها حقوقيون كويتيون بأنها شرعنة لقتل النساء. غرابة القانون الكويتي، أنه يسمحُ بمعاقبة القاتل بالغرامة المالية فقط وليس الحبس بالضّرورة.

لا تزال مناقشات تعديل هذه المادة، في أفق بترها تماماً، في مجلس الأمة منذ عام 2017، لأن هناك بعض القوى الاجتماعية تقاوم لبقائها، رغم إثارتها للجدل وسط ناشطات نسائيات وفاعلين قانونيين وحقوقيين.

أستاذة القانون الخاص في كلية الحقوق بجامعة الكويت، مشاعل الهاجري، في تصريح صحافي لوسائل إعلام دولية، قالت إن "الإبقاء على هذه النصوص جريمة تبيح القتل بلا عقاب. برغم تحديد النص لحالة التلبس، إلا أنه، في ظل غياب التعريفات القانونية الواضحة، فإن كل ما تفعله النساء يمكن أن يعتبر تهديدا لشرف الرجال، ككشف شعرها أو الخروج من البيت، أو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للمحادثة أو لنشر صور".

نهيلة، طالبة صحافية كويتية مقيمة بالمغرب، تقول في تصريح لمرايانا إنّها تعرف فتاةً قتلها شقيقها بتهمة "الشرف"، بعد أن ضبطها تواعد شاباً كويتيا، وتـمّ التّخلص من جثتها ولا تعرف صديقاتها عنها أيّة أخبار.

نهيلة تضيفُ أنها بدأت تحسّ بحرية أكبر وارتياح مضاعف بعد هجرتها إلى المغرب، لأنها "حين كانت في الكويت، كان يمكن أن تقتلها عائلتها إن رأت في سلوكها أي تصرف قد تعتبره مخلا بالأخلاق، حسب تقدير العائلة نفسها للأخلاق"، تقول المتحدثة.

اليمن: لا يقتصّ من الأصل بفرعه!

الناشطة النسائية عبير محسن، ترى أنّ الجرائم المرتكبة باسم الشّرف زادت بشكل كبير جدا في اليمن. كل يوم يخرج إلى أسماعنا خبر مقتل إمرأة ولا أحد يلاحق المجرمين. هذا القدر الذي ينفذُ إلى العلن مهمّ أن نعرف أنه مجرّد نطفة من بحر، فإن التبليغ عن جرائم مماثلة في اليمن يعد عاراً أيضاً.

بحسب ما توضحه عبير محسن لمرايانا، فإنّ الزيادة في وتيرة هذه الجرائم تعود لعدة أسباب منها الحرب التي تعيشها اليمن منذ سنوات والتي أسفرت عن انفلات أمني وفساد في كل مؤسسات الدولة بما فيها القضاء. وسبب آخر هو الإفلات من العقاب الذي يشجع الرجال على قتل ذويهن من النساء دون رادع.

في أوقات كثيرة "تحدثُ الجَريمة لأسباب أخرى كالإرث أو أي شيء آخر. لكن يتم تغطيتها باسم الشرف لحماية المجرمين. صفة جريمة الشرف هي طوق نجاة حقيقي للجناة في اليمن"، تقول المتحدّثة.

أمّا القانون اليمني، فواضح أنه يميز ضد المرأة في محطات كثيرة ويسلبها بثغراته أهم حق للإنسان وهو حق الحياة. في قانون الجرائم والعقوبات اليمني المادة رقم 42 تنص على أن "دية المرأة نصف دية الرجل وإرشها (*) مثل إرش الرجل إلى قدر ثلث دية الرجل وينصف ما زاد ويعتمد في تحديد نوع الإصابة"، ولا شك أنّ هذه المادة تقلّل من آدمية المرأة وتجعل دمها مهدوراً.

ثمّ، المادة 232 من قانون الجرائم تقول: "إذا قتل الزوج زوجته هي ومن يزني بها حال تلبسهما بالزنا، أو اعتدى عليهما اعتداء أفضى إلى موت أو عاهة، فلا قصاص في ذلك، وإنما يعزر الزوج بالحبس مدة لا تزيد على سنه أو بالغرامة، ويسري ذات الحكم على من فاجأ إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته متلبسة بجريمة الزنا".

> **في أوقات كثيرة "تحدثُ الجَريمة لأسباب أخرى كالإرث أو أي شيء آخر. لكن يتم تغطيتها باسم الشرف لحماية المجرمين. صفة جريمة الشرف هي طوق نجاة حقيقي للجناة في اليمن"، تقول المتحدّثة**

كما تنصّ المادة 59: "لا يقتص من الأصل بفرعه، وإنما يحكم بالدية أو الإرش على حسب الأحوال"، وهو ما تعلّق عليه الباحثة بكونه مطيّة قانونية للإجهاز على حقّ النساء في الحياة من طرف الآباء.

أي حل يمكنُ في اليمن إذن؟

وفق عبير محسن، فإنّ حتى التوصيات والنضالات الحقوقية والمقترحات، يبقى تنفيذها صعباً نتيجة الحرب الدائرة رحاها في اليمن.

تقول: حاولنا كثير رفع مقترحات بتعديل القانون وقامت مجموعة من الناشطات اليمنيات، كنت من بينهم، بكتابة تقرير عن وضع النساء في اليمن بالمجمل، شاركناه مع المختصين في الأمم المتحدة. لكن بلا فائدة، لأن أكثر من 90% من أعضاء مجلس النواب هم عبارة عن رجال قبليين، غير متعلمين بل ومتزمتين ومتمسكين بالعادات والتقاليد الظالمة.

بالتالي هذه الخلفية تؤثر على التشريعات القانونية التي يسنها مجلس النواب، والآن يواجه البلدُ معضلة انقسام مجلس النّواب إلى قسمين بفعل الحرب!

تجملُ عبير محسن حديثها لمرايانا، معتقدةً أنّه لا يمكن الحديث عن الحقوق في اليمن، بما فيها حقوق النساء، إلا بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها. حينئذٍ سنراهن على نشر الوعي.

في أفق تحقيق ذلـك، "ستبقى التوصيات النسائية والنضالات مستمرة، حتى تجد من يمثّلها رسمياً في مؤسسات الدولة والمجتمع الدولي. ممثلات مؤثرات في القرار فعلاً، وليس مجرد رقم وضع بلا فائدة فقط لتحسين شكل الدولة أو أي ذرعة شكلية أخرى".

في النهاية، تكون معظم النّساء في عدد من البلدان العربية، على شفير القتل... هنّ، بكل برودة، عرضة لاغتيال مفاجئ في كلّ ما يمكن أن يبدو لفرد من العائلة "مسّا بالشرف".

حتى القانون الذي يفترض أن يحميهنّ، تركَ ثغرات قانونية وضمّن مواداً جنائيةً، تجعلُ قتلة النساء في مأمن أو ينجون من العقاب أو يحصلون على حكم مخفف أو... يظلّون أحراراً... ضمن حرّية مقرونة بالدّم والنّجاسة.

فإلى متى ستبقى هذه القوانين الصديقة للقتلة والجناة على قيد الحياة؟ متى تشدّد العقوبة لتتناسب مع الجرم المرتكب؟ ومتى تتعامل العدالة في هذه البلدان مع قتل النساء كجريمة قتل ضد بشر؟

(*) الأرش، في الاصطلاح العام، هو الضمان الذي يلتزمه الشخص لقاء مسؤوليته عن تعدٍ، أو نقص، أو عيب. وفي الاصطلاح الفقهي، يعني المال الواجب في الجناية على مادون النفس.

جرائم الذكورية السامة المعروفة إعلاميا بجرائم الشرف

>> أحمد حجاب ـ من مصر

يرجع الى قريته الصغيرة من بورسعيد، محل عمله. يقابل صديقه على ناصية الشارع واقفا مع آخرين. يسأله صديقه إذا كانت فاطمة، أخته الصغيرة، ذات الستة عشر عاماً، تعرف ذلك الشاب من القرية المجاورة... لقد رآهما يتحدثان سوياً.

يشعر الأخ بالحرج أمام الأصدقاء. كون أخته تحدث شخصا غريبا يضرب في موروثه الشخصي عن كونه "رجلا"... يذهب الأخ إلى البيت ليعاتب أخته، فينتهي به الأمر إلى قتلها.

هل انتهت القصة؟ لا! كشفت الطبيبة الشرعية ومفتش صحة المركز على جثة فاطمة ليعلنا أن "الطفلة عذراء".

من افترض أن الطفلة ليست عذراء؟ لماذا تتم مناقشة عذرية الضحية في جريمة قتلها؟ ربما أراد القاتل أن يهرب من المسؤولية بالتشكيك في تصرفات أخته الصغيرة الطفلة، مما يبرر له قتلها وتخفيف الحكم عنه؟

عن ماذا كان يدافع القاتل عندما قتل أخته؟ أدفاعاً عن إحراجه أمام أصدقائه أم ربما مكانته وسط شباب القرية الـذي شكك في أخته وتلاعب به بكل سهولة؟

الحقيقة أن هذا "الأخ" قاتل لم يكن يدافع عن أي شيء؛ وعلينا أن نتوقف عن ترديد عبارات من قبيل: "يدافع عن شرف العائلة" في جرائم القتل داخل إطار الأسرة... لعل المشرع، حينها، يسعى بدوره لإلغاء هذه القوانين البالية لنكتب جميعا قوانين أكثر عدالة.

سنعود إلى قصة فاطمة... لكن، دعنا نتعرف على "التشييء"، وهو تحويل الاشخاص الى أشياء ونزع الإنسانية عنهم. هذا ما يحدث للنساء والفتيات في عدد من العائلات وفي المجتمع بشكل عام. بشكل واعي أو غير واعي، يتم التعامل مع النساء والفتيات منذ ميلادهن على أنهن لسن بشرا. عندما نشبه الفتيات والنساء بالجواهر المصونة والمصاصات وقطع اللحم والسجائر وحتى السيارات، نساهم بشكل ما في ثقافة التشييء؛ فهي ليست إنسانا.

إنها جوهرة. إنها قطعة لحم... قد يبدو حديثي غريباً، لكن ما أتحدث عنه هنا أمر نعيشه بشكل يومي دون أن ندرك خطورته. إنه واقع الفتيات والنساء يومياً في الشارع، في أماكن العمل، في التلفزيون، على الأنترنت.

وأنا أكتب هذا المقال، أستحضر بعض مقاطع أغنية شعبية كانت قد اجتاحت الأوساط المصرية قبل شهور، تمت كتابتها للاحتفاء براقصة شهيرة. تقول الكلمات: "آه يا قشطة بالزبادي، يا مكسرات يا محمصات، طب ده إنتي غلبتِ الحلويات، يا مقرمشات يا سواريهات، ملفولة لفة جاتوهات، طلقة جامدة حلوة موت، إنتي ليا بس، وأنا من غيرك بموت، حسي بيا حسي".

مشهد آخر على الأنترنت لشاب أردني يتحدث في استطلاع رأي صحفي ويصرح أنه، إذا خالفت أخته رأي العائلة، سيقتلها! لم تكن ملامح الشاب تهتز، بل أنه تحدث عن قتله المحتمل لأخته بابتسامة كلها ثقة.

في كل مرة تطل علينا جريمة قتل داخل إطار الأسرة، نفزع فزعاً شديدا. يجتاحنا امتعاض من قسوة الجريمة... جزء من شعورنا يأتي من المقارنة بين ما نشعر به تجاه عائلاتنا وما شعر به القتلة تجاه الفتيات والنساء في عائلاتهم. تساءلت كثيرا عن الدافع الذي قد يدفع أخا لقتل أخته، أو أبا لقتل ابنته. هل تربطهم علاقات عائلية طبيعية مثل التي نعرفها؟ هل يحب الأب ابنته؟ هل يحضنها عندما يعود من العمل؟ هل يحترم الأخ أخته ويعاملها كمصدر فخر أم كمصدر للعار؟

كيف يتحول الأخ أو الأب أو... ابن العم في لحظات، إلى قاتل؟

الإجابة تكمن في تعريف الذكورية السامة التي يمكن أن نلخصها في التمسك بمجموعة من التصرفات العنيفة وإظهار القوة للتنافس من أجل الحفاظ على المكانة بين الرجال والسيطرة على الآخرين. من هنا، يستمد الكثير من الرجال أفكارهم عن الرجولة: لكي تصبح رجلا، يجب أن تكون عنيفاً، قوي البنية، يهابك الجميع، صامتا، لا تعبر عن مشاعرك، تعشقك كل النساء، تسيطر على كل الفتيات والنساء في محيطك، لا تتراجع في كلمتك، عصبي، تعرف كل شيء، غير ضعيف، إلخ.

يحاول الرجل في معظم الأوقات أن يحيط نفسه بذلك الإطار ولا يخرج عنه حتى لا يفقد رجولته ومكانته وسمعته؛ لأنه، بدون كل تلك الأشياء، سيقف وحيداً في أسفل مملكة الرجال. لن يستطيع أن يسير في شارع قريتهم. لن يستطيع أن يجلس مع عائلته. لن يرضى به أحد للزواج. لا يستحق كونه رجلا!

السيطرة على الفتيات والنساء أعلى مراتب الرجولة!

هذا ما وجدنا عليه آباءنا. نحن، كرجال في المجتمع الشرقي، نتعلم منذ الصغر أن أعظم مبادئ الرجولة هي السيطرة على الفتيات والنساء في عائلاتنا. تجد ذلك في الموروث الشعبي وفي جلسات العائلة وتفسير الرجال للأديان. تفسيرات وخُطب تخبرك بكل وضوح وإصرار وتحريض أن تصرفات النساء والفتيات في عائلتك ستكون سببا في دخولك الجنة من عدمه.

هل يعني هذا أن الرجال لا يملكون الاختيار؟

بالطبع نملك الاختيار! كل يوم يمر علينا كرجال يمكننا أن نختار أين نقف. آلاف المواقف يمكننا أن نختار بينها إذا أردنا أن لا نشجع العنف في دوائرنا، أن لا نسمح بالتحرش في دوائرنا، أن لا ننقل الإشاعات عن النساء في محيطنا سواء كانوا جاراتنا أو زميلات الدراسة أو العمل أو حتى نساء لا نعرفهن. يمكننا أن لا ننصح بممارسة العنف. أن لا نرسل رسائل جنسية لفتيات ونساء كوسيلة للتعارف. أن نتدخل دائماً لوقف تعنيف الأطفال والنساء حتى وإن لم نكن نعرفهم. يمكننا أن نكون أصدقاء بحق. أن نكون إخوة بحق. أن نكون آباء بحق. أن نثق أن الرجولة لا تعني العنف وكبت المشاعر بل تعني الثقة والتفاهم والحب.

منشورات

مرايانا

يمكنكم تحميل أعدادنا مجانا على

DOWNLOAD

www.marayana.com

قراءة ممتعة

مرايانا Marayana

نقاش ▪ حرية ▪ معرفة ▪
دون أدوات شرط... دون حروف استثناء